الجمهوريـــــة الجزائريـــــة الديمقراطيـــــة الشعبيـــة

جامعـة محمـد الصديـــق بن يحـــي –جيجـــل-

كليـــة العلـــوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قســـم العلـــوم الاقتصاديـــة

المـــوضـــوع:

حـــركة التجـــارة الدوليـــة فـــي ظـــل التـــكامل الاقتصـــــادي الإقليـــمي

– دراسة حالة الإتحاد الأوروبي –

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر فـــي العلوم الإقتصادية

تخصص* نقود ومالية دولية*

إعـداد الطالب:

– خالد لحمر

إشراف الأستاذة:

– فاطمة بوسالم

لجنـــة المناقشـــــة

1– أ. عبد الحميد بوشرمة..... رئيسا

2– أ. فاطمة بوسالم ..... مشرفا ومقررا

3– أ. عاشور عمورة ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2015-2016

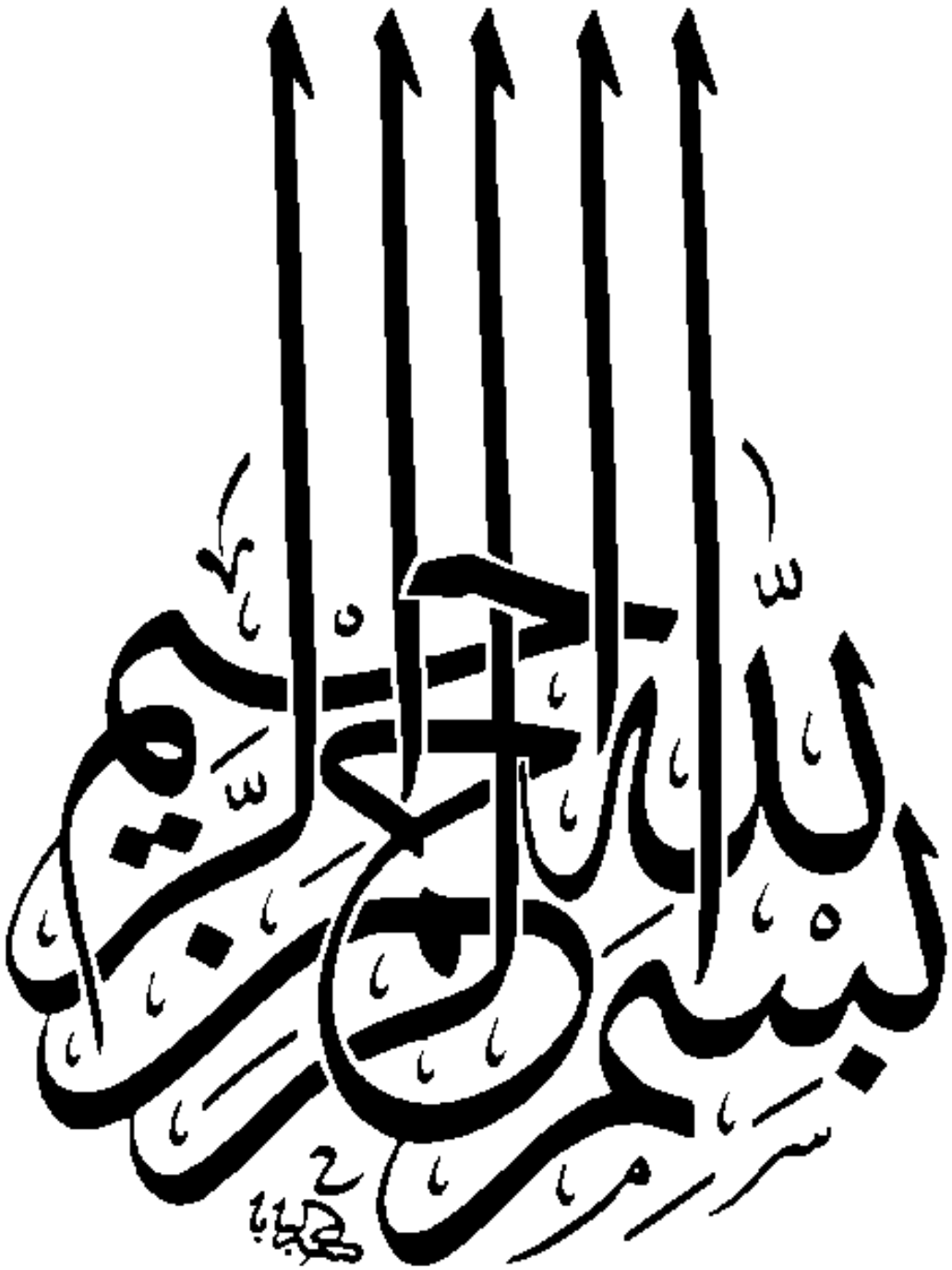

بسم الله الرحمن الرحيم

{قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَى بَيِّنَةٍ
مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقاً حَسَناً وَمَا
أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ
إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا
تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ
أُنِيبُ}

صدق الله العظيم

سورة هود (الآية 88)

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء نشكر المولى عز وجل
وقد توكلنا عليه
في هذا العمل فلم يخيبنا وهو خير معين
فالحمد لله حمدا كثيرا على عونه وتوفيقه عز
وجل وما توفيقنا الا به
كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى
الأستاذة الفاضلة "فاطمة بوسالم" على
دعمها العلمي وتوجيهاتها القيمة.
شكر وتقدير كذلك لأعضاء اللجنة
المناقشة ولكل الأساتذة الذين
كان لهم الفضل خلال
مشواري الدراسي.

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
كلمة شكر وعرفان	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول، الأشكال والملاحق	
الملخص	
مقدمـــة	أ- و
الفصل الأول: عموميات حول التجارة الدولية	
تمهيد	8
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.....	9
المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية	9
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية	11
المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية	12
المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية	13
المبحث الثاني: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية	16
المطلب الأول: الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية	16
المطلب الثاني: الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية (النيوكلاسيك)	22
المبحث الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الدولية	27
المطلب الأول: العامل التكنولوجي والتجارة الدولية	27
المطلب الثاني: المنافسة غير التامة والتجارة الدولية.....	29
المطلب الثالث: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية	32
المبحث الرابع: السياسة التجارية الدولية	34
المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها	34
المطلب الثاني: اتجاهات السياسة التجارية وحججها	36
المطلب الثالث: الأساليب المستعملة في تحقيق أهداف السياسة التجارية	41
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: أساسيات حول التكامل الاقتصادي	
تمهيد	48
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي	49
المطلب الأول: مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي	49
المطلب الثاني: شروط ومراحل التكامل الاقتصادي	53
المطلب الثالث: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي	58

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي	61
المطلب الأول: النظرية الإتحادية "الفيدرالية"	62
المطلب الثاني: نظرية الاتصالات	62
المطلب الثالث: النظرية الوظيفية	63
المطلب الرابع: نظرية الإتحاد الجمركي.....	65
المبحث الثالث: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم.....	68
المطلب الأول: اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية(نافتا)	68
المطلب الثاني: اتحاد دول جنوب شرق آسيا **ASEAN**	72
المطلب الثالث: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية(**mercosur**)	78
خلاصة الفصل	82
الفصل الثالث: قيام الإتحاد الأوروبي وانعكاسه على حركة التجارة الدولية	
تمهيد.....	84
المبحث الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.....	85
المطلب الأول: المبادرات التي سبقت إنشاء الوحدة الاقتصادية الأوروبية.....	85
المطلب الثاني: معاهدة روما والطريق إلى إقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية	87
المطلب الثالث: الإتحاد النقدي الأوروبي.....	91
المطلب الرابع: الوحدة النقدية الأوروبية (اليورو)	96
المبحث الثاني: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على حركة التجارة الدولية.....	98
المطلب الأول: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على تجارته مع دول العالم.....	98
المطلب الثاني: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء.....	102
المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد إنشاء اليورو.....	105
المبحث الثالث: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين.....	107
المطلب الأول: المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.....	107
المطلب الثاني: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين.....	109
المطلب الثالث: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي واليابان.....	111
خلاصة الفصل.....	114
الخاتمة.....	116
قائمة المراجع.....	120
قائمة الملاحق.....	

قائمة الجداول، الأشكال والملاحـــق

أ- قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	متوسط صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014	69
02	متوسط واردات سلع وخدمات دول النافتا من مختلف دول العالم خلال الفترة (1987-2014)	71
03	متوسط صادرات سلع وخدمات دول الآسيان إلى العالم خلال الفترة (1964-2014)	74
04	متوسط واردات سلع وخدمات دول الآسيان إلى العالم خلال الفترة (1964-2014)	77
05	متوسط صادرات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)	79
06	متوسط واردات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشترك لأمريكا الجنوبية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)	80
07	تطور تجارة الإتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال الفترة(1958-2015)	98
08	تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة(1958-2015)	102
09	تطور التجارة الدولية لدول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(1994-2007)	105
10	تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2001-2014).	107
11	تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة (2001-2014)	109
12	المبادلات التجارية بين كل من الإتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة (2001-2010)	111

ب- قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	متوسط صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)	69
02	متوسط واردات سلع وخدمات دول النافتا من مختلف دول العالم خلال الفترة (1987-2014)	71
03	متوسط صادرات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)	79
04	متوسط واردات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشترك لأمريكا الجنوبية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)	81
05	تطور تجارة الإتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال الفترة(1958-2015)	99
06	مساهمة دول الإتحاد (28 دولة) في التجارة الداخلية والدولية للاتحاد الأوروبي سنة 2015	101
07	تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1958-2015)	103
08	مساهمة بعض دول الإتحاد الأوروبي في التجارة البينية للاتحاد الأوروبي سنة (2015)	104
09	تطور التجارة الدولية لدول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (1994-2007)	105
10	تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2001-2014).	108
11	تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة (2001-2014)	110
12	المبادلات التجارية بين كل من الإتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة (2001-2010)	112
13	الصادرات والواردات الخارجية الرئيسية للاتحاد الأوروبي (28 دولة) سنة 2010 و2015	113

ج-قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى دول العالم (2014/1987)
02	واردات سلع وخدمات دول النافتا من العالم خلال الفترة (2014/1987)
03	صادرات سلع وخدمات دول جنوب شرق آسيا إلى العالم خلال الفترة (1964- 1990)
04	واردات سلع وخدمات دول اتحاد جنوب شرق آسيا من العالم خلال الفترة (1964- 1990)
05	صادرات سلع وخدمات دول إتحاد جنوب أمريكا خلال الفترة(2014/1987)
06	واردات سلع وخدمات دول إتحاد جنوب أمريكا خلال الفترة(2014/1987)

الملخص:

اكتست ظاهرة التكتلات الاقتصادية الاقليمية في الآونة الأخيرة أهمية بالغة في العالم الاقتصادي إذ أنها باتت ضرورة حتمية تفرضها البيئة الرأسمالية، ولهذا فقد سعت الدول إلى توحيد سياساتها الاقتصادية الكلية تحت لواء التكتلات الاقتصادية الاقليمية، وذلك بغرض الاستفادة من مختلف المزايا الناجمة عن الدخول في مثل هذه التكتلات خاصة ما يتعلق بالتجارة الدولية، التي تعتبر من القطاعات الأساسية في أي اقتصاد.

لعل من أهم تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي نجد الاتحاد الأوروبي الذي جاء في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة في الخمسينيات والستينيات ثم أخد يتوسع إلى أن وصل سنة 1999 إلى تحقيق الوحدة النقدية التي تعززت بإصدار اليورو في جانفي 2002 الذي زاد من ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة.

قد ساهم الاتحاد الأوروبي في زيادة حركة وحجم التجارة الدولية بشكل كبير وظلت تتزايد مع زيادة عدد الدول الأعضاء فيه، وخاصة التجارة البينية بين الدول الأعضاء حيث احتلت هاته الأخيرة النسبة الأكبر من حجم التجارة الدولية ويظهر ذلك من خلال زيادة حجم الصادرات والواردات البينية بين الدول الأعضاء فيه . هذا كله كان قبل أن تعصف به أقوى الأزمات المالية العالمية فضلا عن الأزمات الكامنة فيه لتكشف عن التصدعات والتشققات داخله مؤجلة بذلك الحديث عن مدى نجاح هذه التجربة خاصة فيما يتعلق بحركة التبادل التجاري الذي ظل يتضاءل شيئا فشيئا.

الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية، التكامل الاقتصادي، الاتحاد الأوروبي، التجارة البينية، الاتحاد النقدي الأوروبي.

Résumé:

Ces dernier temps le phénomène des blocs économiques régionaux a pris une grande importance dans le monde économique, car il est devenu une nécessité imposée par l'environnement capitaliste. Pour cela, les états ont 1cherché à unifier leurs politiques macro-économiques, sous la bannière des blocs économiques régionaux, afin de profiter des divers avantages résultant de tels groupements en particulier en ce qui concerne le commerce international qui est l'un des secteurs clés de toute économie.

L'union Européenne constitue l'une des expériences les plus importances d'intégration économique régionale, qui était initialement sous forme de communiantes européenne dispersées dans les années 50 et 60 et dont l'expansion a permis la réalisation de l'union monétaire en 1999, renforcée par l'émission de l'Euro en janvier 2002 qui a augmenté la confiance des européens dans le processus d'intégration.

L'union européenne a contribué dans l'augmentation du trafic et du volume du commerce international de manière significative. Et il a continué de croître avec l'augmentation du nombre de ses Etats membres, surtout le commerce bilatéral entre ces États qui a occupé la plus grosse part du volume du commerce international. Cela apparait avec l'augmentation de l'exportation et des importations entre ses états membres. Tout cela fut avant qu'il ne soit balayé par les plus forte crises financières mondiales, aussi bien que les crises sous-jacentes qui ont révéler des fissures à l'intérieur reportant aussi la discussion de la réussite de cette expérience surtout en ce qui concerne le mouvement du commerce qui diminuait lentement.

Mots clés: Commerce International. L'intégration Economique. UE. Le Commerce Bilatéral. Union Monétaire Européenne.

مقـــدمـــــة

مقدمة:

يشهد العالم منذ بداية القرن العشرين تغيرات جذرية ومتسارعة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أدت إلى ظهور جملة من المفاهيم الجديدة على صعيد العلاقات الاقتصادية فوق الوطنية على المستويين التنظيري والتنظيمي، ويظهر ذلك من خلال زيادة أهمية التجارة الدولية وبروز الشركات متعددة الجنسيات وتنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية، هاته الأخيرة التي أخفت في طياتها جل القوميات والكيانات القطرية، وقد ارتبط هذا التنامي بتسارع خطى العولمة والإفرازات التي تركتها في كل مجالات الحياة وخاصة الاقتصادية منها.

هذا وقد احتل موضوع المبادلات التجارية مكانة متميزة في العلاقات الاقتصادية، بحيث ظهرت العديد من الاتجاهات المفسرة لحركة هذه الأخيرة بدءا بنظرية النفقات المطلقة وصولا إلى الاتجاهات الحديثة المفسرة لها، ويتم تنظيم حركة التجارة الدولية العديد من النظم والتشريعات واللوائح التي تعرف بالسياسة التجارية، التي انتهجت أسلوبين الأول المنادي للحرية التجارية والثاني ينادي بالحماية التجارية، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى التوجه نحو التكامل الاقتصادي فيما بينها شجعتها على ذلك القوة الجبارة الناجمة عن مختلف التحولات الهيكلية في الاقتصاد الدولي، وذلك بغرض الاستفادة من مختلف المزايا الناجمة عن الدخول في مثل هذه التكتلات وخاصة ما يتعلق بحركة التجارة الدولية.

وبهذا فقد اعتبرت التكتلات الاقتصادية حتى وقت قريب من أهم الطرق لعلاج أغلب المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول المنفردة، والحل الأمثل لتحقيق تنميتها المنشودة، وفي ظل هذه الظاهرة أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ديناميكية بعد أن ضم أنماط ودرجات مختلفة من التكامل الاقتصادي، ووجدت فيه مختلف دول العالم مبتغاها بحيث أصبحت تتزاحم على إنشاء تكتلات خاصة أو الانضمام لتجمع اقتصادي ناجح ذو مكانة في الاقتصاد العالمي، فظهرت بذلك العديد من التجارب التكاملية عبر أنحاء العالم منها منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا وغيرها الكثير، لكن تعتبر تجربة التكامل والاندماج الأوروبي من أهم التجارب الاندماجية في العالم وذلك بسبب النجاح الذي حققه الإتحاد الأوروبي، وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي الأمر الذي جعله مثالا يحتدى به وتجربة رائدة وصلت إلى أعلى درجات التكامل وذلك سنة 1999 بإقرارها للوحدة النقدية الأوروبية التي تعززت بإصدار اليورو كعملة للمبادلات الدولية.

وبالتالي فإن كل هاته المعطيات تشير إلى أن ظاهرة التكتلات لعبت دورا فاعلا في تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي الراهن، وخلفت آثار اقتصادية كبيرة على حركة التجارة الدولية تمثلت في زيادة انسياب السلع والخدمات بسرعة تحريك رؤوس الأموال بين الدول.

أولا: إشكالية الدراسة

إن قيام ظاهرة التكتلات الاقتصادية بإمكانه أن يفرز عدة آثار على حركة التجارة الدولية سواء كان ذلك من حيث زيادة حرية التجارة أو إعادة تشكيل جغرافيتها واتجاهاتها الدولية، خاصة وأن العالم اليوم يشهد ميلاد العديد من التكتلات سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تؤثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية؟

للإلمام بجوانب هذا الموضوع وتبسيط مواطن الغموض فيه تم تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى أسئلة فرعية يمكن ذكرها فيما يلي:

- ✓ ما هو التكامل الاقتصادي؟ وما هي المزايا التي يتيحها للدول الأعضاء فيه؟
- ✓ ما هي أهم المكاسب التي يتيحها الإتحاد الأوروبي للدول الأعضاء فيه؟
- ✓ هل يعتبر التوجه التجاري للاتحاد الأوروبي توجها إقليميا أم دوليا؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية تم تبني الفرضيات التالية:

- ✓ تؤدي التكتلات الاقتصادية إلى زيادة حركة التجارة البينية بين الدول الأعضاء فيما بينها.
- ✓ يساهم الإتحاد الأوروبي في الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من البلدان الأعضاء المجتمعة.
- ✓ يعتبر التوجه التجاري للاتحاد الأوروبي توجها إقليميا داخليا و توجها دوليا.

ثالثا: أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في:

- ✓ تحديد مسار وتوجه التجارة الدولية في ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية.
- ✓ معرفة واقع التجارة الدولية على مستوى أهم التكتلات الاقتصادية في العالم.
- ✓ محاولة إبراز الأثر الذي تركه قيام الإتحاد الأوروبي على التجارة الدولية.

رابعا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية البالغة التي تتمتع بها التجارة الدولية على مستوى اقتصاديات الدول باعتبارها عامل مهم للنمو الاقتصادي وبالتالي فإن قيام تكتل اقتصادي من شأنه أن يؤثر بطريقة أو بأخرى على حركة التجارة الدولية خاصة وأن الهدف الأساسي من قيامها في غالب الأحيان هو تحرير التجارة البينية وتعظيم مكاسبها.

خامسا: مبررات اختيار موضوع الدراسة

تنقسم مبررات اختيـــار **موضوع الدراســـة** ما بين دوافع شخصية وأخرى موضوعية تمثلت مجملها فيما يلي:

- ✓ الميول الشخصي للباحث في مثل هذا الموضوع بغرض تدعيم وإثراء الرصيد المعرفي حول التجارة الدولية والعوامل المؤثرة فيها، بالإضافة إلى حب الاطلاع على كل ما هو متعلق بالإتحاد الأوروبي.
- ✓ الأهمية البالغة التي يحتلها الموضوع، كونه يعالج موضوع التجارة الدولية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وبروز التكتلات الاقتصادية.
- ✓ أما الدافع وراء اختيار تجربة الإتحاد الأوروبي كنموذج فراجع إلى مدى النجاح الذي حققته هذه التجربة على المستوى الإقليمي والعالمي بالرغم من وجود أوجه اختلاف كبيرة بين بلدان وشعوب القارة الأوروبية.

سادسا: حدود الدراسة

حددت الدراسة بإطار مكاني وآخر زماني، فبالنسبة للحدود المكانية للدراسة فقد تناولت أساسا الإتحاد الأوروبي كنموذج يحتدى به في مجال التكامل الاقتصادي، كما تم التطرق إلى نماذج أخرى في مجال التكامل الاقتصادي والمتمثلة في تكتل النافتا في أمريكا الشمالية، رابطة جنوب شرق آسيا "الآسيان" بالإضافة إلى السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSUR)، أما الحدود الزمانية فقد كانت استجابة لمتطلبات الدراسة حيث تم التركيز على الفترة الممتدة 1958 إلى غاية سنة 2015 بالنسبة للاتحاد الأوروبي وذلك بعد دخول اتفاقية روما حيز التطبيق في 1 جانفي 1958 ودخول الإتحاد الأوروبي في مرحلة مهمة ضمن مسيرة التكامل والاندماج الأوروبي، كما تم الوقوف عند سنة 1987 مرورا إلى سنة 2014 لتبيان وضعية التجارة الدولية بين دول النافتا قبل وبعد تطبيق الاتفاقية، نفس الفترة تمت فيها دراسة وضعية التجارة الدولية للدول

الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، كما تم الوقوف عند سنة 1964 حتى سنة 2014 للإشارة لوضعية التجارة الدولية بين دول رابطة جنوب شرق آسيا قبل وبعد تطبيق الاتفاقية.

سابعا: منهجية الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المتبناة، تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في وصف ظاهرة التجارة الخارجية، وأهم النظريات المفسرة لها إضافة إلى وصف ظاهرة التكتلات الاقتصادية وأسباب ظهورها وعوامل انتشارها، كما تم استخدام المنهج التحليلي الذي ظهر بوضوح من خلال الفصلين الثاني والثالث، وذلك عند جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها، هذا وقد تم استخدام المنهج التاريخي أيضا وذلك عند استعراض الجذور التاريخية لأهم تجارب التكامل في العالم.

ثامنا: الدراسات السابقة لموضوع البحث

دراسة عبد الوهاب رميدي والتي كانت بعنوان "التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية: دراسة تجارب مختلفة "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر 2006– 2007 ، وقد تناولت ضمن إطارها النظري التكامل الاقتصادي وعرض بعض التجارب التكاملية الاقتصادية الفاعلة في الدول النامية تجربة (الكوميسا) السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا وتجربة رابطة جنوب شرق آسيا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومحاولة ربط التكتلات الاقتصادية بأهم المتغيرات الراهنة، والذي توصل في الأخير أن عملية الاندماج هي ضرورة حتمية تفرضها البيئة الاقتصادية الحالية.

دراسة آسيا الوفي والتي جاءت تحت عنوان "التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة الدولية في اطار المنظمة العالمية للتجارة "، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2006– 2007، تناولت الدراسة تأثير التكتلات الاقليمية على العلاقات متعددة الأطراف وكيف تؤدي إلى تحويل التجارة ومستقبل هاته الأخيرة في ظل العولمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، كما أقرت بأن التكتلات الإقليمية هي نقطة الانطلاق نحو إزالة الحواجز وتحقيق مزيد من انفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية.

دراسة حدة طويل والتي جاءت تحت عنوان الإقليمية الدولية بين الحمائية والتحرير التجاري الدولي في ظل النظام التجاري الدولي الجديد: دراسة تحليلية للاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011– 2012 ، بحيث ركزت هذه الدراسة على واقع السياسة التجارية

الاقليمية الاقتصادية الدولية في ظل النظام التجاري الدولي الجديد، وقد بينت هذه الدراسة وجود صراعات تجارية بين الإتحاد الأوروبي وباقي أعضاء المنظمة العالمية للتجارة المتقدمة منها والنامية، أنه ينتهج سياستين تجاريتين الحمائية اتجاه الدول غير الأعضاء والحرية التجارية تجاه الدول الأعضاء .

دراسة عبد الرحمان روابح والتي كانت بعنوان "حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الحديثة: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000– 2010)، مذكرة ماجيستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012–2013 ، وقد تناولت الدراسة التكامل الاقتصادي الاقليمي والاقليمية الجديدة (المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي)، كما تناولت هذه الدراسة في إطارها النظري أيضا التجارة الدولية وعلاقاتها بالتكامل الاقتصادي، وأهم الآثار التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على حركة التجارة الدولية، مع التركيز في الجانب التطبيقي على واقع التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمة العالمية. وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي سواء التقليدي أو الحديث (الإقليمية الجديدة) أصبح ضروريا لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، ومواجهة آثار العولمة، كما توصلت الدراسة إلى أن الأزمة المالية العالمية خلفت آثار مدمرة عصفت بمختلف الاقتصاديات العالمية وحتى المتكاملة منها، بحيث شهدت حركة الصادرات والواردات البينية لدول مجلس التعاون الخليجي ترجعا كبيرا في أعقاب هاته الأزمة.

من خلال هاته الدراسة سوف نتطرق إلى حركة التجارة الدولية في ظل التكامل الاقتصادي الإقليمي بنوع من التبسيط، مع الإشارة إلى بعض نماذج التكامل الاقتصادي على مستوى العالم، مركزين بذلك على دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، وهذا ما لا نجده في من خلال الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل نظري ومختصر.

تاسعا: محتوى الدراسة

تم تقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاث فصول تسبقها عامة مقدمة وتليها خاتمة عامة كما يلي:

الفصل الأول جاء تحت عنوان «عموميات حول التجارة الدولية» والذي قسم إلى أربعة مباحث حيث يتناول المبحث الأول ماهية التجارة الدولية من تعريف وأسباب قيام التجارة الدولية بالإضافة إلى الأهمية وأوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية، أما المبحث الثاني فيتناول النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية والتي قسمت إلى مطلبين يتناول المطلب الأول الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية والثاني يتناول الجيل الثاني لهاته النظرية والمعروف بـ «النيوكلاسيك». وقد تناول المبحث الثالث النظريات الحديثة للتجارة الدولية

بحيث قسم إلى ثلاثة مطالب تم التطرق في المطلب الأول إلى العامل التكنولوجي والتجارة الدولية والثاني تناول المنافسة غير التامة والتجارة الدولية، أما الثالث فتناول اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية، أما من خلال المبحث الرابع فتم استعراض السياسة التجارية الدولية من مفهوم وأهداف، بالإضافة اتجاهات السياسة التجارية وحججها والأساليب المستعملة في تحقيق أهدافها.

وفيما يخص **الفصل الثاني** والذي يحمل عنوان «أساسيات حول التكامل الاقتصادي»، إذ تناول المبحث الأول منه الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي من مفهومه ودوافعه، بالإضافة إلى شروط ومراحل التكامل الاقتصادي، أما في المطلب الثالث منه فتم تناول مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي وقد تناول المبحث الثاني النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي من النظرية الإتحادية، ونظرية الاتصالات، بالإضافة إلى النظرية الوظيفية ونظرية الإتحاد الجمركي.

أما المبحث الثالث والأخير فقد تم التطرق من خلاله إلى أهم تجارب التكامل الاقتصادي على مستوى العالم والذي قسم إلى ثلاث مطالب تناول الأول منه اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، وتناول المطلب الثاني اتحاد دول جنوب شرق آسيا والمعروف باسم (الآسيان) ،أما المطلب الثالث فقد تناول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية.

أما **الفصل الثالث** فتناولنا من خلاله الإتحاد الأوروبي كأهم نماذج التكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي، عالج المطلب الأول المبادرات التي سبقت إنشاء الوحدة الاقتصادية الأوروبية من اتحاد البينلوكس، منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، أما المطلب الثاني فقد عرض معاهدة روما والطريق إلى إقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية أما المطلب الثالث فقد تناول الإتحاد الأوروبي وتناول المطلب الرابع الوحدة النقدية الأوروبية.

وقد تم التطرق من خلال المبحث الثاني إلى حركة التجارة الدولية في ظل الإتحاد الأوروبي، تناول المطلب الأول حركة التجارة الدولية بين الإتحاد الأوروبي ومختلف دول العالم، وتناول المطلب الثاني بدوره حركة التجارة البينية للاتحاد الأوروبي ومختلف الدول الأعضاء، أما المطلب الثالث فقد عالج أثر إنشاء العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) على حركة التجارة الدولية للاتحاد، ثم تم ذكر أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال المبحث الثالث، هذا الأخير الذي قسم إلى ثلاث مطالب عالج المطلب الأول المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأول لهذا الإتحاد، والمطلب الثاني تناول المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والصين، والثالث تناول المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي واليابان كنقطة أخيرة.

الفصل الأول: عموميات حول التجارة الدولية

تمهيد

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية

المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية

المبحث الثاني: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية

المطلب الأول: الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية

المطلب الثاني: الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية (النيوكلاسيك)

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الدولية

المطلب الأول: العامل التكنولوجي والتجارة الدولية

المطلب الثاني: المنافسة غير التامة والتجارة الدولية

المطلب الثالث: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية

المبحث الرابع: السياسة التجارية الدولية

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة التجارية وحججها

المطلب الثالث: الأساليب المستعملة في تحقيق أهداف السياسة التجارية

خلاصة الفصل

تمهيد:

يحتل موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مكان متميزة في الأدب الاقتصادي منذ بداية القرن التاسع عشر، ويعد التبادل التجاري بمثابة الركيزة التي قامت عليها العلاقات الاقتصادية الدولية أثناء تطورها مند القدم، إذ أن القطاع التجاري يعتبر أحد القطاعات الهامة في مجتمعات الدول المتقدمة والنامية منها على حد سواء حيث ساهم في تنميتها وتطورها.

وقد زاد الاهتمام بالتجارة الدولية مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق، حيث تعتبر المكاسب من التجارة الحافز الرئيسي لقيام التجارة بين الدول، وتزداد هذه المكاسب في ظل التقسيم الدولي للعمل والتخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وهذا ما حاولت نظريات التجارة الدولية إثباته في ظل دعوتها لتحرير التجارة الدولية من خلال تبيانها لأسس التبادل بين الدول، والعوامل التي تحد من تخصص أي دولة في إنتاج وتصدير سلعة ما، وبالتالي استيرادها من الدول الأخرى، إضافة إلى توزيع المكاسب من التجارة على الدول أطراف التبادل التجاري.

سيتم في هذا الفصل تسليط الضوء على ماهية التجارة الدولية ومختلف النظريات المفسرة لها انطلاقا من النظرة الكلاسيكية وصولا إلى مختلف الجهود التي بدلت في سبيل تحديث هاته النظريات، كما سيتم التطرق إلى ماهية السياسات التجارية ومختلف الأدوات المستعملة في تحقيق أهدافها.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها العلاقات الاقتصادية الدولية ككل والحلقة المركزية التي تربط جميع بلدان العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة، وبذلك فقد تنوعت مفاهيمها وتعددت واختلفت أسبابها ودوافع ظهورها بالإضافة إلى تزايد أهميتها بين الدول حسب مستوى تقدمها الاقتصادي، ومدى توفر عناصر الإنتاج لديها.

هذا وقد تطورت التجارة الدولية ومرت بعدة مراحل امتدت المرحلة الأولى من سنة 1498 م إلى سنة 1763 والتي تميزت بظهور الاكتشافات من طرف التجار الأوروبيين واكتشاف طريق الرجاء الصالح والقارة الأمريكية.

أما المرحلة الثانية فقد امتدت من سنة 1763 م إلى سنة 1883 كان سبب ظهورها النظام الإنتاجي الرأسمالي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والذي كان مركزه انكليترا، إذ تميز الإنتاج خلال هذه المرحلة بالوفرة مما أدى إلى تصدير الفائض منه إلى الدول المستعمرة، هاته الأخيرة التي كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية التي تحتاجها، وبالتالي سمحت هذه المرحلة بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافئ بين هاته البلدان، أما الفترة الممتدة من 1883 م إلى 1980 م فقد تميزت بظهور أول شركة متعددة الجنسيات "لجون روكفلر"، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، أما الفترة التي تلت سنة 1980 فقد تميزت بظهور الشركات العابرة للقارات والانفتاح وتبني اقتصاد السوق، وظهور مصطلح العولمة، وزيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.[1]

المطلب الأول: تعريف التجارة الدولية

هناك عدة تعاريف للتجارة الدولية نذكر منها ما يلي:

«التجارة الدولية هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود، الأيدي العاملة»[2].

---

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –فرع اقتصاد قياسي –، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005– 2006، ص ص 99– 100.

[2] حكيم شيلالي، منور منان، **صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة 37–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، 2015، ص 3.

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن «وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض، وعملية التخلص هذه تستلزم طرفين: طرف يصرف وهو صاحب الفائض، وطرف آخر يستقبل وهو صاحب العجز»[1].

مما سبق يمكن تعريف التجارة الدولية على أنها تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية مختلفة، كما أن التخصص الدولي في الإنتاج وتقسيم العمل الدولي هما أصلا التجارة الدولية.

هذا ويخضع مصطلح التجارة الدولية – شأنه في ذلك شأن الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية– لتباين كبير في الرأي حول نطاق مضمونه وللصور التي يتألف منها، وفي هذا الخصوص يمكن التفرقة بين مصطلح "التجارة الدولية بمعناها الضيق" ومصطلح «التجارة الدولية بمعناها الواسع» كما يلي:[2]

يغطي اصطلاح التجارة الدولية بالمعنى الضيق كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة في حين يغطي اصطلاح التجارة الدولية بالمعنى الواسع كلا من:

- الصادرات والواردات المنظورة؛
- الصادرات الواردات غير المنظورة؛
- الهجرة الدولية، أي انتقالات الأفراد بين دول العالم؛
- الحركات الدولية، أي انتقالات السلع ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.

[1] سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية – حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية –فرع التخطيط والتنمية–، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002– 2003، ص 10.

[2] براهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008– 2009، ص 3.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الدولية

ترجع أسباب قيام التجارة الدولية إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسمى بالندرة[1]، ويمكن إجمال هاته الأسباب فيما يلي:[2]

– عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي نظرا لسوء التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة؛

– التخصص الدولي: عدم قدرة الدول على إشباع حاجات أفرادها بسبب تباين الثروات الطبيعية والمكتسبة بين الدول، لذلك وجب على كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها وإمكاناتها الاقتصادية أن تنتجها بأقل تكلفة وبكفاءة عالية؛

– اختلاف الميول والأذواق؛

– ظهور المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية؛

– عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد؛

– تصريف المنتجات الزائدة عن احتياجات السوق المحلي لكل دولة؛

– اختلاف درجة التقدم التقني والتكنولوجي: يعد هذا الاختلاف من بين أهم الأسباب التي تدفع إلى التبادل فيما بينها، لأن عملية نقل التكنولوجيا بين الدول تخضع لضوابط سياسية واستراتيجية واحتكارية فهي ليست في متناول الدول التي تفتقر إليها؛

– عدم التساوي في توزيع السكان: تعرف بعض الدول كثافة سكانية مرتفعة، وبالتالي حاجات مرتفعة، فهي تلجأ للاستيراد من أجل تلبية حاجات مواطنيها خاصة من المواد الغذائية، كما أن بعض الدول تفتقر إلى اليد العاملة فتلجأ إلى استيراد اليد العاملة من الدول التي فيها فائض.

---

[1] عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة – دراسة تحليلية للتجارة الدولية للدول مجلس التعاون الخليجي (2000– 2010)**، مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر – بسكرة –،2012– 2013، ص 91.

[2] أمينة إيدري، **دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية– دراسة حالة في بنك المؤسسة العربية المصرفية وكالة حاسي مسعود خلال فترة (2008– 2011)**–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية– تخصص مالية وبنوك–، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2011– 2012، ص 4.

المطلب الثالث: أهمية التجارة الدولية

مهما كان التفاوت الاقتصادي بين الدول ومهما اختلفت النظم السياسية فإنه لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها تجاريا، لأن هذا الانعزال سوف يجبر هذه الأخيرة بأن تكتفي ذاتيا من كل المنتجات كما أنها لا تقوم بتصدير فائض المنتجات الموجودة لديها، وهذا سوف يزيد من صعوبة مهمة تنمية البلد وبالتالي لا يستطيع رفع مستوى معيشة أفراده، وعليه فإنه يجب على الدولة أن تقيم علاقات تجارية مع غيرها من الدول وذلك بتصدير أو تصريف فائض إنتاجها نحو العالم الخارجي للحصول على الموارد الضرورية واستيراد فائض إنتاج الدول الأخرى التي لا يمكنها أن تتجه لتخصصها في أنواع معينة.[1]

جدير بالذكر أن أهمية التجارة الدولية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الدول الصناعية الكبرى الأكثر تطورا تكاد تسيطر على تجارة العالم وتشمل كل من بلدان غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ويبلغ نصيبها حوالي تلثي قيمة التجارة العالمية، وعموما فإن أهمية التجارة الدولية تكمن فيما يلي:

– تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصاد) من المجتمعات سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص المواد الانتاجية بشكل عام؛[2]

– تشجيع الدول على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى، فالمواد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك تعتبر مدخرات توجه للاستثمارات المستهدفة؛[3]

– يمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا مهما في الخروج من ظاهرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأسمال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأسمالي والنهوض بالتنمية الاقتصادية؛[4]

---

[1] حكيم شيلالي، منور منان، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2] المرجع السابق، ص04.

[3] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص11.

[4] لويزة قطاف، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000 – 2013**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاديات المالية والبنوك–، غير منشورة ،جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–، 2013– 2014، ص5.

– هناك علاقة وثيقة بين التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الدولية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع وإذا تحقق هذا الهدف عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير إلى الخارج؛[1]

– يمكن للتجارة الدولية أن تمد المنافذ الخارجية (الأسواق الخارجية) بالفائض السلعي والذي يمكنه أن يحول الموارد الانتاجية العاطلة إلى موارد عاملة منتجة، والادخار الناتج عن هذا الفائض يعمل على زيادة الانتاج إذا ما وجه للاستثمارات المنتجة.[2]

المطلب الرابع: أوجه الاختلاف بين التجارة الداخلية والتجارة الدولية

تختلف التجارة الداخلية عن التجارة الدولية عموما فيما يلي:[3]

الفرع الأول: الاختلاف في طبيعة الأسواق

هو من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل الدولي وبالتالي تعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص، ويمكن فهم هذا الاختلاف من خلال:

1- الاختلاف الطبيعي أو المكتسب للمستهلكين في البلدان المختلفة كاختلاف الأذواق، الميول، الطباع البيئة... وهو ما يؤدي إلى تباين تفضيلاتهم للسلع والخدمات ولا يقتصر الأمر على مجرد الاختلاف في أوجه الإنفاق المختلفة ولكن قد يتضمن أيضا اختلافا بالنسبة للسلعة الواحدة، وعليه فإن ما يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح لغيره من المجتمعات؛

2- انفصال الأسواق عن بعضها البعض بمجموعة من الحواجز الاقتصادية والسياسية التي تضعها مختلف الدول والتي تعترض سبيل التجارة الدولية؛

3- تكون المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في حالة الأسواق المحلية، وهي ما تجعل المنتج عادة ما يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق مع طبيعة هاته السوق ذات مرونة طلب معينة، أما إذا حاول أن

---

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] براهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص ص 4،5.

يخرج عن نطاق هذا السوق المحلي ليدخل في مجال السوق الدولية للسلعة التي ينتجها فإنه سوف يواجه سوق ذات مرونة طلب أعلى وعليه أن يكيف بذلك سياسته السعرية بما يتناسب مع ظروف هاته السوق.

الفرع الثاني: اختلاف الوحدات السياسية

تقوم العلاقات الاقتصادية الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم حدود سياسية واحدة، وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة في حين أن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونها وتقاليدها ونضمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا يقتصر الأمر على مجرد القوانين التي تصدرها الحكومات والمؤسسات السياسية، ولكنه يشمل أيضا مجموعة من النظم والقواعد والعادات التي تعود أفراد المجتمع الواحد على اتباعها وممارستها عبر قرون طويلة، بحيث أصبحت تمثل هذه القواعد عرفا له قوة ترفعه إلى مرتبة قد تعلو إلى مرتبة القانون.

الفرع الثالث: تنوع السياسات الوطنية

لكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها، والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، ولعل أهم الأهداف التي تصبوا إليها الحكومات تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم وبالتالي فإن الحكومات تراعي عادة من ناحيتها عدم التفرقة بين شخص وآخر يتمتع بجنسية الدولة، في حين أنها تحرص على معاملة الأجانب بأسلوب مخالف لذلك الذي تعامل به مواطنيها، فالحكومات عادة لا تعطي لعوامل الربح والخسارة الناشئة عن التجارة الداخلية نفس الاهتمام الذي تعطيه لتلك الناشئة عن التجارة الدولية فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع ولكنها لا تغير من المركز النسبي للمجتمع ككل، في حين أن الثانية تنشأ عن فقدان لجزء من الثروة القومية أو إضافة جديدة إلى هذه الثورة وبالتالي لا بد وأن يكون لها تأثير على الوضع الاقتصادي للمجتمع سواء من حيث مستوى معيشته، أو من حيث دائنيته ومديونيته.

الفرع الرابع: اختلاف النظم النقدية والمصرفية

من المعروف أن إدخال النقود كوسيط في عملية التبادل يؤدي إلى تقسيمها إلى عمليتين منفصلتين، في العملية الأولى يتم تبادل السلع التي تزيد عن حاجة الفرد بالنقود، وهي عملية البيع، والثانية عملية تبادل بالسلع التي يحتاجها الفرد، وهي عملية الشراء، أما في التجارة الدولية فنجد أن عملية التبادل تنقسم إلى ثلاث عمليات:

- في العملية الأولى يتم تبادل السلع بالنقود الأجنبية؛
- في العملية الثانية يتم تبادل النقود الأجنبية بالنقود الوطنية؛
- في العملية الثالثة يتم تبادل النقود الوطنية بالسلع.

ولا تنشأ المشكلة من مجرد تجزئة عملية التبادل إلى ثلاثة أجزاء، لكنها تنشأ أساسا من أن لكل بلد من البلدان عملته الخاصة به، والتي تختلف عن غيرها بحيث لا توجد عملة واحدة يتم على أساسها التبادل التجاري فيما بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتبادل الداخلي، وبالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة، هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي، سواء كان بالنسبة إلى عملية إصدار البنكنوت أو بالنسبة لعملية الودائع، أو منح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الدولي وبين التجارة على المستوى المحلي.

الفرع الخامس: قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال

يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن عوامل الانتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية الدولية. ويترتب ذلك أن تميل عوائد عوامل الانتاج داخل الدولة الواحدة إلى التعادل، في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال الدولي، ففي داخل الدولة الواحدة إذا ما حدث اختلاف في أجور العمال (عائد العمل) بين منطقتين أو نشاطين تجاريين، انتقل العمال من منطقة أو نشاط الأجر المنخفض إلى منطقة أو نشاط الأجر المرتفع والذي يترتب عليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين(بحكم عملية المراجحة).

لكن العديد من الدراسات الاقتصادية خالفت هذا الرأي، إذ أن عناصر الإنتاج لا تتحرك داخل الدولة الواحدة بهذه السهولة ودليل ذلك التباين في معدلات البطالة والكساد بين منطقة وأخرى. أما على المستوى الدولي فهناك حواجز كثيرة تحد من حرية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى منها: القانونية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها.

المبحث الثاني: النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية

تحتل ظاهرة التجارة الدولية مكانة هامة في منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد أثار موضوع تحديد أسباب قيامها تفكير مجموعة من الاقتصاديين أمثال: "آدم سميت"،" دافيد ريكاردو"، "جون ستيوارت ميل" وغيرهم، حيث كان عمل كل منهم تكملة لعمل الآخر وذلك للتوصل إلى صياغة نظريات مختلفة تفسر الأسباب الحقيقية لقيام التبادل التجاري الدولي.

هذا وتعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل وتفسير تطور التجارة الدولية، حيث لم تكن للتجاريين قبلهم نظرة منفصلة في هذا المجال وكانوا يرون بأن ثروة الأمة تقاس بما في حوزتها من معادن نفيسة (ذهب وفضة) وبالتالي فقد انتقد الكلاسيك الأفكار التي جاء بها التجاريون ودعوا إلى حرية التجارة باعتبارها تحقق مزايا نسبية من جراء عملية الإنتاج والتبادل.

المطلب الأول: الجيل الأول للنظرية الكلاسيكية

الفرع الأول: نظرية النفقات المطلقة "لآدم سميث"

يعتبر" آدم سميث " أول من سطر المنهجية العلمية لعلم الاقتصاد من خلال أطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي المترابط لها، وكذلك بحثه المفصل في أسس ومصادر ثروة الأمم. ففي كتابه "ثروة الأمم" قدم تحليلا وافيا للعديد من القضايا الاقتصادية من بينها تحليله لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول، وبالتالي فإنه لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وأرجع الأساس الذي يقوم عليه كل منها إلى قاعدة أو مبدأ النفقات المطلقة".

ولقد بنى" آدم سميث" أهم أفكاره على المذاهب السابقة له، والتي أطلق عليها" مذهب التجاريين" هذا الأخير الذي يشير إلى مجموعة الأفكار الاقتصادية التي سادت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والتي كان نتيجتها فرض قيود على التجارة الدولية، حيث اعتبروا بأن قوة الدولة تكمن فيما تمتلكه من ذهب وفضة وإذا تبين للدولة عدم كفاية ما لديها من ذهب وفضة يتم اللجوء إلى التبادل التجاري مع باقي الدول،[1]

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولي – مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**–، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005 ص ص177– 118.

وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية منها حتى تستطيع أن تخلق فائضا في ميزان المدفوعات لصالحها وتستقطب الذهب والفضة إليها.

وبما أن جميع الدول التي تتم المتاجرة بينها لا تستطيع أن تخلق فائضا في الميزان التجاري في وقت واحد علما بأن كمية الذهب والفضة ثابتة في وقت معين فإن بعض الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى.

وانطلاقا من كل هذا يمكن للدولة في الفكر التجاري الحكم على مدى فعالية السياسة التجارية المتبعة انطلاقا من مقدار ما تأتي به هذه السياسات من معادن نفيسة، فإذا كانت السياسة التجارية تؤدي إلى زيادة رصيد البلد من المعدن النفيس، فإن ذلك يدل على سلامة هذه السياسة والعكس بالعكس.

وترتكز أفكار التجاريين فيما يخص التجارة الدولية على محورين أساسيين هما:[1]

* **المحور الأول:** يتمثل في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن.

* **المحور الثاني:** يتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات سواء خلال إعانات التصدير أو من خلال تشجيع عمليات إعادة التصدير، والهدف من ذلك هو تغليب كفة الصادرات على الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة.

وقد ظل المذهب التجاري سائدا حتى ظهور مدرسة الطبيعيين والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقا للقاعدة المعروفة "دعه يعمل دعه يمر"، هذا الأمر الذي مهد لظهور النظرية الكلاسيكية وميلاد أفكار الاقتصاديين أمثال: "آدم سميث "و"دافيد ريكاردو" والذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.[2]

أولا: تحليل قانون النفقات المطلقة

إن نظرية "آدم سميث" في النفقات المطلقة تعد نتيجة منطقية لنظريته في طبيعة الثروة والعوامل المحددة لنموها، فثروة الأمم وفقا لهذه النظرية تقاس بما تنتجه من سلع المختلفة الصالحة لإشباع الحاجات

---

[1] سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص110.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات-** ، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص36.

الانسانية المتعددة وهذا بدورها تتوقف على ظاهرة التخصص وتقسيم العمل من ناحية، وعلى توزيع قوة العمل بين الأنشطة المنتجة وغير المنتجة من ناحية أخرى.[1]

وقد أوضح "آدم سميث" في فكرته الشهيرة والمتمثلة في "اليد الخفية" أن الدولة يجب أن ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي، حيث تعتبر الدولة من وجهة نظره (منتج سيئ) وأنه يجب ترك الحرية للأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي يرغب كل منهم في توظيف مواردهم المتاحة فيها.

فالحرية الاقتصادية هي المناخ الملائم لزيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي، وقد اعتمد "آدم سميث" بأن هناك "يد خفية" تقود الأفراد إلى تحقيق مصلحة المجتمع من خلال اتخاذهم القرارات التي تحقق لكل منهم مصلحته الخاصة، فسعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم الشخصية يعني في نفس الوقت قيامهم بتحقيق مصلحة المجتمع حيث يرغب كل فرد تعظيم إنتاجه الذي يحصل عليه من استخدام موارده المتاحة، من خلال زيادة تشغيل رفع إنتاجية هذه الموارد إلى أقصى حد ممكن ومن ثم فباتباع كل فرد في داخل الاقتصاد القومي لهذا المبدأ فإنه يتم رفع الكفاءة الإنتاجية على مستوى الاقتصاد القومي بصفة عامة والوصول إلى وضع التوظف الكامل. ويتم ذلك في إطار من الحرية الاقتصادية والحفاظ على حقوق الملكية الخاصة وحسب "آدم سميث" يجب على الدولة أن تعمل على توفير المناخ الملائم لذلك.[2]

وتوضح هذه النظرية أنه إذا قامت التجارة اختياريا بين دولتين فإن كل من الدولتين لا بد وأن تحقق مكسب من قيام التجارة وذلك من خلال قيام كل دولة بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل من الدولة الأخرى، وفي هذه الحالة تكون هذه الدولة أقل كفاءة في إنتاج السلعة الأخرى، حيث تترك إنتاج هذه السلعة للدولة الأخرى والتي تتمتع في ذات الوقت بميزة مطلقة في إنتاجها وبالتالي الوصول إلى الكفاءة في توظيف الموارد وستتكمن الدولتين من الحصول على كمية أكبر من السلعتين ما يؤدي إلى تعظيم الانتاج ومستوى الرفاهية.

ثانيا: الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النفقات المطلقة "لآدم سميث"

من أهم الانتقادات التي تعرضت لها نظرية النفقات المطلقة نذكر ما يلي:[3]

– أنها مفرطة في التبسيط فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسألة أكثر تشعبا وتعقيدا؛

---

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص 121.

[2] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص24،25.

[3] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص105

– قد لا تحظى بعض الدول بأي تفوق مطلق في إنتاج أي سلعة، وهذا يعني وفق نظرية "آدم سميث" أن هذه الدولة لا تستطيع تصدير أي سلعة إلى العالم الخارجي وبالمقابل تجد نفسها عاجزة عن الاستيراد من الخارج لعدم قدرتها على الدفع مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية؛

– إن نظرية "آدم سميث" في التجارة الدولية هي امتداد لنظريته في التجارة الداخلية في حين ثمة في الواقع فوارق واختلافات جوهرية بينها.

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية " لدافيدر ريكاردو"

إن تفسير "آدم سميث" لقيام التجارة الدولية على أساس اختلاف النفقات المطلقة لا يغطي إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والدول النامية مثلا، ثم إن هذا الأساس يبدو غير واقعي لمعظم التجارة الدولية وخاصة بين الدولة المتقدمة، مما دفع "دافيد ريكاردو" لصياغة نظرية التكاليف النسبية التي توضح الأسس والمكاسب التي تقوم عليها التجارة الدولية.[1]

نشر "دافيد ريكاردو" كتابه "مبادئ في الاقتصاد السياسي" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر. ويطلق على نظرية النفقات النسبية أيضا "نظرية المنافع المقارنة" أو "المزايا النسبية"

وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة، فإن كل دولة تتخصص في انتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديريها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينهما وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية ، ويستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات التالية:[2]

– وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري؛

– تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق، حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة فيها ومن ثم فإن الجميع متلقون للأسعار ويستطيع الجميع الحصول على معلومات عن السوق، وكذلك الدخول الحر والخروج من الصناعة لمن يشاء وأن تتساوى جميع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها؛

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2]– المرجع السابق، ص ص 39–40.

– حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدول، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول؛

– ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة وهذا يعني أن منحنى عرض السلعة يكون أفقيا؛

– ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة إلى أخرى؛

– انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية؛

– يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة، وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة؛

– استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها؛

– تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري؛

– التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

أولا: تقييم نظرية النفقات النسبية " لدافيد ريكاردو"

رغم ما خلفته نظرية النفقات النسبية من دفاع عن التخصص الدولي وحرية التجارة ،إذ نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون، غير أنها لم تسلم من النقد خاصة في السنين الأخيرة، حيث تعرضت لانتقادات صارخة كشف عنها العديد من الاقتصاديين يمكن إجمالها في ما يلي:[1]

– تهمل امكانية انتقال عناصر الانتاج بين الدول مع أنها تنتقل وخاصة رأس المال؛

– تهمل النظرية نفقات النقل مع أنه من غير المعقول إهمال عنصر معهم كهذا والذي يعتبر بمثابة عنصر محدد للتجارة؛

– تفترض النظرية استغلال جميع موارد البلد وأنها في حالة تشغيل كامل، كون أن قوى السوق كفيلة دائما بإصلاح أي خلل في توازن الاقتصاد الوطني، بطريقة تلقائية وسريعة إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين أثبتت خطأ افتراض التوظف الكامل وعدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية؛

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص108-109.

– تستند النظرية إلى عنصر العمل والتي تبين قصورها على مطابقة الواقع، فمن المؤكد أن عنصر العمل ليس الوحيد الذي يساهم في إنتاج السلعة، كما أن القصور الرئيسي لها يكمن في الطابع السكوني لها فهي لا تأخذ عنصر الزمن بعين الاعتبار، حيث ما يمثل ميزة نسبية اليوم قد لا يكون كذلك غدا؛

– كذلك فإن النظرية ترتكز على وجود قوة تفاوضية متساوية بين البلدان متجاهلة وجود منطق القوة والسيطرة بين مجموعتين من البلدان(المتقدمة والنامية).

الفرع الثالث: نظرية القيم الدولية" لجون ستيوارت ميل"

لقد ترك "ريكاردو" نظريته المعروفة في النفقات النسبية وبها ثغرة كبرى تمثلت في العجز عن بيان الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي، وما يرتبط بها من طرق تحديد المكاسب الناشئة عن عمليات التبادل الدولي.[1]

ولقد تصدرت النظرية المعروفة بنظرية القيمة الدولية بسد هذه الثغرة في نظرية "ريكاردو" في النفقات النسبية، وتبحث هذه النظرية في القيمة الدولية للسلع المختلفة، أي قيمة إحدى السلعتين بالنسبة للسلعة الأخرى على فرض أنهما تنتجان في بلدين مختلفين.

فوفقا لهذه النظرية فإن معدل التبادل الدولي يتحدد على أساس الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدول الأخرى، ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند "ميل"، على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى، ومرونة هذا الطلب، ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين: الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، والثاني هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية وبطبيعة الحال فإن كل معدل من هدين المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة.

وطبقا لهذه النظرية فإن هناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية، وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، وعموما كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح، ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا انتهى "ميل" إلى أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسبا أكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية وكذلك دعوة هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج باسم الكسب

[1] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص140.

الدولي، ففي وسع هذه الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر على ذلك المعدل نظرا لارتفاع مستوى المعيشة في الدولة الكبيرة وضخامة طلبها.

ولقد بعدت هذه النظرية عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولة يتم بين دولة غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي حيث في وسع الدولة الكبرى أن تملي شروطها، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟ وما حقيقة وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري الخاص بسلعة معينة أو بمجموع السلع؟ وعلى أي أساس تحدد تلك النظرية موقع منحنى الطلب المتبادل لكل دولة.

وعلى ذلك فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد إجابته في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال الثاني المتعلق بمنافع التجارة الدولية فتقدم الإجابة عنه نظرية الطلب المتبادل، ومع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية، جانب العرض، والعوامل التي تحدد أثمانها جانب الطلب، تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كلا من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأسعار السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.[1]

المطلب الثاني: الجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية (النيوكلاسيك)

لقد حاول الاقتصاديون النيوكلاسيك صياغة نماذج للعلاقات الدولية وفق الفرضيات التالية:

- إن التبادل الدولي يتمثل بين بلدين ومحله سلعتان؛
- إن الوظيفة الانتاجية في جميع الدول المتشابهة بمعنى نفس نفقات العمل ورأس المال؛
- أن هناك اختلاف بين تنقل العمال ورؤوس الأموال داخل الدولة الواحدة وتنقلهم في المحيط الدولي.

[1] مجدي محمد شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006، ص ص 58-60.

الفرع الأول: نظرية تكلفة الفرصة البديلة

استطاع "هابرلر" عام 1936 تحرير قانون الميزة النسبية "لدافيد ريكاردو" من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة، وخاصة تلك المتعلقة باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج السلعة واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة التي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها إنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحي بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لانتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى.

الفرع الثاني: نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج " لهيكشر – أولين"

ترجع هذه النظرية إلى العالم السويدي "إيلي هيكشر"، والذي شرحها وفصلها تلميذه "برتيل أولين". ولذا تعرف بنظرية "هيكشر – أولين"[1].

تقدم هذه النظرية تفسيرا جديدا لقيام التبادل بين الدول. فلا يكفي أن تفسر هذا التبادل باختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع في الدول المختلفة وإنما يتعين معرفة سبب هذا التفاوت في النفقات النسبية بين دولة وأخرى. وجوهر النظرية يقوم على أنه إذا كانت تفضيلات المستهلكين متماثلة من الدولتين (وبافتراض أن التبادل يمكن أن يقوم بين دولتين فقط) فإن نفقات الإنتاج النسبية سوف تتحدد عن طريق ما تهيئه الطبيعة نسبيا من عناصر الإنتاج في الدولتين. والسبب الرئيسي في قيام التجارة الدولية يرجع إلى اختلاف درجة ندرة عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى.

وقد بنيت هذه النظرية على عدد من الفروض وهي:[2]

– هناك دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج، وقد تم وضع هذا الفرض حتى يمكن إيضاح النظرية بالرسومات البيانية؛

– كلا الدولتين تستخدمان نفس التكنولوجيا في العملية الإنتاجية ؛

– التخصص غير الكامل في انتاج كل من السلعتين؛

– تماثل الأذواق في كل من الدولتين، أي أن تفضيلات الطلب والذي ينعكس على الشكل والوضع الخاص بمنحنيات السواء متماثل في كلا الدولتين؛

---

[1] طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2010 ص 15.

[2] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص ص:227، 228.

– الحرية التامة في انتقال عوامل الانتاج داخل الدولة، وعدم إمكانية انتقالها دوليا؛

– جميع الموارد موظفة توظيفا كاملا؛

– سريان المنافسة الكاملة في كل من أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، حيث تكون أسعار السلع مساوية لتكاليف الإنتاج في الزمن الطويل؛

– عدم وجود تكاليف النقل أو رسوم جمركية أو أي معوقات لتيار التجارة الدولية؛

– التجارة الدولية بين الدولتين متوازنة– قيمة الصادرات= قيمة الواردات.

وقد انطلقت هذه النظرية من بعض الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الكلاسيكية من حيث عدم توضيحها لأسباب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول، حيث ترجع وفقا للنظرية الكلاسيكية إلى التفاوت في كفاءة ومهارة عنصر العمل وهو العنصر الوحيد المتغير في عوامل الإنتاج ،ولكن نظرية هيكشر–أولين ترجع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية إلى اختلاف درجة وفرة أو ندرة عوامل الانتاج من دولة إلى أخرى فقد يوجد أحد عوامل الانتاج كالأرض الزراعية بوفرة في بلد مثل أستراليا في حين يندر في بلد آخر مثل اليابان، وعلى العكس، يتواجد عاملا رأس المال والعمل بوفرة في الولايات المتحدة.

في حين لا يتواجد بنفس الوفرة في السودان أو مصر، ويؤدي اختلاف درجة وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج إلى اختلاف نسب أسعار باقي هذه العوامل بين الدول، ففي استراليا حيث الأرض أكثر وفرة تكون نسبة سعر الأرض إلى أسعار باقي عوامل الإنتاج أقل من الدول الأخرى التي يندر فيها عامل الأرض ويتواجد فيها بوفرة رأس المال أو العمل.

وبالتالي يكون من مصلحة استراليا أن تتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى أراضي واسعة وقليل من العمل ورأس المال كالزراعة وأنشطة الرعي، ويكون من مصلحة اليابان التي تتمتع بوفرة في رؤوس الأموال أن تتخصص في انتاج السلع التي لا تحتاج إلى وفرة في الأراضي الزراعية كالمنتجات الصناعة المتطورة فكل دولة تتجه إلى التخصص في السلع التي تتطلب كمية هامة من عوامل الإنتاج التي تتواجد فيها بوفرة بالمقارنة مع الدول الأخرى ويعمل على تصدير هذه السلع إلى الخارج، وهو بذلك يحقق استخداما أمثل لموارده ويستورد في المقابل السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما واسعا لعوامل الانتاج النادرة عنده.

أولا: تفسير التجارة الدولية وفقا لنظرية "هيكشر أولين"

التبادل الدولي للسلع يتضمن عملية مقايضة لعوامل الإنتاج الوفيرة مقابل عوامل الإنتاج النادرة، فعندما تصدر أستراليا المنتجات الزراعية وتصدر اليابان المنتجات الصناعية فيمكن القول أنه يتم تصدير للأرض الأسترالية مقابل رأس المال الياباني.

التجارة الدولية تؤدي إلى رفع أسعار عوامل الإنتاج الوفيرة وخفض أسعار عوامل الإنتاج النادرة في كل دولة، فسعر الأرض سوف يرتفع في استراليا حيث الوفرة النسبية بالنظر للطلب الخارجي على المنتجات الزراعية ولكنه سوف ينخفض في اليابان حيث الندرة النسبية في ظل وجود المنافسة من الواردات الأسترالية وأيضا فإن الأجور سوف ترتفع في اليابان حيث الوفرة النسبة لزيادة التشغيل لإشباع الطلب الأسترالي وتنخفض في استراليا حيث الندرة النسبية بتأثير منافسة الواردات من المنتجات الصناعية اليابانية.

تؤدي التجارة الدولية إلى خفض التفاوت الذي يوجد بين أسعار عوامل الإنتاج في الدول المختلفة ويصعب القول بتساوي في أسعار عوامل الإنتاج في جميع الدول نتيجة القيود التي تحد من انتقال عوامل الإنتاج والمنتجات من دولة لأخرى، وأهم هذه القيود نفقة النقل للسلع بين الدول ونفقات التأمين عليها والقيود التعريفية (التعريفة الجمركية) وغير التعريفية (منع استيراد سلع معينة) التي تفرضها بعض الدول[1].

ثانيا: تقييم نظرية النفقات النسبية لعوامل الانتاج "لهيكشر – أولين"

تعرضت نظرية "هيكشر – أولين" إلى العديد من الانتقادات وأهمها ما يلي:[2]

– تفترض هذه النظرية تشابه دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في جميع أنحاء العالم، وأنها دوال إنتاج خطية متجانسة، وهذا يعني أن النظرية ألغت دور البحث والتطوير وما ينشأ عنه من تقدم تكنولوجي يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة، وقد أضفى هذا الافتراض على النظرية طابع السكون، وجعلها عاجزة عن التكيف مع الواقع العملي الذي يتسم بالظواهر الاقتصادية الديناميكية والتغيرات التكنولوجية المستمرة؛

– تفترض نظرية "هيكشر – أولين" تجانس عوامل الانتاج من نوع واحد في الدول المختلفة، وهذا يمكن من قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل. ولكن في حياتنا العملية لا يوجد عاملان إنتاجيان متجانسان ومن نوع واحد مثل: عنصر العمل في الدولة 1والدولة 2، وذلك لاختلاف المهارات الناتجة عن اختلاف في عوامل البيئة الاجتماعية، أو اختلاف في الوضع الاقتصادي والتعليمي والثقافي أو اختلاف في المقدرة التنظيمية، أو اختلاف في درجة تقدم المعرفة الفنية. وحتى عنصر واحد من عناصر الانتاج في الدولة 1 أو الدولة 2 فإنه غير متجانس، لأنه ينقسم إلى مجموعات غير متجانسة، فمثلا عنصر العمل

[1] طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص ص 16-18.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 130- 131.

ينقسم إلى العمل اليدوي والعمل الفني... وكذلك رأس المال، ونلاحظ أن النظرية تفترض تجانس عناصر الانتاج وتهتم بالاختلافات الكمية لهذه العناصر، وتغفل الاختلافات النوعية القائمة داخل كل عنصر من عناصر الانتاج وهذا ما يؤدي إلى الشك في قدرة مفهوم الوفرة النسبية لعامل الانتاج على التطبيق في الواقع العملي؛

– تشترك نظرية "هيكشر– أولين" مع نظرية "ريكاردو" للتكاليف النسبية في إهمال انتقال عناصر الإنتاج دوليا. ومما لا شك فيه هو استحالة انتقال عنصر الأرض كأحد عناصر الإنتاج؛

– وتفرض قيود على الهجرات السكانية وحركة العمال من بلد إلى آخر، وأنه يوجد تردد في انتقال رؤوس الأموال لارتباطها بقوانين الاستثمار والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد الذي يحتاج إلى رؤوس أموال للاستثمار.

الفرع الثالث: تناقض" ليونتيف"

منذ صياغة نظرية "هيكشر– أولين"، أو نظرية نسب عوامل الإنتاج ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، أي مقارنة النتائج التي تقول بها النظرية فيما يتعلق باتجاه وتكوين التجارة الدولية، بما هو مشاهد في الواقع. والنتيجة الأساسية لنظرية "هيكشر. أولين" هي أن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في العمل سينتج السلع كثيفة العمل ... وهكذا. وبمقتضى فرض تماثل أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة، تتنبأ النظرية بأن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر معين للإنتاج سيصدر السلع الكثيفة في استخدام هذا العنصر[1].

ولقد قام الاقتصادي "ليونتيف" سنة 1954 باختبار نظرية "هكشر– أولين"، وذلك من خلال قيامه بتحليل عوامل الإنتاج المكونة للمبادلات الدولية الأمريكية مستخدما بذلك بيانات من صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1947، لمعرفة صحة نظرية "هيكشر– أولين" ومدى تطابقها على الواقع وهذا على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة في رأس المال وبالتالي يجب أن تقوم بتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، إلا أن "ليونتيف" قد لاحظ من خلال دراسته ارتفاع رأس المال في الواردات الأمريكية وارتفاع الكثافة العمالية في الصادرات الأمريكية وهو ما يتناقض مع مضمون نظرية "هيكشر– أولين"[2].

وبالتالي فقد فتحت هذه النظرية المجال واسعا للعديد من الدراسات تناولت بلادا أخرى.

---

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص106.

[2] المرجع السابق، ص ص 106– 110.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الدولية

لقد حاولت النظريات الحديثة ملء الفراغ الذي تركته النظريات السابقة هذه الأخيرة التي تميزت بالضعف أو العجز عن تفسير خصوصيات التبادل الدولي، وسنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم النظريات الحديثة ونظرة كل منها للتجارة الدولية.

المطلب الأول: العامل التكنولوجي والتجارة الدولية

يعتبر العامل التكنولوجي من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى قيام التجارة الدولية، وهناك نموذجين لشرح التجارة الدولية القائمة على التغيرات التكنولوجية وهما:

- نموذج الفجوات التكنولوجية technological gaps؛
- نموذج دورة حياة المنتج product cycles.

الفرع الأول: نموذج الفجوة التكنولوجية

وفقا لنموذج الفجوة التكنولوجية والذي وضعه بوسنر "posner" في سنة 1961 فإن جزء كبير من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة، وخطوات إنتاجية جديدة وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة سلطة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي، ومثل هذه السلطة الاحتكارية المؤقتة مبنية على الاختراع والحق الممنوح للمخترع، وذلك بغرض استمالة تدفق المخترعات.

وباعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تقدما تكنولوجيا فإنها تقوم بتصدير عدد كبير من السلع الجديدة القائمة على تكنولوجيا متقدمة، وعلى أية حال، فعندما يتمكن المنتجون الأجانب من التوصل إلى التكنولوجيا الجديدة، فإنهم يستطيعون في النهاية غزو الأسواق الخارجية بما في ذلك سوق الولايات المتحدة نفسها نظرا لانخفاض تكاليف العمالة لديهم وفي الوقت نفسه، فإن المنتجين في الولايات المتحدة ربما أمكنهم تقديم بعض المنتجات الجديدة وطرق إنتاجية جديدة ويمكنهم تصدير هذه المنتجات بناء على الفجوة التكنولوجية الموجودة.

وعلى أية حال، فإن هذا النموذج لم يوضح حجم الفجوة التكنولوجية، كذلك لم يشرح السبب في ظهور مثل هذه الفجوات التكنولوجية ولا كيفية إزالتها عبر الزمن.[1]

[1] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 298.

الفرع الثاني: نموذج دورة حياة المنتج

يعتبر نموذج دورة حياة المنتج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوات التكنولوجية، وتم تقديمه من طرف الاقتصادي فرنون "vernon" سنة 1966، حيث افترض "فرنون" أن التقدم التكنولوجي يبدأ بشكل مستمر في أمريكا، وينتقل في مرحلة لاحقة إلى دول أخرى خارج أمريكا. فالتفوق التكنولوجي يعطي أمريكا دورا رياديا في تطوير منتجات جديدة وتصنيعها، وبعد تحقيق النجاح والرواج في السوق الأمريكية، فإن هذه المنتجات تستحوذ على اهتمام وطلب التجار من خارج أمريكا، مما يعني إيجاد الأسواق الخارجية للمنتجات الأمريكية من خلال تصدير هذه المنتجات، وبعد التوسع في الطلب الأجنبي على المنتجات الأمريكية، تقوم المنشآت الأجنبية بتبني إنتاج السلع الأمريكية لصالحها، فإذا ما تمكنت المنشآت الأجنبية من الحصول على التكنولوجيا اللازمة لإنتاج السلع الأمريكية محليا، فإنها ستباشر في الإنتاج ثم البيع في السوق المحلي لهذه المنشآت الأجنبية، ويؤدي ذلك إلى انخفاض صادرات أمريكا لهذه السوق[1]، وهنا يتم التفريق بين أربع مراحل لتطور المنتوج.[2]

أولا: المرحلة الأولى (مرحلة الإنتاج)

في هذه المرحلة السلعة بكميات غير كبيرة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة، في هذه المرحلة تكون الكوادر العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية، ويحتاج الأمر إلى يد عاملة عالية المهارة، وتكون أسعار المنتج الجديد عالية، ولذا يكون الطلب عليها غير كبير، خصوصا من قبل دوي الدخل المنخفض، كما أن تصدير السلعة يكون محدودا؛

ثانيا: المرحلة الثانية (مرحلة النمو أو التوسع)

في هذه المرحلة يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا، ويجري إنتاجها بصورة متزايدة أكثر فأكثر، وتنخفض تكاليف إنتاجها وبالتالي أسعارها مما يضاعف الطلب عليها في الخارج، في البداية تتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة المنتجة نفسها أوبواسطة شركات أخرى، وتظهر سلع مقلدة في بلدان أخرى، وينتشر بيع حقوق التصنيع، وفي هذه المرحلة يبدأ إنتاج السلعة بالانتقال إلى بلدان أخرى أقل تطورا من الناحية العلمية (التكنولوجية)؛

---

[1] حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص54.

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، 2010، ص ص 127-128.

ثالثا: المرحلة الثالثة (مرحلة إشباع الطلب أو والنضج)

في هذه المرحلة يزداد عدد السلع المنافسة، ويتم الحفاظ على الطلب من خلال خفض الأسعار، وتطرح في المقام الأول مسألة خفض تكاليف الإنتاج، نتيجة لذلك يظهر الميل لنقل إنتاج السلعة إلى تلك البلدان المتطورة من خلال استيرادها من البلدان التي تنتج فيها بتكليف متدنية، أما في بلد المنشأ (أي البلد الذي ظهرت فيه هذه السلعة لأول مرة) فتجري عملية تطوير تكنولوجيا إنتاجها أو ابتكار وتصنيع سلعة جديدة نسبيا؛

رابعا: المرحلة الرابعة (مرحلة الأفول)

تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلع جديدة أكثر حداثة وتطورا تلبي الحاجات نفسها، فعلى الرغم من انخفاض الأسعار، فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع.

المطلب الثاني: المنافسة غير التامة والتجارة الدولية

الفرع الأول: نظرية تشابه الطلب

يعتبر الاقتصادي السويدي "استيفان ليندر" stafianlinder من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير "ليندر" للتجارة هو نفس تفسير "هيكشر–أولين"، أي على أساس اختلاف نسب عناصر الإنتاج، أما فيما يخص السلع الصناعية، فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة فطبقا "لاستيفان ليندر" stafianlinder، لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية.

وتتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفضيل أو تشابه الطلب التي يقدمها "ليندر" فيما يلي: "يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب"

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها، وحيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة ليس لها سوق محلي، فإن هذا الفرض يؤكد أيضا على أن التجارة المرتقبة للدول تكون مقصورة على ذلك تلك السلع التي يتواجد سوق داخلي لها ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي أولا إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يخص الأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا، كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي وخاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة يساعد المنظم على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات جمهور المستهلكين وإن

كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية "feedback" للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق الاختباري يتم بأسواق خارجية. ولكن على الرغم من جاذبية التحليل المتقدم، فهناك أمثلة مضادة توضح إمكانية الإنتاج للتصدير حتى في حالة عدم وجود سوق محلي للمنتجات، وأبرز ما يساق على ذلك قيام بعض دول شرق آسيا التي تدين بالبوذية وغيرها من الديانات، بإنتاج مستلزمات الحج وتقوم بتصديرها إلى الدول الإسلامية، على الرغم من عدم وجود طلب داخلي على هذه السلع في البلاد المنتجة لها.

هيكل الطلب دالة لمتوسط الدخل الفردي، وعلى ذلك فالدول المتشابهة أو المتقاربة في مستويات الدخول تشهد ظاهرة تداخل الطلب، ويترتب على ذلك ارتفاع درجة كثافة التجارة فيما بينها، ومن الملاحظ أيضا أن الدول ذات متوسط الدخل المرتفع تتمتع أيضا بمعامل رأسمال/ عمل مرتفع قياسيا إلى الدول ذات متوسط الدخل الفردي المنخفض.

كما أشار "ليندر" أيضا إلى أهمية التقارب الجغرافي والتشابه الثقافي كعوامل إضافية تزيد من كثافة التجارة بين البلدين.

وعلى ذلك تقوم كل دولة بإنتاج احتياجات أغلبية السكان (أي تلبية حاجات المواطن المتوسط)، وتقوم باستيراد حاجيات الأقليات، فمن المتصور تشابه متوسط دخل الأغلبية في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بحيث يميل تفضيلها إلى السلع المصنعة ذات درجات الجودة المرتفعة. في حين يتشابه متوسط دخل الأغلبية في الدول الآخذة في النمو بحيث تفضل الأغلبية لديها استهلاك السلع الأقل جودة والأقل سعرا.[1]

الفرع الثاني: التنويع الإنتاجي والتجارة الدولية (التجارة ضمن نفس الصناعة)

يمثل التنويع الإنتاجي الجانب الأول لهذا الأسلوب عند الحديث عن التجارة الدولية، حيث يعني اختلاف معظم السلع الصناعية الاستهلاكية بناء على التفاوت في الصفات الجوهرية والشكلية لهذه السلع الصناعية الاستهلاكية بناءا على التفاوت في الصفات الجوهرية والشكلية لهذه السلع. أما سبب التنويع الإنتاجي فيعود إلى تنوع أذواق المستهلكين وتعددها. أما ما يحدد تنويع الإنتاج فهو إيجاد النوع الأقرب إلى اشباع حاجات المستهلكين وملائمة أذواقهم، إلا أن إنتاج أنواع مختلفة من السلعة يعتبر مكلف، لأنه يتطلب تطوير وبحث لتصميم أنواع جديدة من الإنتاج، والمحافظة على ذلك الإنتاج، وبناء على ذلك فإن عدد الأنواع التي ستنتج من كل سلعة يعتمد على مبدأ ما تضيفه السلعة من منافع للمستهلكين مقارنة مع ما

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص 57،58.

تضيفه إلى التكاليف. أما تحديد العدد الأمثل من الأنواع المختلفة للإنتاج فقد بحثه اقتصاديان هما "بول كروجمان" (Krugman). و"كلفت لانكاستر"(lancaster)حيث قاما بدراسة أثر التجارة الدولية على عدد الأنواع المختلفة من السلع المتاحة للمستهلكين وذلك باستخدام نموذج رياضي يشبه نموذج "هيكشر-أولين(h-o)"في التجارة الدولية ولكنهم اعتمدوا على الفرضيات التالية:

- أن المستهلكين يسعون إلى تعظيم منفعتهم من استهلاك سلعتين إحداهما تتكون من عدد غير محدود من الأنواع، والأخرى متجانسة؛
- أن السلعة المتجانسة كثيفة العمل، بينما السلعة متعددة الأنواع كثيفة رأس المال نسبيا؛
- أن تكنولوجيا الإنتاج دوليا متطابقة، وتكاليف الإنتاج في صناعة السلعة المتجانسة ثابتة وهذا يتفق مع نموذج (h-o)؛
- تخضع السلعة متعددة الأنواع لفرضية تناقص التكاليف أو تزايد وفورات الحجم الاقتصادية وهذا ناتج عن اعتبار الوفر في التكاليف بناء على توزيع التكلفة الثابتة والضخمة للبحث والتطوير على حجم إنتاجي كبير.

وبافتراض أن كل دولة تنتج سلعة الطعام (F) المتجانسة، وعدد كبير من أصناف السلعة الصناعية (M)، فإن كثير من المنشآت تقوم بإنتاج أنواع مختلفة من السلعة الصناعية (M) المتعددة الأنواع، ولكن إنتاج كل نوع سيقتصر على منشأة واحدة في ظل تناقص التكاليف، وذلك لأن كل منشأة ستحاول الإنتاج بشكل مختلف عن المنشآت الأخرى، سعيا وراء كسب ولاء المستهلكين لصنفها، لتحقيق السيطرة السعرية.

وكما هو الحال في نموذج (H-O)، فإن الوفرة النسبية ستحدد كميات وأسعار السلع المنتجة في كل دولة، ولكن بسبب وفورات الحجم الاقتصادية (بعكس نموذج (H-O))، فإن حجم الدولة الاقتصادي له دور هنا فالدولة الكبيرة ستميل إلى إنتاج عدد كبير من الأصناف الصناعية، وذلك بسبب التفاوت الكبير في أذواق ودخول المستهلكين فيها، وفي ضوء ذلك فإن التجارة الحرة وفقا لهذا النموذج ستتبع الأنماط التالية:

- أن السلعة المتجانسة (الطعام) ستتبع تنبؤات نموذج (H-O)حيث أنها كثيفة العمل نسبيا، أي أن الدولة وفيرة العمل نسبيا ستقوم بتصدير هذه السلعة إلى الدولة وفيرة رأس المال نسبيا؛
- بالنسبة للأصناف الصناعية، فيتوقع أن تكون الدولة وفيرة رأس المال نسبيا صافي مصدرة لهذه الأنواع، في حين أن الدولة وفيرة العمل نسبيا ستكون صافي مستوردة لهذه الأنواع.

إن الاختلاف عن توقعات نموذج (H-O) ينحصر في كلمة "صافي"، والتي تعني أن كل دولة وفقا لهذا النموذج ستنتج الطعام وبعض الأصناف الصناعية وحيث أن كل صنف سيختلف عن أي صنف آخر

منتج محليا أو دوليا فإن الأصناف المحلية المتمايزة ستناسب بشكل أفضل أذواق بعض المستهلكين المحليين، أما الأصناف الصناعية فستتدفق في الاتجاهين وهذا الانتقال للأصناف المختلفة من نفس السلعة بالاتجاهين يسمى بـ "تجارة الصناعة الواحدة Intra-Industrytrade بمعنى أن كل دولة ستصدر وتستورد نفس السلعة، ولكن بأصناف متفاوتة، ومن هنا جاء مفهوم صافي التجارة، والذي يشير إلى الفرق بين قيمة ما تصدره الدولة من أصناف صناعية معينة، وبين ما تستورده من أصناف أخرى من نفس الصناعة، وعليه فإن الدولة وفيرة رأس المال ستصدر أصناف مصنعة أكبر قيمة مما تستورده من هده الأصناف، وبالتالي تكون مصدرة لهذه الأصناف.

وبالتالي فإن هناك نوعين من التجارة في هذا النموذج:

- تجارة عادية باتجاه واحد في السلعة المتجانسة (الطعام)؛
- تجارة باتجاهين في الأنواع الصناعية، ويعتمد هذا النوع من التجارة على الوفرة النسبية لعوامل الانتاج في الدولتين.

فإذا كانت الوفرة النسبية متطابقة في الدولتين، فإن التجارة الدولية ستقوم فقط بسبب وفورات الحجم الاقتصادية، وبالتالي ستقتصر التجارة في هذه الحالة على تدفقات الأنواع المصنعة فقط، أما إذا اختلفت الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدولتين كما هو الحال في النموذج (H-O) فسيكون لكل دولة ميزة نسبية في السلعة التي تستخدم العنصر المتوفر بكثافة، مما يخلق تجارة عبر صناعات مختلفة أي السلعة المتجانسة (الطعام) مقابل السلعة المصنعة، وكلما زادت درجة الاختلاف بين الدولتين كلما قلت أهمية تجارة السلع المتنوعة، أما إذا اختلفت الوفرة النسبية لرأس المال فإن كل دولة تتخصص تخصصا كاملا مما يجعل التجارة مقتصرة على تجارة الصناعات المختلفة، أما من حيث الواقع العملي فإن هذا النموذج يفسر التجارة بين الدول المتقدمة والمتشابهة اقتصاديا، حيث تتركز التجارة في الأنواع المصنعة، بينما تقوم الدول المختلفة باستيراد المواد الخام والسلع الأولية من دول العالم الثالث وتصدر إليها السلع المصنعة.[1]

المطلب الثالث: اقتصاديات الحجم والتجارة الدولية

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الدولية تطويرا وتعديلا آخر لنموذج "هيكشر أولين" لنسب عناصر الإنتاج بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج، وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الانتاج الكبير

[1] حسام علي دواد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-62.

نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية، وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) المنتجات النصف مصنعة (السلع الوسيطة) في جانب، والدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) في جانب آخر، عنصرا أساسيا من عناصر هذه النظرية، فالدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطية لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى، ومن هنا يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الدولية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية من جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير في جانب آخر[1].

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين النظير والنظيم**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1991، ص ص 198-199.

المبحث الرابع: السياسات التجارية الدولية

تلجأ الدول وفي إطار علاقتها الاقتصادية الخارجية وفي التبادل التجاري مع الدول الأخرى إلى اتباع سياسات تجارية معينة تختلف من دولة إلى أخرى حسب توجهاتها الاقتصادية والسياسية، وطبيعة اقتصادها وكذلك تبعا للظروف الاقتصادية القائمة سواءً على الصعيد الداخلي أو على مستوى الاقتصاد العالمي وذلك بما يتفق مع مصالحها وما تراه مناسبا في بناء علاقاتها الخارجية.

وسوف نحاول من خلال هذا المبحث معرفة السياسة التجارية ومختلف أهدافها وأنواعها بالإضافة إلى الأدوات المستعملة لتحقيق هاته الأهداف.

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية وأهدافها

تختلف السياسة التجارية من حيث المفهوم والأهداف من دولة إلى أخرى حسب الفلسفة الاقتصادية السائدة في كل دولة، وعليه فقد تعددت المفاهيم والأهداف الخاصة بهذا النوع من السياسات.

الفرع الأول: مفهوم السياسة التجارية

يمكن تعريف سياسة التجارة الدولية بأنها «مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى بقصد تحقيق أهداف معينة»[1].

تعرف أيضا بأنها: «مجموعة الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدول لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة»[2].

كما تعرف بأنها: «مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية»[3].

وعليه يمكن القول بأن السياسة التجارية هي عبارة عن برنامج حكومي مخطط تحدد مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الدولية خلال فترة معينة وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أو سياسية معينة.

---

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 299.

[2] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية –الأسس والتطبيقات–**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 129.

[3] يوسف مسعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

الفرع الثاني: أهداف السياسة التجارية

هناك العديد من الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من سياستها التجارية بعضها ذو طابع اقتصادي وبعضها ذو طابع سياسي واستراتيجي والبعض الآخر ذو طابع اجتماعي، ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:[1]

أولا: الأهداف الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي:

– تحقيق موارد للخزينة العامة: قد يكون الحصول على موارد للخزينة العامة لتمويل الإنفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية في كثير من الحالات؛

– تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الأجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتحقيق هذا التوازن عن طريق التقليل من الطلب على الصرف الأجنبي وزيادة المعروض منه وقد يكون ذلك من خلال قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها، مما يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض في وارداتها نظرا لانخفاض أسعار الصادرات بفعل تخفيض العملة وارتفاع أسعار الواردات بالمقابل لنفس السبب مما يؤدي إلى كبح الطلب المحلي على السلع الأجنبية كما أن الدولة بإمكانها اللجوء إلى استخدام القيود التعريفية وغير التعريفية على وارداتها للحد من تدفقها، وهذا من شأنه رفع أسعار السلع المستوردة وتشجيع السلع المحلية المتشابهة؛

– حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية؛

– حماية الاقتصادية المحلي من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وغير ذلك؛

– حماية الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة المناسبة لنموها وتطورها؛

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية والاستراتيجية: وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المنتجين الصغار أو المزارعين أو منتجي بعض السلع التي تكون ذات أهمية للدولة والمجتمع؛

– إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص ص 131– 133.

– العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر،...وغيرها.

أما الأهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية فيقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواءً في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع والاعتبارات الاستراتيجية توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، وفي هذه الحالة قد يوكل إلى السياسة التجارية أمر تحقيق ذلك بفرض الرسوم الجمركية أو نظام الحصص أو بمنع الاستيراد كلية.

نفس الشيء ينطبق على توفير حد أدنى من الإنتاج الحربي لكي يحقق المجتمع درجة من الأمن يمكن الاطمئنان بها، كما قد تقضي الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالنشاط الاقتصادي توفير مقادير كافية من مصادر الطاقة كالبترول مثلا، وهنا يكون على سياسة التجارة أن تتبع من الوسائل ما يكفل هذا الهدف.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة التجارية وحججها

تعتبر السياسة التجارية الدولية عملية مزج بين نوعين من السياسات التجارية، وهما الحرية والحماية كما يلي:

الفرع الأول: سياسة الحماية التجارية

سياسة الحماية تعني: «الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على اتجاه المبادلات التجارية الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوي بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعه».

أولا: حجج أنصار سياسة الحماية التجارية

يستند أنصار هذا المذهب إلى عدة حجج بعضها اقتصادي والبعض الآخر غير اقتصادي.

1- الحجج الاقتصادية: تتمثل هذه الحجج فيما يلي:

– **حماية الصناعات الناشئة:** تعتبر هذه الحجة من أقدم الحجج لتقرير الحماية وتقييد التجارة الدولية تفرض الحماية للصناعات الناشئة على أساس أن نفقة الإنتاج الحدية للسلعة التي تنتهجها هذه الصناعة تكون مرتفعة نسبيا في البداية، فهي لن تستطيع منافسة الصناعات الأجنبية التي تنتج سلعا مماثلة بسبب

ظروف نشأتها ونموها في المرحلة الأولى، ولذلك من الضروري أن تعطي الفرصة الملائمة عن طريق حمايتها جمركيا حتى تتمكن من بلوغ مراحل إنتاجها؛[1]

- **تنويع الصناعات:** من ضمن الحجج التي يذكرها مؤيدو الحماية هي الرغبة في تنويع الصناعة كهدف ترغب الدولة في تحقيقه؛[2]

- **توازن ميزان المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي:** يمكن للدولة أن تستفيد من الحماية التجارية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري، وبالتالي توازن المدفوعات وتحسين معدل التبادل الدولي، وذلك بطريقتين:[3]

***الطريقة الأولى: الرسم القيمي:** بفرض قيود على الواردات (رسوم جمركية مثلا)، سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتج الأجنبي، وهذا يرهق المستهلك المحلي، وخاصة عندما يتمتع بمرونة طلب مرتفعة، عندها يضطر المنتج الأجنبي إلى تخفيض أسعاره أو تحمل أتعابه المتمثلة في الرسوم الجمركية وبهذا يستفيد المستهلك من هذه الفروق متمثلة بالرفاهية الاقتصادية للمستهلك، ويستفيد الاقتصاد المحلي من طاقته الشرائية المتزايدة بالنسبة لحجم الواردات وأسعارها، وبالتالي يتحسن معدل التبادل الدولي، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن معدل التبادل الدولي سوف يتحسن بفرض الرسوم الجمركية، أولا، قد لا يتحمل المنتج الأجنبي الجمارك أو ارتفاع الأسعار نظرا لجودة المنتج الصناعي، ثانيا حماية الصناعة المحلية سوف يشجع هذه الصناعة على التحول إلى قطاعات لا تتمتع بتلك المزايا مادامت أسعار السلع المنافسة الأجنبية قد ارتفعت، مما يحكم عليها بعدم الكفاءة، لأن أسعار السلع المصنعة محليا تتحدد قيمتها على أساس سعر السلعة المنافسة المستوردة مضافا إليها الرسوم الجمركية وهذا ما يدل على التأثير الخارجي في الأسعار الداخلية، وبذلك قد تكون هذه الحجة لصالح الحرية التجارية؛

***الطريقة الثانية: الأثر الكمي:** لتقييد الواردات (الحصص والإعانات)، يؤدي إلى تخفيض لحجم الواردات وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتنظيم احتياجات السوق من السلع المستوردة طبقا لحاجة الاقتصاد الحقيقية، إلا أن هذه الطريقة منتقدة أيضا، نظرا لأن هذه القيود قد تؤدي إلى زيادة تهريب السلع

---

[1] فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية –دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013، ص ص 56- 57.

[2] سامي خليل، مرجع سبق ذكره، ص 408.

[3] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 57- 58.

وبذلك يتحقق العجز في التجارة الدولية، وتطبيق بعض القيود على التجارة الدولية، يساعد على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات خاصة عندما يتعرض الاقتصاد إلى أزمة اقتصادية، حيث يكون من ضمن الحلول المقدمة للرقابة على التجارة الدولية.

- **الحصول على إيرادات للخزينة العامة:** يمكن للعوائق والقيود على حركة التجارة الدولية أن تمول جزء كبيرا من نشاط الدولة، مما يؤدي إلى تخفيض العبء الضريبي الداخلي، فالفرض المرتفع للرسوم الجمركية مثلا، يؤدي إلى زيادة موارد الدولة واستخدامها في الإنفاق العام، وبذلك تشارك التجارة الدولية في تمويل نفقات الدولة أو تمويل التنمية، إذا استخدمت تلك الأموال في تشجيع وإعانة الصناعات الوطنية المماثلة، ويعاب على هذه الحجة أن المستهلك هو الذي يتحمل تلك الزيادة في الجمارك، مما يؤدي إلى انخفاض الرفاهية وزيادة التهرب الضريبي؛[1]

- **جذب رؤوس الأموال الأجنبية:** إن حماية الأسواق المحلية قد تشجع الشركات الأجنبية في البلد الذي يتبع قوانين الحماية وعلى إنشاء فروع لها فيه كي تتجنب عبء الرسوم الجمركية التي ستفرض على منتجاتها فيما لو ظلت تنتج في الخارج وتصدر إلى البلد المعني، فالحماية الجمركية تؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات سلع الصناعات المحمية في الداخل وبالتالي إلى ارتفاع معدل الربح المتوقع للاستثمار فيها وهذا بحد ذاته يشكل عامل إغراء واجتذاب لرأس المال الأجنبي للاستثمار في هذه الصناعة؛[2]

- **حجة الإغراق السوقي:** حيث ينادي أنصار الحماية التجارية بضرورة فرض رسوم جمركية على الواردات في حالة ثبوت ممارسة المصدر الأجنبي للإغراق السوقي، باعتبار أن الإغراق هو عبارة عن منافسة غير نزيهة وغير مشروعة، إلا أن هذه الحماية هنا تكون مؤقتة وتزول بزوال حالة الإغراق؛[3]

- **حجة معالجة مشكلة البطالة:** يرى أنصار الحماية التجارية أنها ضرورية لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الوطنية مما يساعدها على التقليل من البطالة، وزيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل، كذلك فإن الحماية تخلق أنواع جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص 58.

[2] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[3] المرجع السابق، ص 140.

[4] المرجع السابق، ص 139.

2- الحجج غير الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:

- الحماية ضرورية لأنها تمكن الدولة من إنتاج بعض السلع التي يتعذر الحصول عليها في فترات الحروب وانقطاع وسائل التبادل الخارجي، فكأن هناك اعتبارات تتعلق بالدفع الوطني تبرر قيام الحماية، هذا أدى إلى أن معظم دول العالم أصبحت تقوم بإنتاج الأسلحة دون نظر للاعتبارات الاقتصادية، أو نجد دولة مثل انجلترا رأت ضرورة إنتاج بعض المواد الغذائية وحمايتها من المنافسة الأجنبية حتى لا تواجه بنقص كبير فيها أثناء الحروب؛[1]

- **فرض الضريبة من أجل حجة الدفاع الوطني:** تفترض حجة الدفاع الوطني المتعلقة بالضريبة أن صناعة ما، صناعة حيوية وضرورية لأمن البلد، وأنها لا يمكن أن تتطور (الصناعة) إلا في ظل الحماية التجارية من المنافسة الأجنبية؛[2]

- **الحفاظ على الشخصية القومية:** مما لا شك فيه، أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة سهولة المواصلات والاتصالات، يساعد على سرعة انتشار العادات والتقاليد الثقافية والقيم العقائدية، لذلك تقتضي مصلحة الدولة تقييد التجارة مع العالم الخارجي، حماية لشخصيتها القومية وعاداتها وتقاليدها الموروثة خوفا من اندثارها، وحمايتها من تسلل بعض القيم والأفكار الأجنبية غير المرغوب فيها.[3]

الفرع الثاني: سياسة الحرية في التجارة الدولية

تعرف سياسة الحرية التجارية على أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات، وذلك عن طريق إزالة أو تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية.[4]

---

[1] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، ط1، رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 101.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 379.

[3] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[4] المرجع السابق، ص 60.

ويعتمد أنصار مذهب حرية التجارة على الحجج التالية:[1]

- التخصص وتقسيم العمل الدولي:

يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج، فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية قد استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني وهذا يرفع من إنتاجية عوامل الإنتاج ويمكن لبلد من زيادة الناتج القومي وخفض نفقاته النسبية على المستوى الدولي، وعليه فإن المستهلك داخل البلدان التي تتمتع بحرية التجارة يحصل على أقصى مستوى من الرفاه الاقتصادي وذلك لأنه يتوفر لديه فرصة اختيار السلع التي تشبع رغباته من أي مصدر من مصادر الإنتاج في العالم ويستطيع أن ينتقي أحسن الأنواع من السلع وأقلها سعرا؛

- انخفاض أسعار السلع:

ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تقود إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة الجمركية المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك، كما أن الحماية تحصن المنشآت الاحتكارية من المنافسة الخارجية مما يجعلها تقوم برفع الأسعار في داخل البلد ولا تهتم بالتطور التكنولوجي وتطوير طرق الإنتاج، ويدعي أنصار حرية التجارة أن التجارة الحرة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة والتي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، وهذا يعود على المستهلك والمنتج بالفائدة، فالمستهلك يختار أجود أنواع السلع بأحسن الأسعار، والمنتج يوجه موارده إلى إنتاج السلع التي يتميز في إنتاجها وينتفع من مزايا التخصص ويستغل موارده الاقتصادية على أحسن وجه؛

- **تشجيع التقدم التكنولوجي:** تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وبالتالي طرح السلع بأسعار منخفضة؛

- **تضييق الخناق على قيام الاحتكارات:** إن حرية التجارة تمنع قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص ص 356، 357.

المطلب الثالث: الأساليب المستعملة في تحقيق أهداف السياسة التجارية

تعتمد الدولة في تنظيم تجارتها الخارجية على مجموعة من الأساليب التي تستطيع بها التحكم في التجارة الدولية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وضمن هذا التقسيم هناك من الأساليب ما هو مباشر وغير مباشر.

الفرع الأول: الأساليب غير المباشرة

تسعى الدول من خلال هاته الأساليب إلى التأثير غير المباشر في متغيرات التجارة الدولية، وهذا من خلال تأثيرها على أسعار الصادرات والواردات، وتشمل هاته الأساليب ما يلي:

أولا: الرسوم الجمركية

الرسم الجمركي هو «ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، فالرسم إذن هو ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها. هذا وتجدر الإشارة إلى أن الرسم لا يفرض فقط على الواردات وإنما يشمل أيضا الصادرات حيث ينطوي هذا الأخير على رغبة الدولة التي تفرضه إما بغرض توفير السلعة في الداخل حتى يتم تلبية كامل الاستهلاك المحلي، وإما بغرض الحصول على مورد مالي»[1].

وتنقسم الرسوم الجمركية من حيث كيفية التقدير إلى ما يلي:

1- الرسوم القيمية:

يفرض الرسم القيمي بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة وتلك طريقة مبسطة في تحديد الرسم، وتجعله يتماشى مع قيمة السلعة ارتفاعا وانخفاضا، ولا يشترط أن يكون الرسم واحدا بالنسبة لجميع أنواع السلع إذ قد يكون بنسبة معينة على بعض السلع وبنسبة أقل أو أكبر بالنسبة لسلعة أخرى؛[2]

2- الرسوم النوعية:

يفرض الرسم النوعي بفرض مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة وذلك بغض النظر على قيمتها مثلا: الرسم على السيارات الذي يختلف بحسب قوة محركاتها. هذه الطريقة تتكفل بمنع المنازعات الجمركية حول قيمة السلعة وإن كانت لا تمنعها حول نوعها. وللإشارة فإنه يمكن للدولة أن تتبع الطريقتين معا؛[3]

---

[1] مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 129.

[2] المرجع السابق، ص 130.

[3] المرجع السابق، ص 131.

3- الرسوم المركبة:

وهي توليفة من الرسوم القيمية والرسوم النوعية، أي يفرض رسم على كمية السلعة بالإضافة إلى رسم كنسبة مئوية من قيمة السلعة نفسها.[1]

أما من حيث الهدف منها تقسم الرسوم الجمركية إلى: [2]

1- رسوم مالية: يكون الغرض منها هو تحقيق إيراد مالي لخزينة الدولة؛

2- رسوم حمائية: تهدف إلى حماية الأسواق المحلية من المنافسة الخارجية، أي أنها تهدف لتحقيق هدف اقتصادي، وجدير بالذكر أن الغرض المالي لا يتفق دائما مع الغرض الاقتصادي، فقد يكون الرسم مرتفعا لدرجة تنخفض معها حصيلة الدولة وذلك لانخفاض الاستيراد من هذه السلعة.

هذا ويطلق على مجموعة النصوص المتعلقة بتنظيم كافة الرسوم الجمركية السائدة في الدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية والتي تنقسم إلى:[3]

-من حيث حرية فرضها تقسم إلى:

1-**التعريفات الاتفاقية:** وأساسها تعاقد دولي؛

2- التعريفات المستقلة: وتكون ناشئة عن إرادة تشريعية داخلية.

أما من حيث سعر الضريبة تقسم إلى:

1- التعريفة البسيطة: التي لا تميز في سعرها بين دولة وأخرى؛

2- **التعريفة المزدوجة:** التي تميز بين سعرين، سعر عادي ينطبق عموما وسعر اتفاقي ينطبق في حالة وجود اتفاق معين، وفي هذه الحالة قد يكون هناك سعر أقصى يسري على جميع الدول وسعر أدنى تختص به بعض الدول؛

3- التعريفة المتعددة: التي تشمل عدة مستويات منها المرتفع ومنها الأقل ارتفاعا.

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 277.

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص215.

[3] مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 214، 215.

ثانيا: الإعانات

الإعانات هي كافة أساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني بغرض تحسين وضعه التنافسي سواء في السوق المحلي أو في الأسواق الدولية. وقد تكون هذه الإعانات في صورة نقدية أو عينية.[1]

وعموما يمكن تقسيم الإعانات إلى إعانات مباشرة وإعانات غير مباشرة كما يلي:[2]

1-الإعانات المباشرة:

هي تلك الإعانات التي تقدم في صورة نقدية للمنتجين المحليين مثل: توفير بعض مدخلات الإنتاج بأسعار رمزية تقل كثيرا عن أسعارها السوقية، أو إمدادهم ببعض الأموال لإعانتهم على الاستمرار في خطوط الانتاج؛

2- الإعانات غير المباشرة:

الإعانات غير المباشرة هي أبرز وأكثر أشكال المساعدات التي تقدمها الدول إلى منتجيها في كافة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية. كأن تقدم الدولة دعما للتصدير من خلال تخفيض الضرائب الجمركية على الصادرات أو توفر الدولة البينة الأساسية للمنتجين من مياه وكهرباء وطرق بأسعار رمزية وأحيانا بلا مقابل.

ثالثا: تخفيض سعر الصرف

إن تغير سعر الصرف بالارتفاع يعني زيادة ثمن السلعة الوطنية بالنسبة للمستورد الأجنبي فيقل طلبه عليها، وكذلك يصبح ثمن الواردات منخفضا بالنسبة للمستهلك المحلي مما يزيد الواردات. ويحدث العكس في حالة تغير سعر الصرف بالانخفاض.[3]

لهذا ينصح صندوق النقد الدولي دول العالم الثالث بخفض أسعار صرف عملاتها لكي تزيد مكاسبها التجارية.

---

[1] رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين التنظير والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007، ص108.

[2] المرجع السابق، ص ص 108، 109.

[3] طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص133.

إلا أن نجاح هذه السياسة تحكمه عوامل عديدة داخلية وخارجية متشابكة ومتداخلة إذ يحكمه مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة وتقدمه، ومدى اعتماد الدولة على الخارج وما إذا كان اقتصادها يعتمد على التصدير أو الاستيراد، ومرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، ونوع وطبيعة السلع التي يتم تصديرها وتلك التي يتم استيرادها.[1]

الفرع الثاني: الأساليب المباشرة

تقوم الدولة من خلال هذه الأساليب بالتأثير المباشرة في حركة التجارة الدولية، وتتمثل هذه الأساليب فيما يلي:

أولا: نظام الحصص

نظام الحصص بصفة عامة هو ذلك النظام الذي يتحدد بمقتضاه كمية السلع المسموح باستيرادها أو تصديرها. ونظام الحصص يطبق بالدرجة الأولى على الواردات، وإن كان يطبق أحيانا على الصادرات عندما ترغب الدولة في الإبقاء على كميات كافية من المنتج لتغطية الاحتياجات المحلية، وذلك للحفاظ على مستويات الأسعار.

ويتميز نظام الحصص عن الضرائب الجمركية بأنه أكثر فعالية من حيث تقييد التجارة الدولية وخاصة الواردات لأنه بعد بلوغ الحد الأقصى الذي سمحت الدولة باستيراده لا مكان لدخول السلعة. لكن من أهم ما يؤخذ على هذا النظام أنه جامد، حيث قد تكون الحصة قد تحددت في وقت كانت أسعار تلك السلعة في الأسواق الدولية عالية، ولكن ماذا لو انخفضت أسعارها وكانت السوق المحلية بحاجة إليها كالسلع الرأسمالية، أي التي تدخل في عملية التصنيع؟[2]؛

ثانيا: ترخيص الاستيراد

عادة ما يكون تطبيق هذا النظام مقترنا بنظام الحصص، والمقصود بتراخيص الاستيراد هو عدم السماح باستيراد السلع إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة. وقد يكون الترخيص عاما في حدود الحصة الكلية المقرر استيرادها، وقد يتم تحديدها مسبقا، وهذا الأسلوب يسمح للدولة بيعه في المزاد العلني، مما يتيح لها فرصة المشاركة في أرباح الاستيراد؛[3]

---

[1] المرجع السابق، ص133.

[2] رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص، ص111-112.

[3] فيروز سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص78.

ثالثا: إجراءات الحماية الإدارية

تقوم السلطات الإدارية بتطبيقها بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق المحلية، والمتمثلة في فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين السلع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات فرض رسوم على عملية التفتيش...وقد تكون تلك الإجراءات أشد وطأة على المبادلات الخارجية.[1]

[1] المرجع السابق، ص80.

خلاصة الفصل:

يمكن القول بأن التجارة الدولية هي الركيزة الأساسية لأي اقتصاد والحلقة المركزية التي تربط مختلف بلدان العالم، وبهذا فقد تعددت التعاريف السابقة للتجارة الدولية واختلفت الآراء حول إعطاء تعريف موحد لهذا المصطلح، كما تعددت النظريات المفسرة لها، فنجد النظرية الكلاسيكية التي انقسمت إلى قسمين، الجيل الأول الذي ينطوي على أفكار كل من آدم سميت ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، والجيل الثاني والمعروف بالنيوكلاسيك والمتمثل أساسا في أفكار هيكشر وأولين ونظريتهم المعروفة باسم "نظرية هيكشر– أولين".

وفي المقابل نجد النظريات الحديثة التي بنت أفكارها على أنقاض النظرية الكلاسيكية محاولة بذلك سد الفراغ الذي تركته هاته الأخيرة، إذ نجد نظرية الفجوة التكنولوجية، ونظرية دورة حياة المنتج، ونظرية المنافسة غير التامة، بالإضافة إلى نموذج اقتصاديات الحجم.

أما من خلال عرضنا للسياسة التجارية لاحظنا بأنها تعاقبت بين الحماية التي تميزت بفرض الرسوم الجمركية أمام الواردات بحيث قدم أنصار هذا الاتجاه مجموعة من الحجج التي تبرز وتؤكد صحة اعتقادهم وسياسة الحرية التجارية التي لها أنصار هي الأخرى قدموا لها مجموعة من الحجج للدفاع عنها. هذا وقد تنوعت الأساليب التي تستعملها الدول لتقييد تجارتها أو التحكم فيها، فنجد من هاته الأساليب ما هو مباشر وما هو غير مباشر وكلها تهدف إلى تحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة وهذا ما سنراه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: أساسيات حول التكامل الاقتصادي

تمهيد:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي

المطلب الثاني: شروط ومراحل التكامل الاقتصادي

المطلب الثالث: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

المطلب الأول: النظرية الإتحادية "الفيدرالية"

المطلب الثاني: نظرية الاتصالات

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية

المطلب الرابع: نظرية الإتحاد الجمركي

المبحث الثالث: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

المطلب الأول: اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية NAFTA

المطلب الثاني: اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN

المطلب الثالث: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR

خلاصة الفصل

تمهيد:

إن ما يعيشه العالم من متغيرات عديدة، توجب على الدول النظر مرة أخرى في مساراتها، فوجود الدول فرادى في ظل هذه المتغيرات مسألة لا يؤمن عواقبها، حيث أن المخاطر المستجدة أكبر من أن تتحملها دولة واحدة، ولذا نجد هذا التوجه الدولي نحو الإقليمية، فنجد التكتلات الإقليمية منتشرة في كل منطقة من العالم، في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وسيتم من خلال هذا الفصل التطرق لظاهرة التكامل الاقتصادي من خلال ثلاثة مباحث، الأول يتضمن الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي والثاني يتناول النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، أما الثالث فيتناول أهم تجارب التكامل الاقتصادي على مستوى العالم.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتكامل الاقتصادي

لقد اختلفت وجهات النظر حول تحديد مفهوم وتفسير لظاهرة التكامل الاقتصادي باختلاف المفكرين الاقتصاديين المهتمين بهذا النمط من الدراسات الاقتصادية، وسنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم ودوافع التكامل الاقتصادي

الفرع الاول: مفهوم التكامل الاقتصادي

إن مصطلح التكامل الاقتصادي(complémentarité économique) يعود إلى نظرية التكامل الاقتصادي التي كانت معروفة في الفكر الاقتصادي الليبيرالي للبلدان الرأسمالية الصناعية، وقد وضع العالم " فيصل ماخلوب" في سنة 1979م مصطلح التكامل الاقتصادي، وقد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "فينر"(viner) سنة 1950م، الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الإتحاد الجمركي (customs unions) التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي.[1]

أما " بالاسا" في سنة 1960 فقد عرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية إلغاء تام للحواجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة. ويشدد "روبنسون" سنة1987 على أن التكامل الاقتصادي يهتم بكفاءة استخدام الموارد خاصة رأس المال.[2]

يرى "ميردال" (myrdal) أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني فقط بل أيضا على المستوى الإقليمي، ويشير إلى أنه من الأمثل للبلاد النامية أن تسعى إلى إيجاد التكامل الاقتصادي الكامل– الوحدة الاقتصادية– كما يجب على الدول الصناعية والمتقدمة أن تفتح أسواقها وتزيل الحواجز والقيود على صادرات الدول النامية وتعطي لها الحق في حماية صناعاتها الوليدة ولقد نصح "ميردال" إلى وجوب التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية بين الدول النامية لتحقيق التكامل الاقتصادي.[3]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص24

[2] المرجع السابق، ص 24.

[3] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر 2004، ص ص 6-7.

ويعرف أيضا أنه :" العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة القائمة بين مجموعة الدول المتكاملة والتي في مقدمتها إزالة القيود الجمركية وكذا العقبات التي تعرقل انسياب حركة رؤوس الأموال وانتقال العمالة بين الدول الأعضاء مضافا إليها ما تتجه إليه هذه الدول من تنسيق وخلق تجانس بين السياسات الاقتصادية المختلفة لتصبح في الأخير كلا واحدا"[1]

للإشارة فإن أغلب الاقتصاديين لا يفرقون بين مصطلح التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي مع أن هناك فرق كبير بينهما، وهذا الفرق يكمن في النوعية والكمية معا، حيث أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل التدابير التي تؤدي إلى قمع بعض أشكال التمييز وإزالة الحواجز التجارية والاتفاقات الدولية بشأن السياسات التجارية لتكوين تعاون دولي طويل المدى، في حين يقصد بالتعاون الاقتصادي تخفيف وطأة القيود المعرقلة لحركة التجارة كالقيود الجمركية وغير الجمركية والقيود المفروضة علي حركة رؤوس الأموال[2]. أما مصطلح الاندماج الاقتصادي فيقصد به "إذابة الاقتصاديات الوطنية المختلفة في اقتصاد واحد كبير"[3]

الفرع الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي

يقصد بدوافع التكامل الاقتصادي مبرراته وضروراته أيضا، وهي أقرب ما تكون إلى الأهداف التي تسعى إليها الدول والمجتمعات من الدخول في علاقات تكاملية مع غيرها، وتختلف أهداف ودوافع التكامل الاقتصادي بين الدول النامية والدول المتقدمة وتتمثل هذه الدوافع أساسا فيما يلي:

أولا: الدوافع الاقتصادية

تسعى الدول من خلال عملية التكامل لتحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن ذكر أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

1- يهدف التكامل الاقتصادي في مراحله المتقدمة إلى تقسيم العمل والتخصص الإنتاجي بين مجموعة أقطار، من ضمن الآليات التي تساعد على ذلك إقامة المشروعات كبيرة الحجم التي تستفيد من

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الإتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**-،الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005،ص27

[2] إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي- العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**،ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2002، ص46

[3] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2008، ص210

اتساع نطاق السوق المشتركة ووفورات الحجم الكبير التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة وتعظيم القيمة المضافة لمجتمع التكامل؛[1]

2- التشجيع على تنفيذ المشروعات الإنتاجية والخدمية من قبل القطاعين العام والخاص، حيث توفر إمكانية اتساع السوق حافز لاتخاذ قرار الاستثمار وتقليل درجة المخاطرة التي تصاحب الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم؛[2]

3- فتح الأسواق وتوسيع نطاقها: حيث أن الدول الصغيرة أصبحت لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية، ولذلك تسعى هذه الدول إلى عقد اتفاقيات التكامل لتسهيل عملية تسويق منتجاتها كذلك تسعى الدول الكبرى لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها في هذه الأسواق الجديدة عن طريق اتفاقيات التكامل الاقتصادي؛[3]

4- بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج، وبالتالي تقليل تبعية اقتصاد منطقة التكامل للتغيرات السياسية التي تحدث في الاقتصاديات خارج هذه المنطقة؛

5- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لأن عملية التنمية بعد التكتل الاقتصادي تصبح أسهل وأيسر مما لو قامت بها كل دولة مستقلة عن الأخرى؛[4]

6- التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج مما قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من الانعكاسات والتقلبات التي تحدث على مستوى الاقتصاد؛

7-الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق أوسع.

وتجدر الإشارة إلى أن هاته الدوافع والأهداف تختلف من الدول النامية والدول الصناعية (المتقدمة) فالدول الصناعية تسعى في هذا الإطار إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة وزيادة حجم التجارة الإقليمية للبلدان الأعضاء، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل بلد من البلدان الأعضاء ، هذا الاتساع الذي يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفورات الإنتاج الكبيرة ومزايا التخصص، وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاية الإنتاجية في صناعات تلك البلدان .

---

[1] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الأزا ريطة، 2008، ص203

[2] المرجع السابق، ص203

[3] عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة- الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة –**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003، ص23

[4] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص52.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هاته المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكتل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن أبدا تمثل هدف هذه الدول من عملية التكتل فهياكلها الصناعية تعد صغيرة بالنسبة للاقتصاد ككل أو حتى بالنسبة لمخططات التنمية بوجه عام[1]

ثانيا: الدوافع الاجتماعية

هناك العديد من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي يمكن حصرها فيما يلي:

1- رفع مستوى رفاهية المواطنين: حيث يفترض أنه بالتكامل الاقتصادي يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة، نظرا لإزالة الرسوم الجمركية من ناحية، وتخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى، وبالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة؛[2]

2- يؤدي التكامل إلى حرية انتقال الأفراد والعمالة بين مجموعة دول التكامل، مما يعني تبادل القيم الحضارية بينهم؛[3]

3- يتيح التكامل إمكانية إثراء الحياة الفكرية والثقافية لأطراف التكامل؛

4- التكامل الاقتصادي من شأنه أن يعزز علاقات الود والتعايش المشترك والحوار الثقافي ويزيل ما تراكم من حساسيات ترتبط بفترات طويلة من الخلافات بين الدول وضعف الصلات الاجتماعية بينها.

ثالثا: الدوافع السياسية

يمكن إيجاز الدوافع السياسية من وراء التكامل الاقتصادي فيما يلي:[4]

- تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية والقضاء على العنصرية فيما بينهم؛
- التقريب بين المواقف ووجهات النظر تجاه المشاكل والصراعات الدولية؛

---

[1] المرجع السابق، ص53

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص23

[3] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سبق ذكره، ص220

[4] المرجع السابق، ص 220.

– يهدف التكامل إلى تكوين مدخل للتعاون الأمني والدفاع المشترك في ظروف العدوان والحروب الإقليمية والدولية.

المطلب الثاني: شروط ومراحل التكامل الاقتصادي

هناك مجموعة من الشروط يجب توافرها لتحقيق التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، وتنقسم هذه الشروط إلى شروط اقتصادية وشروط سياسية، كما يمكن للتكامل الاقتصادي أن يتخذ عدة مراحل أو أشكال حيث يتم تصنيف هذه الأشكال تباعا لما تتضمنه من أسس تكاملية، كما يتوقف على الهدف من اتباعها، وعلى القطاع أو المجال المراد تنسيقه أو تنميته عن طريق هذا التكامل.

الفرع الأول: شروط التكامل الاقتصادي

إن نجاح عملية التكامل تتوقف على مدى توفر شروط معينة تؤمن تحقيق التكامل الاقتصادي وتؤمن تواصل وتطور عملية التكامل ذاتها، ويمكن إيجاز هاته الشروط فيما يلي:

أولا: الشروط الاقتصادية

تتطلب التكتلات الاقتصادية توفر مجموعة من الشروط الاقتصادية نذكر أهمها فيما يلي:

1– **توافر البنية الأساسية الملائمة:** يعد هذا الشرط من أهم الشروط التي يجب توافرها لوجود تكتل اقتصادي ناجح، فالمجال الإقليمي، لا يتيح في الواقع إمكانية انتقال وفورات الحجم والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل وموصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث أنه يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة ولاسيما فيما يختص بنواحي تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة؛[1]

2– **انسجام السياسات الاقتصادية:** وخاصة السياسة التجارية، النقدية، المالية ولا يتطلب بالضرورة هذا التنسيق توحيد السياسات، إضافة لذلك يجب تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص56.

إقليمية متوازنة؛ حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية، ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء؛[1]

3- **توفر الأيدي العاملة المدربة**، وهذا ما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج الكلي، ورفع مستوى المعيشة في دول التكامل؛

4- **تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:** ذلك أن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، فنجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام ذلك لأن هذا التباين يمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء في حين أنه في الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد الدول مثل هذه الميزة إلى حد كبير وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء؛[2]

5- التوزيع العادل لمكاسب التكامل على مختلف الدول الأعضاء.

ثانيا: الشروط السياسية

تلعب الظروف السياسية دورا أساسيا في نجاح أو فشل العملية الاندماجية، وتفترض هذه الظروف تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف الاندماج المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة، كما تفترض أيضا ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات الحكومة المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، وأشكال وأنماط هذه السياسة وأوامرها اللائحية.

---

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص22

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة**–، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التخطيط–، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006ن ص 9.

تظهر أهمية العامل السياسي كذلك في مدى إيمان المقررين السياسيين بأهمية اللجوء إلى الاندماج الإقليمي كوسيلة لتجاوز بعض المشاكل التي تطرح على الساحة السياسية والاقتصادية، فالعامل السياسي لعب دورا محركا في العديد من الاتفاقيات الإقليمية، بدءا بتشكيل الإتحاد الأوروبي.[1]

الفرع الثاني: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بمراحل عديدة، ويعتمد ذلك على الإجراءات والسياسات الاقتصادية المتبعة بين دول التكامل وذلك حسب النظرية النيوكلاسيكية التي ترى أن اندماج الأسواق لا بد وأن يكون تدريجيا من خلال المراحل التالية:

أولا : اتفاقيات التجارة التفضيلية preferential trading agreements

تمثل اتفاقيات التجارة التفضيلية أول صور التكامل الاقتصادي، حيث يقوم اثنين أو أكثر من الدول المشتركة في الاتفاق بتخفيض العوائق التجارية فيما بينها بينما تحافظ على مستوى عال من العوائق على السلع المستوردة من الدول الأخرى.[2]

أي أنها تقوم بتقديم تخفيض محدود لبعض الرسوم الجمركية المفروضة على عمليات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مع الاحتفاظ بالعديد من القيود الأخرى، وعلى ذلك يعتبر هذا الشكل من أشكال التعاون أقلها من حيث التكامل الاقتصادي[3].

ويعد نظام « الكومنولث » التمييزي هو النموذج التاريخي لمثل هذه الاتفاقيات، حيث قامت بريطانيا وما يعرف بدول الكومنولث عام 1932 وعددها 48 دولة بتخفيض التعريفة الجمركية على التجارة فيما بينها مع إبقاء التعريفة الجمركية المرتفعة على الواردات من بقية دول العالم.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة: free trade area

تقوم منطقة التجارة الحرة على أساس إلغاء كل القيود التي تعرقل حركة التجارة فيما بين الدول أعضاء المنطقة، في حين تحافظ كل دولة على العوائق التجارية التي تفرضها على السلع الواردة من الدول غير الأعضاء.

---

[1] شيخ فتيحة، **الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية– تخصص علاقات دولية – ، غير منشورة ،كلية العلوم السياسية والإعلام – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية–، جامعة الجزائر،2006–2007ص ص 73_74

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007،ص 144

[3] عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 192.

ومن أشهر أمثلة مناطق التجارة الحرة هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية

European free trade Area والمعروفة اختصارا باسم "إفتا" EFTA والتي تكونت في عام 1960 من المملكة المتحدة، النمسا، الدانمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا ثم انضمت فنلندا لهذه المنطقة الحرة عام 1961، ويتحصل الهدف النهائي من إقامة منطقة التجارة الحرة الأوروبية في تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية تمهيدا لإلغائها فيما بينها في موعد لا يتجاوز أول يناير 1970، وهو نفس الجدول الزمني للسوق الأوروبية المشتركة، مع السماح بالإسراع في التخفيض قبل المدة المحددة. وبالفعل أسرعت هذه الدول في التخفيض بمعدلات كبيرة مكنتها من إلغاء الرسوم الجمركية في معظم دول المنطقة في آخر عام 1966م، إلا أنه مع انضمام المملكة المتحدة والدانمارك إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1973م وانضمام البرتغال سنة 1986 انخفض عدد الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وتعرف الدول الأخيرة بمسمى Rest- EFTA[1]

هذا وتوجد أيضا منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

Northern American Free trade Agreement والتي تكونت عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

ثالثا: الإتحاد الجمركي (custom union)

يكمن وجه الشبه بين الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء، ولكن أهم ما يميز الإتحاد الجمركي أن يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين الدول الأعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة تجاه الدول غير الأعضاء، فيقوم الإتحاد بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارج الإتحاد.[2]

ويمكن القول أن الإتحاد الجمركي يقوم على أربعة مكونات نذكرها فيما يلي:[3]

1- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية؛

2- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء؛

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994، ص ص 287- 290.

[2] عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، مرجع سبق ذكره ص 193.

[3] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**- مرجع سبق ذكره، ص 40.

3- وحدة الحدود الجمركية والإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الإتحاد؛

4- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الإتحاد الجمركي الذي قام بين لوكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922 مع انضمام هولندا إلى الإتحاد سنة 1947م ودخل حيز التنفيذ سنة 1948م، ويسمى "باتحاد البينيلوكس" الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.[1]

ربعا: السوق المشتركة common Market

في هاته المرحلة يتم إلغاء الرسوم الجمركية وتوحيد التعريفة الجمركية إزاء العالم الخارجي وكذلك إلغاء القيود على حركة انتقال عناصر الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء، فيتم دمج أسواق السلع والخدمات ودمج أسواق عناصر الإنتاج وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية بمثابة سوق واحدة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج.[2]

وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة- إحدى مراحل الإتحاد الأوروبي- التي أنشأت بمقتضى معاهدة روما في 25 مارس 1957م بين كل من فرنسا وألمانيا الإتحادية وإيطاليا ودول البينيلوكس (هولندا، بلجيكا لوكسمبورغ) مثلا واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة ولقد دخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ في أول يناير 1958م.[3]

خامسا: الوحدة الاقتصادية Economic Union

في هاته المرحلة يتم الجمع بين عملية إلغاء القيود المفروضة على تبادل السلع وحركات عناصر الإنتاج داخل المنطقة التكاملية من ناحية، وتحقيق حد أدنى من تنسيق السياسات الاقتصادية بقصد إزالة التمييز العائد إلى التباينات في هذه السياسات بين الدول الأعضاء من ناحية أخرى[4]

---

[1] كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي- دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية-** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص الاقتصاد الدولي- ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس، 2013- 2014، ص 22.

[2] المرجع السابق، ص 23.

[3] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق-** ، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[4] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق** ، مرجع سبق ذكره، ص 43.

سادسا: الاندماج الاقتصاديEconomic Integration

هذه هي المرحلة الأخيرة التي يمكن أن يصل إليها أي مشروع للتكامل الاقتصادي، إذ تتضمن – بالإضافة إلى المراحل السابقة– توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وعملة موحدة تجري في التداول عبر بلدان المنطقة المتكاملة، وجهاز إداري موحد لتنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة، تتفق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها، في كثير من المجالات، للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني أن التكامل الاقتصادي التام– أو الاندماج الاقتصادي– لا يحتاج إلا إلى خطوات محدودة للوصول إلى وحدة سياسية فعلية.[1]

المطلب الثالث: مزايا وتكاليف التكامل الاقتصادي

من الممكن أن يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول المتكاملة العديد من المزايا، إلا أن ذلك لا يعني أنه يخلو من العيوب والنقائص وسنرى ذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي

يمكن إبراز مزايا التكامل الاقتصادي من خلال النقاط التالية:[2]

1– تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، حيث تقوم كل دولة بإنتاج السلعة التي تتميز في انتاجها بميزة نسبية، وهذا ما يؤدي إلى قصر الإنتاج على المنتجين الذين يتمتعون بالكفاية الإنتاجية العالمية، مما يزيد من أرباح هؤلاء المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية، وبالتالي تتحقق مصلحة المنتج الذي يهدف لتحقيق الربح وكذلك مصلحة المستهلك الذي يحصل حينها على السلعة بأقل تكلفة؛

2– اتساع السوق وإقامة المشروعات الإنتاجية الكبيرة: كذلك ينتج عن قيام التكامل الاقتصادي اتساع نطاق السوق في الدول المتكاملة، واتساع حجم السوق يسمح بتحقيق وفورات الانتاج الكبير، ويقصد بوفورات الإنتاج الكبير ما يتحقق بفضل اتساع نطاق الإنتاج من تخفيض تكاليف الإنتاج والارتفاع بمستوى الكفاية الإنتاجية، كما أنه يمكن من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي كبير، حيث أنها سوف تستطيع استيعاب كل المنتجات التي تنتجها مما يمكنها من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى انخفاض

---

[1] حسين عمر، **الاقتصاد والعولمة** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، د س، ص 9.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة– مع رؤية اسلامية–**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007، ص ص 31– 36.

تكاليف إنتاجها وبالتالي انخفاض أسعار هاته المنتجات مما يساهم في زيادة تسويقها تجاريا في الدول الداخلة في التكامل؛

3- حرية انتقال رأس المال والعمل؛

4- القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى، حيث تستطيع الدول المتكاملة استيراد السلع الأجنبية بأسعار منخفضة مع إمكانها رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج ، وبالتالي تستطيع الدول المتكاملة وضع حد لتقلبات الأسعار الخاصة بصادراتها والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والانتاج في الدول الصناعية المتقدمة؛

5- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الدول المتكاملة، حيث أن التكامل يزيد من حالات التفاؤل للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال المنظمين على الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات، كما يساعد أيضا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج. وكل هذا يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي داخل الدول المتكاملة؛

6- خلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة.

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب وتكاليف على هذه الدول ومن هاته المشاكل نجد ما يلي: [1]

1- انتقال الأزمات وفقا لمبدأ الآثار التبادلية للتجارة الخارجية، وتشابك الاقتصاديات والتغذية العكسية للأزمات التي قد تتعرض لها دولة عضو على بعض الدول الأخرى؛

2- الآثار على ميزانية الدولة: قد يؤدي إلغاء الرسوم البينية إلى اختلاف على مستوى الميزانية العامة للدولة، ناتجة عن خفض إيراداتها المتأتية من الرسوم الجمركية من شريكاتها، وتؤثر كذلك على سياستها المالية، بالرغم من تطبيق هذا الإلغاء تدريجيا لفترة زمنية قد تمتد لسنوات إلا أنه قد تكون غير كافية لاتخاذ التدابير اللازمة.

[1] يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة- من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي—** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص: اقتصاد دولي- غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012- 2013، ص ص 11، 12.

3- آثار المنافسة: يؤدي خفض أو إلغاء الرسوم إلى احتمال تعرض الكثير من الصناعات القائمة (خاصة الناشئة منها) إلى منافسة مفاجئة قد تؤدي إلى خروجها من السوق، واختفائها في ظل المنافسة الشرسة؛

4- انحراف التجارة والإنتاج والاستثمار: يتحايل المنتجون الأصليون (الأجانب) على الدول التي تفرض رسوما مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم حيث تصبح أرخص مما لو استوردتها مباشرة (مع أخذ نفقات النقل في الحسبان). وهو ما يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة إلا أنه قد يتم التحايل بطرق مختلفة، كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة؛

5- توزيع المكاسب وتعويض الخسائر: المشكل الذي قد يقع بين الدول المتكاملة اقتصاديا هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة، وتطرح مشكلة عدم العدالة في تقسيم المكاسب وكذا تحمل بعض الدول خسائر ناجمة عن آليات التوزيع.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

جاءت النظريات المفسرة للتكامل بشكل متتابع، حيث جاءت النظرية الإتحادية أولا، وهي تعتبر من أقدم النظريات في مجال التكامل، ثم أتت بعدها النظريات الأخرى كالنظرية الوظيفية ونظرية الإتحاد الجمركي

المطلب الأول: النظرية الإتحادية "الفيدرالية"

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات المفسرة للتكامل، إذ تعتمد هذه النظرية على متغير محدد في تفسير التكامل والمتمثل في القرار الحكومي للدول المتكاملة، حيث تقرر السلطات العليا في كل دولة تبعا لمصلحتها القومية كما يراها القائمون بالحكم التنازل عن أجزاء من سيادتها تتفاوت بحسب كل حالة من أجل تحقيق مختلف منافع التكامل، وذلك بعد حساب عقلاني رشيد للنفقة والعائد من العملية التكاملية، ويكون الهدف تعظيم المنافع في المجالات المختلفة للتكامل وتقليل النفقات والخسائر إلى أقصى حد ممكن، مع وضع آليات وأطر دستورية تتكفل بحل النزاعات والحفاظ على الأمن الجماعي القائم على ذلك الرباط السياسي الدستوري بين الوحدات المتكاملة، بحيث يصبح معها حصول النزاعات والحروب أمرا مستبعدا[1]

وينصب التفكير أساسا حول إقامة دولة اتحادية، على إقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد فيه بدرجة عالية من التشابك في المصالح، وتتوفر فرص النجاح أمام هذا التحول في حاليتين:[2]

أولا: الحالة الأولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن المجتمع الإقليمي قادر فعلا على تحقيق قدر من الرخاء و الرفاهية الاقتصادية، يفوق ما تحققه الدول القطرية لوحدها؛

ثانيا: الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية، لتسلط فئات تسعى إلى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع، وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة، غير متفقة فيما بينها، ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الأمر انه من المصلحة التحول من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي.

---

[1] كمال مقروس، مرجع سبق ذكره، ص 36

[2] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة ، 2006– 2007، ص 08.

المطلب الثاني: نظرية الاتصالات

يرى أنصار هذه النظرية وفي مقدمتهم " كارل دويتش" أنه يجب التدرج في العملية التكاملية كبديل للتحول المفاجئ والمباشر إلى حلة الوحدة السياسية، وذلك بدءا بالنواحي الأقل إثارة للخلافات، والتي تساهم في تحفيز التكامل. كما ينبغي تجنب التعقيدات التي تثير حساسية الدول وتنفرها من عواقب فقدانها سيادتها إلى دولة الإتحاد، وما قد يترتب عليه من خسائر بفقدانها ما أمكن تحقيقه في الدول القطرية.[1]

وقد أوضح "كارل دويتش" الطريقة التي يتم بها تكثيف وزيادة المعاملات والاتصالات بين الدول في سبيل ضمان نجاح العملية التكاملية ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- ضرورة وجود قطاع رائد تتمحور حوله عميلة التكامل؛
- وجود درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين الدول أطراف التكامل، في جميع المجالات (الاقتصادية الاجتماعية، الثقافية والأمنية)؛
- دور القوى غير الحكومية في خلق العديد من قنوات التكامل؛
- ضرورة وضع شروط محلية وعالمية لتجاوز العقبات التي يمكن أن تعيق سير العملية التكاملية؛
- يجب أن تكون القوى الحاكمة مستعدة للتكامل مع هذه الشروط.

ويلعب مفهوم الجماعة بمعناها الاجتماعي/ النفسي، دورا هاما في هذه النظرية، ويؤدي تزايد حجم التشابك خلال فترة من الزمن إلى نشأة الشعور بالجماعة، أي التقارب في المصالح والتماثل في المعتقدات والقيم والسلوكيات والولاءات وتشابه رؤى الأعضاء عن مستقبلهم، يجعل التكامل خاتمة طبيعية لهذه الشبكة من العلاقات، التي لا تكون كلها اقتصادية بالضرورة. غير أن أنصار هذه النظرية لم يستطيعوا ترجيح العوامل الفاعلة في التكامل الإقليمي، حتى بعد الرجوع إلى التجارب التاريخية التي توصلت فيها بعض الدول إلى تحقيق وحدتها الوطنية. لذلك فمن الصعب التعرف على الوزن الذي تكتسبه كل من المعاملات في تحديد متطلبات التكامل الذي يبدو كما لو كان "خط تجميع" تحشد فيه كل الأجزاء بلا ترتيب محدد يسهل اختيار المراحل المتعاقبة كما أن هذا المنهج يتفادى بناء هياكل مؤسسية إقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفيا بإقامة ما يلزم من مؤسسات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.[2]

---

[1] المرجع السابق، ص 09.

[2] كمال مقروس، مرجع سبق ذكره، ص 36.

المطلب الثالث: النظرية الوظيفية

أولا: الوظيفية الأصلية

هنا ينبغي توضيح معنى "الوظيفية" (Functionalism) وتعتبر الوظيفية كمنفذ للاندماج إذ تتضمن كل حالات الاندماج الجزئي، حيث يتم تفويض بعض الوظائف الحكومية إلى الوحدات المشاركة على المستويين الأعلى والأدنى من صناعة القرار، أي أن الاندماج الشامل يتوقف على أهمية هذه الوظائف في السياسات المحلية للوحدات المشاركة، ومثال ذلك اتحاد "التاج" بين بريطانيا وأستراليا مع تواجد السلطة الفعلية في كل بلد متمثلة في تشريعات كل منها وهو حالة من حالات الاندماج الوظيفي.[1]

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال كتابات "دافيد ميتراني". ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع، ومرد ذلك هو أنها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال.[2]

ويرى" ميتراني "أن التعقيدات المتنامية للأنظمة الحكومية أدت إلى الزيادة الكبيرة للأعمال غير الحكومية خاصة في شقها التقني ومثل هذه الأعمال لم تخلق الطلب على المتخصصين المهرة وطنيا وحسب إنما ساهمت في المشاكل التقنية على المستوى الدولي، مما يمكن من تحقيق التكامل لأن نمو مثل هذه المشاكل التقنية الصعبة وطنيا يساهم في تعدد التعاون الدولي في المجالات التقنية، هذا ويرى" ميتراني "أن التعاون في المجال التقني يؤدي إلى التعاون في المجالات الأخرى.

ويستخلص "ميتراني" من مأساة الحرب العالمية الثانية بأن الدولة كانت تفتقد إلى القدرة على الحفاظ على السلم وتحقيق الرفاه الاقتصادي لسكانها وأن الحروب كانت تنشب من تقسيم العالم إلى وحدات وطنية مستقلة.[3]

وبالتالي فإن "ميتراني" يرى بأنه لابد من إقامة مؤسسات دولية في مجالات فنية محددة ومحايدة سياسيا تنتقل إليها شيئا فشيئا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدول القطرية.[4]

---

[1] السعيد بوشول، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير –تخصص تجارة دولية – ، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية– قسم علوم التسيير– ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008–2009، ص12.

[2] كمال مقروس ، مرجع سبق ذكره، ص39

[3] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص ص10–11

[4] ريمون حداد، **العلاقات الدولية**، ط1، دار الحقيقة، بيروت، لبنان،2000، ص206

ثانيا: الوظيفية الجديدة

نظرا لما تعرضت له النظرية الوظيفية الأصلية من انتقادات تم تبني أفكار جديدة من قبل كل من "أرنست هاس" "أميتاي ايتيزوني" ، "وليندبرغ" "وكارل دويتش"

ويعتبر" ارنست هاس" من أهم منظري النظرية الوظيفية الجديدة، وتستمد هاته النظرية بعض عناصرها من النظرية الوظيفية الأصلية، إذ ترى النظرية بأن التكامل والاندماج يبدأ من مجالات سياسية دنيا أي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكن لابد من التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين سياسية دنيا إلى ميادين سياسية عليا، كقضايا الأمن القومي والقضايا ذات الأهمية الإيديولوجية والرمزية، ويكون هذا بانتقال الولاء من ولاء للدولة القومية إلى ولاء لهيئات جديدة وهي المنظمات الإقليمية والمحلية، لنصل إلى انهيار الدول الإقليمية داخل دولة إقليمية واحدة، كما تشدد النظرية الوظيفية الجديدة على دور النقابات والمجتمع المدني ومجموعات المصالح للدفع بمسار التكامل نتيجة للمنفعة التي تجنيها مما يجعلها تقف في وجه أية محاولة من السلطات السياسية داخل الدول لوقف مسار التكامل. وعرف "أرنست هاس" التكامل بأنه العملية التي تتضمن تحولات الولاء والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات الدول القومية القائمة، بل أنه يذهب إلى حد جعل عملية التكامل مرتبطة بربط النظام الدولي المقترح بالمستقبل، ثم يقول: إذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازج بين عدد من الهيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية، فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والهيئات الوطنية.

أما" ليندبرغ "فقد عرف التكامل على أنه: العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالها عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة(منظمة دولية مثلا).[1]

وعموما أنصار هذه النظرية قدموا مجموعة من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية.[2]

- توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية، وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع

[1] منتديات طموحنا: www.**tomohna**.net/vb/showthvead.php ? 2441 ، تاريخ الإطلاع 03/04/2016 (27: 11)
[2] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص ص11، 12 .

ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى؛

– وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية، والشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاديات الدول المتكاملة وهذا من أجل انجاز العمل المشترك وتحقيق رفاهية المجتمع؛

– وجوب إقحام جماعات المصالح والنخب والأحزاب السياسية في هذه العملية مع ضرورة وجود أطر مؤسسية يوكل إليها الحد الأدنى من القرارات لتكون بذلك مؤسسات إقليمية تتجاوز في قراراتها الحدود الوطنية أي أن البعد المؤسسي فوق الوطني يشغل موقعا محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية، وعموما تبدأ هذه المراحل بآليات تنطوي على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدءا بالتجارة وانتهاء بحركة الأفراد، ثم المرور إلى نوع من التكامل الإيجابي أين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وهذا ما يمنح سلطات أوسع للمؤسسة الإقليمية، وتكتسب الحركة التكاملية ما يطلق عليه بالأثر الانسيابي للتكامل.

المطلب الرابع: نظرية الإتحاد الجمركي

لقد شهدت نظرية الإتحاد الجمركي ميلادها على يد الاقتصادي "جاكوب فينر" في كتابه الصادر عام (1950م) ولقد عرف تحليله باسم "قانون فينر" للاتحادات الجمركية، حيث تشكل نظرية الإتحاد الجمركي المضمون الأساسي للنظرية التقليدية للتكامل الاقتصادي ولمجمل نظريات التكامل الاقتصادي والممارسات التكاملية خصوصا في الإطار الرأسمالي لأنها:[1]

– تدرس الوحدة الأساسية (الإتحاد الجمركي) للتكامل الاقتصادي بين الدول التي تجعل منها كيانا ما فوق وطني متميزا سواء على المستوى الوطني أو الدولي، وهي في هذا تختلف جوهريا عن منطقة التجارة الحرة التي يمكن أن تتسع لتشمل أي عدد من الدول وربما العالم كله، حسب ترتيبات منظمة التجارة العالمية في المستقبل؛

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص 12.

– تعتمد آلية السوق (الرأسمالية) قاعدة أو إطار لتحليل التكامل الاقتصادي أو المدخل التجاري دون إشارة تذكر سواء إلى دور الدولة أو إلى العامل الإنمائي.

وعلى الرغم من أن هناك آراء عديدة بخصوص الإتحادات الجمركية منذ البدايات الأولى لإنشائها في القرن السادس عشر وذلك من خلال كتابات كل من "أوجستن كورنو" (القرن 19) وكنوت ويكسل (في النصف الأول من القرن 20م)، إلا أن التحليلات النظرية بصدد الإتحادات الجمركية تركزت في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك من خلال كتابات كل من "جاكوب فينز" و"موريس باي"، و "هربرت جيوش" وطورها كل من "جيمس ميد" و "ريتشارد ليبسي" و " كلفن لانكاستر" وغيرهم.

ويستمد قانون" فينر" جذوره في التحليل النيوكلاسي للتجارة الدولية معبرا عنه بشروط نموذج "هيكشر أولين" "ساموبلسون" لنسب عناصر الإنتاج، إلا أن" فينر" وضع فروضا أخرى إضافية وهي:

– افترض فينر في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات الإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصفر أي عديمة المرونة؛

– افترض أيضا في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة ، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية للصفر أي عديمة المرونة.

وانطلاقا من هاته الفروض قدم "فينر" نموذجه للاتحادات الجمركية متحديا بذلك الفرضية التي قبلها الاقتصاديون الليبراليون والتي تشير إلى أن الإتحاد الجمركي يعتبر خطوة أولية لتحرير التجارة العالمية، فقد قرر أنه من الصعب منذ البداية تقرير ما إذا كان الإتحاد الجمركي أمرا مفيدا لتحرير التجارة العالمية أم لا؟ وللوصول إلى إجابة لهذا التساؤل استخدم" فينر" النموذج الريكاردي للإنتاج، وركز نتيجة لذلك على أثر تكوين الإتحاد الجمركي على الإنتاج وبالتالي أثر التغيرات التي تحدث في الإنتاج على الرفاهية الاقتصادية لاقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.[1]

وفي هذا الإطار فرق "فينر" بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الإتحاد الجمركي:

[1] المرجع السابق، ص 13.

القوة الأولى: أثر خلق التجارة trade creation

عرف "فينر" أثر خلق التجارة على أنه الأثر الذي ينتج عن التكامل الاقتصادي إذا تسبب في نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة (ذي تكلفة مرتفعة) إلى المنتجين الأكثر كفاءة (ذي تكلفة منخفضة) داخل الإتحاد الجمركي وهكذا فإن هذا الانتقال يمثل توزيع أمثل للموارد مما يحقق زيادة في مستوى الرفاهية؛[1]

القوة الثانية: أثر تحويل التجارة trade diversion

والذي يؤدي على تحول تجارة دولة ما عضو في التكتل مع الدولة خارج نطاق التكتل إلى دولة أخرى داخل التكتل (حتى وإن زادت تكلفة الأخيرة) وهو ما يعمل على تخفيض الرفاهية في العالم بسبب التخصيص غير الأمثل للموارد وتجاهل المزايا النسبية.[2]

[1] عبد الحميد عيد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية– من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**–، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 141.

[2] المرجع السابق، ص 141

المبحث الثالث: أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم

بعد الحرب العالمية الثانية وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهد الاقتصاد العالمي تطورا كبيرا وخاصة في اتساع نطاق السوق، وذلك بقيام العديد من التكاملات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية والقارتين الآسيوية والإفريقية ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم تجارب التكامل الاقتصادي في العالم.

المطلب الأول: اتفاقية التجارة الحرة في أمريكا الشمالية(نافتا)

North American free trade agreement (nafta)

بدأت فكرة "النافتا" التي تعني اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية بالظهور في عهد الرئيس جورج بوش الأب، ذلك العهد الذي تميز بالركود الاقتصادي وأخذت الولايات المتحدة تبحث عن حل للخروج من حالة الركود الاقتصادي وعملت بذلك على تشجيع التجارة الدولية لتحريك عملية النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار وتخفيض معدل البطالة وعليه فقد فكرت الولايات المتحدة في إنشاء اتفاقية للتجارة الحرة بينها وبين كندا والمكسيك لكن لم يكتب لمشروع اتفاقية "النافتا" أن تمر في الكونغرس في العهد الرئيس بوش الأب وذلك لسيطرة الديمقراطيين على كل من المجلسين التشريعيين ، حيث كانوا يعارضون هاته الفكرة إلا أنه تم إحياء مشروع الاتفاقية في عهد الرئيس" بيل كلينتون" الذي ارتأت إرادته بأن هاته الاتفاقية سوف تساهم في زيادة معدلات التوظيف وانخفاض معدلات البطالة، وفي أيلول من عام 1993 وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية(نافتا) والذي بدأ سريان مفعولها في الأول من جانفي عام 1994م. مما أدى إلى التجارة الحرة للسلع والخدمات على كامل منطقة دول أمريكا الشمالية، حيث تمثل كندا الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة، أما المكسيك فإنها تمثل الشريك التجاري الثالث من ناحية حجم التبادل التجاري بعد كندا واليابان وقامت "نافتا" بالاتفاق على إزالة الضرائب بين الدول الثلاث الأعضاء على مدىخمسة عشر عاما، وفي نفس الوقت قامت بتخفيض العوائق غير الضريبة.[1]

وسيتم من خلال ما يلي تبيان حالة التجارة بين دول "النافتا" ودول العالم وذلك خلال الفترة (1987-2014).

[1] على عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات**، مرجع سبق ذكره، ص ص436- 438.

1- صادرات السلع والخدمات من دول النافتا إلى العالم (1987-2014):

يوضح الجدول التالي متوسط صادرات السلع والخدمات لدول "النافتا" إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014):

الجدول رقم(01): متوسط صادرات سلع وخدمات دول "النافتا "إلى دول العالم (1987-2014)

الوحدة (%من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات / الدول	1993-1987	2000-1994	2007-2001	2014-2008
كندا	26.42	39.71	38.71	30.85
المكسيك	17.28	23.57	25.57	30.57
الو.م.أ	9.28	10,57	10.14	13

المصدر: بيانات البنك الدولي 2016 على الموقع التالي:

http://databankalbankaldwli. Org/indicator/ne.exp.gnfs.zs

تاريخ الاطلاع :2016/4/4(15:24)

الشكل رقم (01): متوسط صادرات سلع وخدمات دول "النافتا "إلى دول العالم (1987-2014)

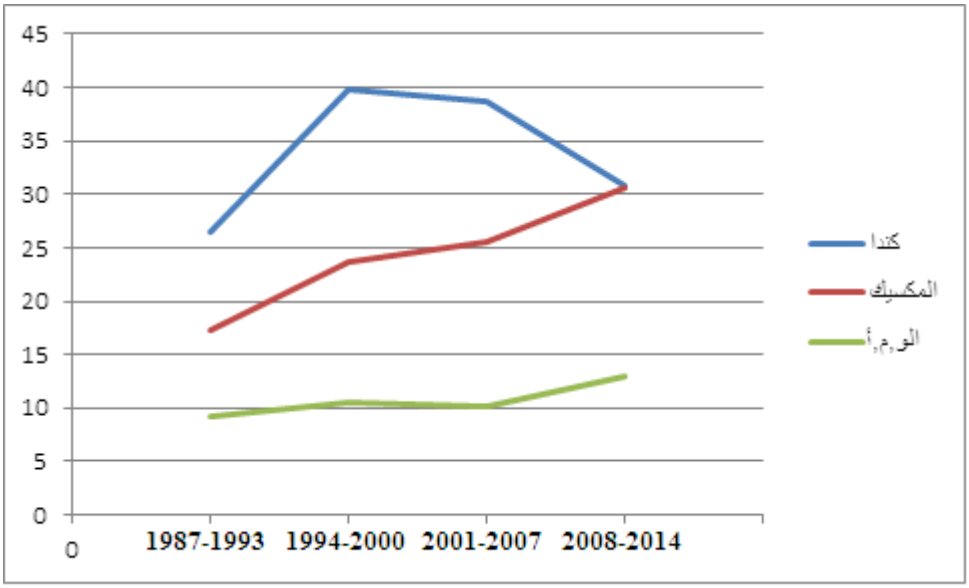

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) أن الصادرات الكندية إلى دول العالم خلال الفترة 1987-1993 أي قبل الدخول في اتفاقية "النافتا" عرفت تذبذبا بين انخفاض وارتفاع حيث بلغ متوسط الصادرات الكندية من السلع والخدمات إلى دول العالم خلال هاته الفترة 26.42 % من إجمالي الناتج المحلي، أما الصادرات المكسيكية إلى دول العالم خلال نفس الفترة فقد عرفت انخفاضا ملحوظا وقد بلغ متوسط الصادرات

المكسيكية 17.28% من إجمالي الناتج المحلي، أما صادرات الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت مستقرة نوعا ما أما خلال الفترة الممتدة ما بين (1994–2000) فقد عرفت الصادرات الكندية إلى دول العالم ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2000 بنسبة 46% (ملحق رقم 01) وبالتالي فقد سجلت الصادرات الكندية من السلع والخدمات إلى دول العالم متوسطا قدره 39.71% من إجمالي الناتج المحلي وذلك بزيادة فاقت 13% عن الفترة السابقة والسبب في ذلك يعود إلى مختلف المبادرات التي قامت بها كندا في مجال التكامل الاقتصادي وإلغاء التعريفات الجمركية أو تخفيضها، لكن خلال الفترة ما بين(2008–2014) شهدت الصادرات الكندية من السلع والخدمات إلى دول العالم تناقصا ملحوظا حيث سجلت أدنى قيمة لها سنتي 2009 و2010 بنسبة 29% ليعود بذلك متوسط هاته الصادرات للانخفاض من جديد حيث بلغ 30.85% من إجمالي الناتج المحلي.

يرجع السبب في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية وكذا ظهور العملة الموحدة (اليورو) كوحدة في المبادلات التجارية سنة 2001، هذا بالإضافة إلى التداعيات السلبية الناتجة عن الأزمة المالية العالمية سنة 2008 والتي أدخلت كندا في ركود اقتصادي كبير كما نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) أيضا الصادرات المكسيكية إلى دول العالم خلال الفترة (1994–2014) كانت في تحسين مستمر على الرغم من أنها سجلت انخفاضا ملحوظا سنة 1994، إذ قدر هذا الانخفاض ب 13% من إجمالي الناتج المحلي(ملحق رقم 01)، وذلك بسبب الأزمة المالية المكسيكية سنة 1994 هذا بالإضافة إلى انخفاض سجل سنوات 2000،2002،2009، يعود سببه إلى التداعيات السلبية المرافقة لأحداث 11 سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية سنة 2008.

أما صادرات الولايات المتحدة الأمريكية فقد عرفت هي الأخرى تدبدبا بين ارتفاع وانخفاض خلال الفترة(1994–2014)، حيث سجلت أقصى قيمة لها سنوات 2012،2011، 2013 وذلك بنسبة 14% لكن متوسط صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع والخدمات إلى دول العالم انخفض خلال الفترة (2001–2007) حيث بلغ 10.14% من إجمالي الناتج المحلي (ملحق رقم 01) وذلك مقارنة بالفترة السابقة التي سجلت 10.57% وذلك راجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 وكذا ظهور عملة اليورو الموحدة سنة 2001 كوحدة للمبادلات التجارية بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية لسنة2008.

وبالتالي فإن صادرات السلع والخدمات لدول "النافتا" إلى مختلف دول العالم عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة(1994–2014) مقارنة مع الفترة (1987–1993) أي أنه وبعد دخول هاته الدول في التكتل زاد

حجم صادراتها من السلع والخدمات إلى دول العالم إلا أن هاته الزيادة عرفت في بعض الأحيان انخفاضا بسبب ظروف وأزمات شهدتها الفترة (1994-2014).

2- واردات سلع وخدمات دول "النافتا "من دول العالم خلال الفترة (1987-2014):

الجدول التالي يوضح متوسط واردات "النافتا" من السلع والخدمات من مختلف دول العالم خلال الفترة (1987-2014):

الجدول رقم(02): متوسط واردات سلع وخدمات دول "النافتا "من مختلف دول العالم خلال الفترة (1987-2014)

الوحدة(% من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات / الدول	1993-1987	2000-1994	2007-2001	2014-2008
كندا	26.28	36.85	34.85	32
المكسيك	17.71	23.28	27.14	32
الو.م.أ	10.28	12.28	14.42	16.33

المصدر: بيانات البنك الدولي 2016 على الموقع التالي:

http ;//databankalbankaldwli. Org/indicator/ne.imp.gnfs.zs

تاريخ الاطلاع: 2016/4/4(15:24)

الشكل رقم (02): متوسط واردات سلع وخدمات دول "النافتا" من مختلف دول العالم خلال الفترة (1987-2014)

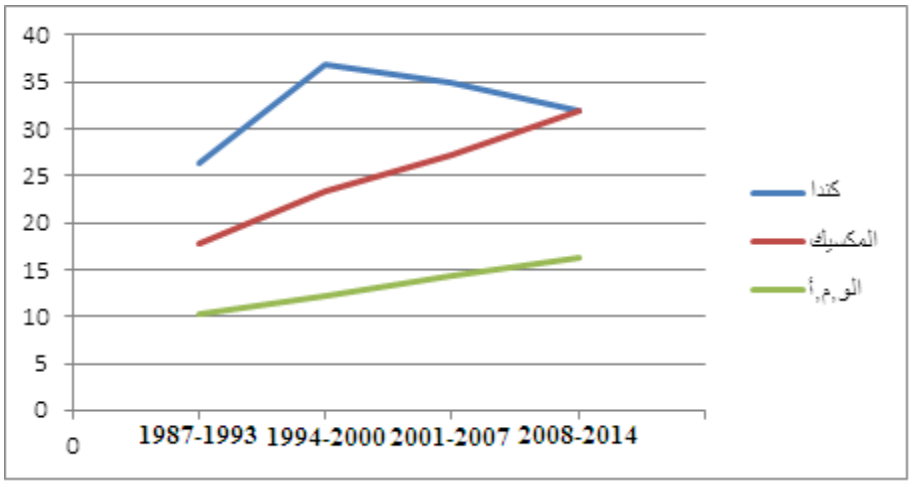

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (02)

نلاحظ من خلال الجدول رقم(02) أن واردات السلم والخدمات الكندية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-1993) (أي قبل الانضمام إلى تكتل النافتا) شهدت ارتفاعا ملحوظا إذ سجلت متوسط قدرة

26.28% من إجمالي الناتج المحلي، أما الصادرات المكسيكية في نفس الفترة فقد عرفت تدبدبا بين ارتفاع وانخفاض، لكن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت مستقرة نوعا ما.

أما خلال الفترة (1994-2000) فقد كانت الواردات الكندية في ارتفاع مستمر إذ بلغت أقصى قيمة سنتي1999 و2000 بنسبة 40% ليرتفع متوسط الواردات الكندية 36.85% من إجمالي الناتج المحلي (ملحق رقم 02)، لكن هاته النسبة عاودت الانخفاض خلال الفترة (2001-2014) لتبلغ أدنى قيمة سنة 2009 بنسبة30% وسبب ذلك يعود لأزمتي11 سبتمبر 2001 والأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أما واردات السلع والخدمات المكسيكية من العالم خلال نفس الفترة (1994-2014) فقد عرفت ارتفاعا، حيث بلغت أقصى قيمة سنتي 2012و2014 بنسبة 34% لتبقى الواردات الأمريكية مستقرة نوعا ما خلال نفس الفترة.

وبالتالي نلاحظ أن واردات سلع خدمات دول "النافتا" من مختلف دول العالم عرفت ارتفاعا خلال الفترة (1994-2014) مقارنة مع الفترة (1987-1993)، أي بعد الدخول في التكتل زادت واردات هاته البلدان من دول العالم مقارنة مع فترة ما قبل التكتل إلا أن هذه الزيادة في حجم الواردات عرفت انخفاضا في بعض الأحيان بسبب الأزمات والأحداث التي عرفتها هاته البلدان خلال الفترة (1994-2014).

المطلب الثاني: اتحاد دول جنوب شرق آسيا ASEAN

إن اتحاد دول جنوب شرق المعروف اختصارا باسم "آسيان" (asean) اختصارا ل: the association of south asiannations هو منظمة اقتصادية تضم 10 دول في جنوب شرق آسيا، تأسس الإتحاد في 8 أوت 1967م في بانغكوك، تايلاند، ولذا يحتفل يوم 8أوت بيوم آسيان، مؤسسي هم تايلاند، إندونيسيا، ماليزيا الفلبين، سنغافورة.[1]

وهي الآن تضم عشرة دول هي: أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي التي انضمت سنة 1984، فيتنام التي أنظمت سنة 1995، لاوس(جمهورية لاو الديمقراطية) وبورما سنة 1997، كمبوديا سنة 1999.

[1] https://**wikipedia**.Org/wiki/آسيان, (10:24)2016/4/5 تاريخ الاطلاع:

نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي، ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

كما أن الدول الخمس المؤسسة لهذه الرابطة لم تلجأ إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل وفضلت عليه منهجا تعاونيا، فلم تحدد تاريخ محدد لبلوغ مرحلة معينة من مراحل التكامل الاقتصادي، وركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي(مجالات أخرى) خصصت لها لجانا قطاعية.[1]

هذا وقد تضمنت الاتفاقية خمس مواد تبين أهداف وأغراض الرابطة، هاته الأخيرة التي ركزت على التعاون فيما بين الدول الأعضاء حول توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية وكذلك حماية صناعاتها الناشئة[2]، ودراسة شؤون التجارة السلعية الدولية[3].

وفي سنة 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلند حيث يتم تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود (0-5%) خلال 15 سنة ابتداء من جانفي 1993[4].

وفيما يلي تبيان لوضعية التجارة بين الدول الأعضاء في اتحاد جنوب شرق آسيا ومختلف دول العالم وذلك قبل وبعد انضمامها للاتحاد خلال الفترة(1964-2014).

1- صادرات سلع وخدمات دول اتحاد جنوب شرق آسيا إلى دول العالم خلال الفترة(1964-2014):

الجدول الموالي يوضح متوسط صادرات دول الآسيان إلى دول العالم خلال الفترة (1964-2014):

---

(1) علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، **الآسيان: نموذج الدول النامية الأقليمية المنتجة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، 2009، ص82.

(2) The office of industries. Asean, regional trends in economic integration, export competitiveness, and inbound investment for selected industries; investigation no332-511,august2010,p17.

(3) Chris dixon, south east asia in the world economy , Cambridge, university press, new york, 1991,p9.

(4) علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص84.

الجدول رقم(03): متوسط صادرات سلع وخدمات دول الآسيان إلى العالم خلال الفترة (1964-2014)

(الوحدة % من إجمالي إلى الناتج المحلي)

السنوات / البلدان	66-64	69-67	72-70	75-73	78-76	81-79	84-82	87-85	90-88	93-91	96-94	99-97	2002-2000	2005-2003	2008-2006	2011-2009	2014-2012
أندونيسيا	10.86	10.03	15.33	24.93	24.06	31.26	25.73	21.86	24.46	26.83	26.2	38.8	37.56	32.26	30.06	24.93	24.1
ماليزيا	44.26	44	40.9	45.33	50.56	55.46	52.13	58.16	70.76	77.56	91.63	110.1	112.83	111.73	105.96	87.86	76.23
الفلبين	19.33	17.2	20.6	23.6	20.36	23	21.86	25.63	28	30.03	36.9	46.43	48.03	47.3	42.26	33	29.16
سنغافورة	122.9	124.1	117.46	135.03	159.26	195	169.63	155.16	180.56	163.86	174.43	171.56	186.56	215.86	225.03	197.5	191.53
تايلند	17.3	17.06	16.4	19.53	20.03	23.5	21.63	25.9	34	36.6	39.56	54.16	62.9	65.3	69.66	66.83	68.73
فيتنام	.	.	.	.	.	.	.	.	.	31.43	35.9	45.96	50.53	57.03	69.5	71.46	83.33
جمهورية لاو الديمقراطية لاوس	.	.	.	.	.	.		.	.	.	23.63	32.1	29.33	31.5	35.63	34.53	38.86
كمبوديا	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	35.1	52.6	61.4	66.46	52.46	60.6
ميانمار(بورما)	.	.	.	.	.	.	.	.	.	.	0.86	0.43	0.46	0.2	.	.	.
بروناي	.	.	.	.	.	93.86	88.8	.	61.8	59.8	56.9	54.5	68	69.43	72.63	77.96	76.2

المصدر: بيانات البنك الدولي 2016 على الموقع التالي: http ://databankalbankaldawli.org ، تاريخ الاطلاع: 2016/4/5 (14:24)

من خلال الجدول رقم(03) وخلال الفترة الممتدة ما بين(1967-1969) نلاحظ انخفاض في حجم الصادرات الأندونيسية من السلع والخدمات إلى دول العالم حيث بلغ متوسطها 10.03%، وذلك مقارنة بالفترة السابقة، ويرجع هذا الانخفاض إلى عدم الاستقرار السياسي الذي عانت منه اندونيسيا خلال فترة الستينيات عند سقوط الرئيس الأسبق ومؤسس اندونيسيا" سوكارنو"، هذا بالإضافة إلى السياسة التقشفية التي اتبعتها اندونيسيا أنداك لتخفيض معدلات التضخم لكنها عاودت الارتفاع مند سنة 1970 لتبلغ أعلى قيمة 1980 بنسبة 34.2%(ملحق رقم 03) لتعاود الانخفاض من جديد منذ سنة 1982 وذلك راجع إلى أزمة التنمية التي شهدها الاقتصاد العالمي نتيجة تطبيق حكومات الدول الصناعية لسياسات انكماشية للحد من معدلات التضخم الناتجة عن أزمة الركود التضخمي سنوات السبعينات، الأمر الذي نتج عنه تباطئ في الطلب على الاستيراد وانخفاض أسعار السلع المصدر، لكن ومع حلول عام 1997 بدأ حجم هاته الصادرات في الارتفاع من جديد، حيث بلغ متوسط صادرات اندونيسيا من السلع والخدمات إلى دول العالم حوالي 39% من حجم الناتج المحلي واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2006 ليعود وينخفض من جديد خلال الفترة اللاحقة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

نفس الشيء ينطبق على حجم صادرات ماليزيا من السلع والخدمات إلى دول العالم، فمن خلال الجدول رقم(03) نلاحظ زيادة في متوسط هاته الصادرات إلى دول العالم منذ سنة 1973 مقارنة بالفترات السابقة واستمر هذا الارتفاع حتى سنة 1990 ليبلغ حجم الصادرات أقصى قيمة حيث قدرت ب74.5% من حجم الناتج المحلي(ملحق رقم 03) لكن خلال الفترة الممتدة ما بين(2009-2014) نلاحظ انخفاض ملحوظ لحجم الصادرات الماليزية متأثرة بذلك بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

أما صادرات الفلبين من السلع والخدمات خلال الفترة الممتدة ما بين (1967-2003) تميزت بالتدبدب حيث بلغت أقصى قيمة سنة 1988 بنسبة 28.4% (ملحق رقم03) وذلك نتيجة زيادة حجم صادرات الفلبين من السلع الصناعية التي بلغت 65% من جملة الصادرات الوطنية، بينما كانت أدنى قيمة سنة 1969 ويرجع هذا الانخفاض إلى ما شهدته الفلبين في فترة الستينات من ركود اقتصادي في ظل دكتاتورية "فرديناند ماركوس" بحيث ولد هذا النظام سوء الإدارة الاقتصادية والتقلبات السياسية، أما خلال الفترة (2004-2014) نلاحظ انخفاض ملحوظ تسببت فيه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

وعلى العموم فإن معظم بلدان اتحاد جنوب شرق آسيا سواء المؤسسة للاتحاد أو التي انضمت فيما بعد مثل فيتنام جمهورية لاو الديمقراطية(لاوس) وحتى كمبوديا شهدت ارتفاعا في حجم صادراتها منذ

انضمامها لاتحاد" الآسيان" مقارنة بالفترة السابقة ما عدا ميانمار(بورما) التي استمرت صادراتها بالانخفاض عبر الزمن.

وتجدر الإشارة على أن صادرات دول " الآسيان" من السلع والخدمات إلى دول العالم لم تتأثر بشكل كبير بالأزمة التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا وذلك سنة 1997 بالقدر الذي تأثرت به خلال الأزمة المالية العالمية لسنة2008.

2- واردات سلع وخدمات دول اتحاد جنوب شرق آسيا من دول العالم خلال الفترة (1964-2014)

الجدول الموالي يوضح متوسط واردات الدول الأعضاء في الإتحاد جنوب شرق آسيا " الآسيان"

الجدول رقم(04): متوسط واردات سلع وخدمات دول الآسيان إلى العالم خلال الفترة (1964-2014)

(الوحدة% من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات	1964-1966	1967-1969	1970-1972	1973-1975	1976-1978	1979-1981	1982-1984	1985-1987	1988-1990	1991-1993	1994-1994	1997-1999	200-2002	2003-2005	2008-2009	2009-2011	2012-2014
إندونسيا	12.9	14.86	15.73	20.03	20.13	22.26	24.7	21.1	22.06	24.3	26.46	32.9	29.23	26.83	26.6	22.56	24.76
ماليزيا	40.83	38.56	39.33	43.13	42.66	53.8	56.36	49.8	64.63	78.36	93	94.13	94.9	91.1	84.63	70.6	66.73
الفلين	18.6	19.3	20.3	24.8	24.73	27.43	26.43	23.5	30.16	35.46	44.53	54.2	54	53.5	43.73	35.23	32.9
سنغافورة	132.66	131.5	135.8	145.5	163.3	200.33	170.13	153.16	170.33	152.16	158.6	154.06	171.16	187.96	197.86	172.03	168.1
تايلندا	54.7	20.33	19.13	22.33	24.06	29.93	26.03	25.93	37.86	41.46	45.5	44.46	55.93	62.03	65.13	61.33	6543
فيتنام	-	-	-	-	-	-	-	-	-	37.43	45.73	52.06	54.4	65.66	79.56	79	80.36
جمهورية لاو الديمقراطية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	39.4	44.43	39.63	43.5	47.36	40.36	48.16
كمبوديا	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	47.76	62.46	70.06	72.23	58.3	65.4
ميانر(بورما)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.66	1	0.46	0.15	-	-	-
بروناي	-	-	-		-	13.16	18.1	-	36.25	46.63	54.93	54.76	38.86	31.7	26.9	32.43	33.13

المصدر: بينات البنك الدولي 2016 على الموقع التالي: http//databankalbankaldawli.org، تاريخ الاطلاع: 2016/4/6(14:45)

من خلال الجدول رقم(04) نلاحظ أن واردات كل من أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند قد استمرت بالتذبذب خلال الفترة (1964-2014) ماعدا بعض الانخفاض الشديد شهدته خلال الفترة (2007-2009) (الملحق رقم 04) الذي تسببت فيه الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. أما ما يلاحظ من خلال واردات كل من فيتنام، جمهورية لاو الديموقراطية (لاوس)، كمبوديا، أنها كانت متزايدة بعد انضمامها إلى اتحاد جنوب شرق آسيا مقارنة بالفترة التي سبقت إنضمامها، لكن هي الأخرى تأثرت بالسلب خلال الأزمة المالية العالمية 2008.

لكن ما يلاحظ من خلال واردات ميانمار(بروناي) أنها كانت في انخفاض مستمر سواء قبل الإنضمام سنة 1997 أو بعده.

المطلب الثالث: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية(mercosur)

وقعت أربع دول في أمريكا اللاتينية (البرازيل، الأرجنتين، البارغواي، الأوروغواي) سنة 1991 على معاهدة تهدف إلى تأسيس سوق مشتركة فيها، وقد دخلت هذه الدول في اتحاد جمركي في بداية 1995، بهدف التحرير الكامل للتجارة فيما بينها مع فرض تعريفة جمركية قدرها 14%على تجارة الدول الأخرى ، وقد انضمت كل من الشيلي وبوليفيا سنة 1996 والبيرو عام 2003.[1]

وتمكن التجمع من تحقيق نجاح ملموس خلال الفترة القصيرة من حياته فقد ارتفع حجم التجارة بين دوله من 4 مليارات دولار سنة 1991 إلى 14.5 مليار دولار سنة 1995.[2] وتجدر الإشارة إلى أن الدول الأعضاء دخلت مرحلة السوق المشتركة بتحرير حركة عناصر الإنتاج فيما بينها وذلك سنة 2006.

وفيما يلي تبيان لوضعية التجارة بين دول الإتحاد ودول العالم، والتي نستعرضها من خلال حركة صادراتها وواردتها مع دول العالم وذلك قبل وبعد الانضمام إلى التكتل حسب كل دولة.

1- صادرات سلع وخدمات دول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية خلال الفترة (1987-2014)

الجدول الموالي يوضح متوسط صادرات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية خلال الفترة (1987-2014)

---

[1] www.**gonsin**.com.(12:10)2016/4/8 تاريخ الاطلاع:

[2] منتديات طموحنا: www.tomohna.net، تاريخ الاطلاع: 2016/4/10(16:10)

الجدول رقم (05): متوسط صادرات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)

الوحدة(%من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات / الدول	1987-1990	1991-1994	1995-1998	1999-2002	2003-2006	2007-2010	2001-2014
الأرجنتين	10.22	7.17	10.27	15.2	22.15	18.55	15.55
البرازيل	9.37	9.95	7.02	11.6	15.32	12.1	11.52
البارغواي	-	55.32	54.82	47.75	56.57	54.325	49.62
الأروغواي	22.67	20	18.15	17.3	30.05	28.17	24.8
بوليفيا	-	20.57	21.5	19.2	33.5	40.9	44.67
الشيلي	-	29.25	27.5	30.32	38.15	40.15	34.65
البيرو	-	12.75	13.75	16.47	24.37	27.67	26.32

المصدر: بينات البنك الدولي 2016 على الموقع التالي:http//databankalbankaldawli.org، تاريخ الاطلاع:2016/4/15(15:45)

الشكل رقم (03): متوسط صادرات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)

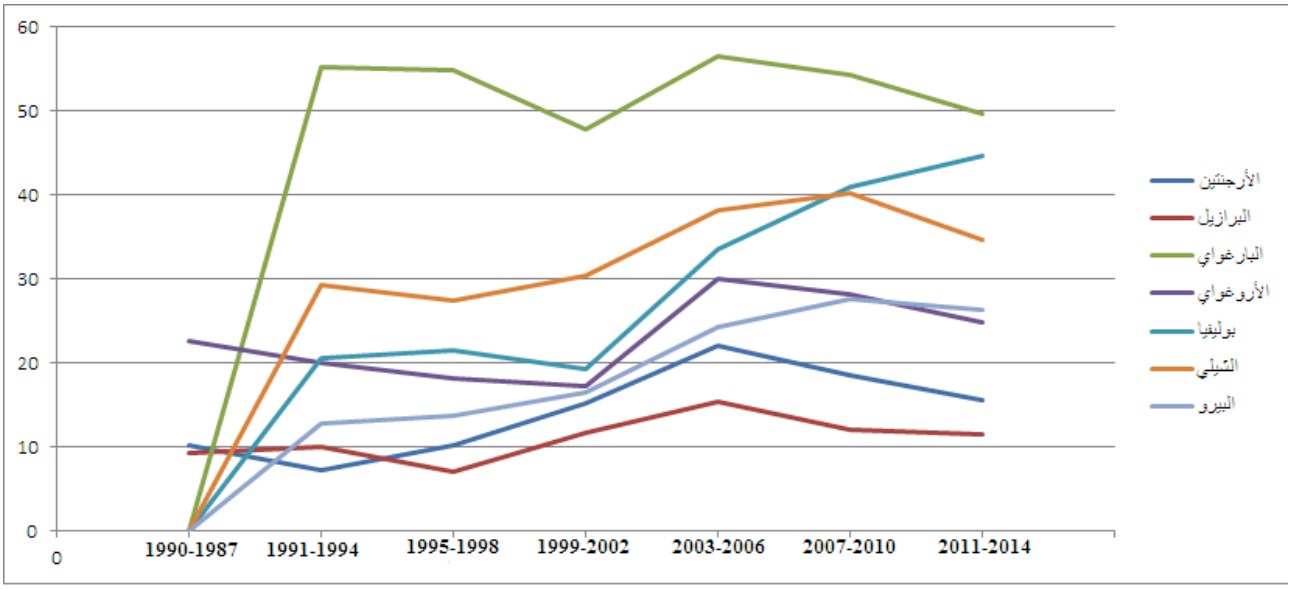

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (05)

من خلال بيانات الجدول(05) يتضح بأن صادرات دول الإتحاد في تزايد مستمر منذ انضمامها للتكتل، لكن هناك بعض الانخفاض شهدته خلال الفترة (2007-2014) (الملحق رقم 05) وذلك راجع للتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية 2008.

2- واردات سلع وخدمات دول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية خلال الفترة (1987-2014)

الجدول الموالي يوضح متوسط واردات سلع وخدمات دول إتحاد السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية خلال الفترة (1987-2014)

الجدول رقم (06): متوسط واردات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشترك لأمريكا الجنوبية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)

الوحدة(%من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات / الدول	1987-1990	1991-1994	1995-1998	1999-2002	2003-2006	2007-2010	2001-2014
الأرجنتين	6.25	8.52	11.72	11.72	15.42	15.07	14.65
البرازيل	6.1	8.77	9.3	12.97	12.4	12.2	13.3
البارغواي	-	48.5	50.62	36.72	44	48.15	46.65
الأوروغواي	18.17	19.37	19.6	19.3	28.47	29.17	26.92
بولبفيا	-	27.92	29.12	26.9	29.4	34.875	38.82
الشيلي	-	27.8	28.72	29.2	30.67	33.2	33.7
البيرو	-	15.92	19.05	18.2	19.47	24.05	24.82

المصدر: بيانات البنك الدولي 2016 على الموقع التالي:Http//databankalbankaldawli.org، تاريخ الاطلاع 2016/4/17(16:00)

الشكل رقم (04): متوسط واردات سلع وخدمات دول اتحاد السوق المشترك لأمريكا الجنوبية إلى دول العالم خلال الفترة (1987-2014)

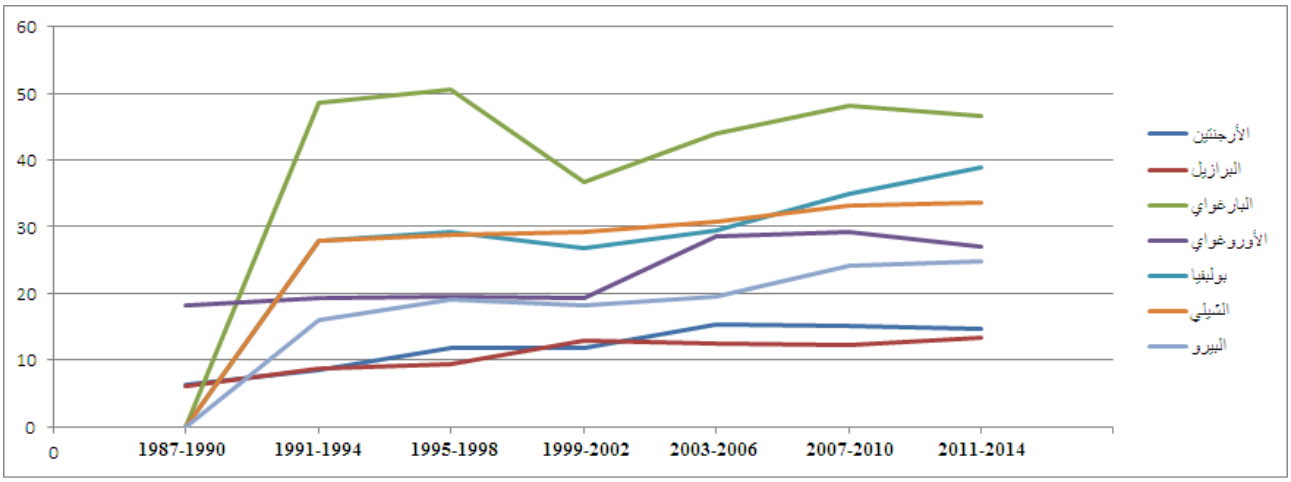

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (06)

من خلال بيانات الجدول رقم (06) نلاحظ زيادة في حجم واردات سلع وخدمات دول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية من دول العالم بعدا انضمامها للتكتل.

بالإضافة إلى التكتلات السابقة الذكر هناك العديد من التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم، نذكر منها " السوق المشتركة لأمريكا الوسطى" التي تضم كل من كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكارجوا. كما توجد أيضا السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، والذي يعرف بالكوميسا (comesa)والتي تكونت عام 1994.

ومن بين هاته التكتلات كلها نجد تكتل اقتصادي إقليمي يعد من أهم التكتلات الاقتصادية على مستوى العالم في الوقت الحالي، بحيث ضم عددا كبيرا من الدول كما مر بالعديد من المراحل حتى وصل إلى الإتحاد النقدي إذ تم وضع عملة موحدة يتم تبادلها بين مجموعة من الدول وتستعمل كعملية للمبادلات التجارية على مستوى العالم. هذا وقد أدى قيام هذا التكتل إلى ظهور انعكاسات على حركة التجارة الدولية. ومن خلال الفصل الثالث سيتم التطرق لهذا التكتل بالتفصيل كما سيتم توضيح ذلك الإنعكاس الذي تركه على حركة التجارة الدولية.

خلاصة الفصل:

يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي يعد من أرقى أساليب التعاون، وذلك باعتباره مسار مرحلي يهدف إلى توحيد الدول انطلاقا من البعد الاقتصادي، ومن خلال ما تم عرضه لا حظنا اختلاف التعاريف التي تم وضعها لمفهوم التكامل الاقتصادي وذلك باختلاف الفكر الاقتصادي.

وقد أصبحت ظاهرة التكامل الاقتصادي الأمر الشائع في كل أقطار العالم وذلك لعدة أسباب ودوافع اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية، لكن هناك العديد من الشروط يجب توفرها في الدول الأعضاء لنجاح هذا التكامل وتحقيق مجموعة من المزايا وتجنب التكاليف الناشئة عن الدخول في التكامل.

هذا وقد تعددت النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي واختلفت باختلاف الظروف المحيطة بها انطلاقا من النظرية الإتحادية أو الفيدرالية وصولا إلى النظرية الوظيفية بشقيها الأصلي والحديث.

وقد عرفت الساحة العالمية عدة تكتلات كمنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (nafta) ورابطة دول جنوب شرق آسيا asean، بالإضافة إلى السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية(mercosur) وغيرها الكثير، والتي ساهمت في زيادة حركة التجارة الدولية بين دول الأعضاء فيها بشكل كبير، وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي والذي سيتم التطرق إليه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث: قيام الإتحاد الأوروبي وانعكاسه على حركة التجارة الدولية

تمهيد:

المبحث الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: المبادرات التي سبقت إنشاء الوحدة الاقتصادية الأوروبية

المطلب الثاني: معاهدة روما والطريق إلى إقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

المطلب الثالث: الإتحاد النقدي الأوروبي

المطلب الرابع: الوحدة النقدية الأوروبية : (اليورو)

المبحث الثاني: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على حركة التجارة الدولية

المطلب الأول: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على تجارته مع دول العام

المطلب الثاني: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء

المطلب الثالث: تطور التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد إنشاء اليورو

المبحث الثالث: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين

المطلب الأول: المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين

المطلب الثالث: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي واليابان

خلاصة الفصل

تمهيد:

يمثل الإتحاد الأوروبي الذي يضم في عضويته 28 دولة نموذجا واقعيا لنجاح إستراتيجية التكامل الاقتصادي على صعيد القارة الأوروبية، إذ يعتبر من أهم التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا، فهو نتاج عملية اندماج وتكامل مازالت في أوج نشاطها وتفاعلاتها ولم تصل إلى نهاية غايتها، هذا الاندماج والتكامل الذي تم بين دول تختلف شعوبها عن بعضها البعض في اللغة والثقافة والتاريخ والقومية، كانت في الماضي تحارب بعضها بعضا مثل ما حدث خلال الحرب العالمية الأولى 1818-1914، وتكرر حدوثه خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945، ولكن إلى جانب هذه الاختلافات والخلافات يجمع بين هذه الدول الجوار والقيم والمثل السياسية التي باتت تواجهها على الصعيد العالمي، وتشحذ جهودها الأهداف الطموحة التي تسعى لتحقيقها ويأتي على رأسها هدف استكمال مقومات الوحدة الأوروبية التي تؤهل أوروبا كقوة دولية عظمى بوحدتها السياسية وتقدمها الاقتصادي والتكنولوجي وقوتها العسكرية.

هذا وقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة حتى وصل إلى مرحلة الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأمر الذي جعله من أكبر وأنجح التكتلات الاقتصادية في العالم، وقد كان لقيام وتطور هاته الكتلة انعكاسات وآثار عدة على حركة التجارة الدولية سواء فيما بين الدول الأعضاء أو فيما بين الإتحاد والدول غير الأعضاء.

المبحث الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

إن الأوضاع المتردية التي عاشتها أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية دفعت بعض الدول الأوروبية إلى التفكير في خطة للاندماج الاقتصادي من أجل مواجهة تلك الأوضاع وبالتالي فقد كانت عدة محاولات للاندماج والتكتل اختلفت من حيث درجة نجاحها.

المطلب الأول: المبادرات التي سبقت إنشاء الوحدة الاقتصادية الأوروبية

عرفت أوروبا خلال الفترة الممتدة ما بين 1945-1957 ظهور العديد من التجمعات الاقليمية والمنظمات الاقتصادية وذلك لتحقيق التنمية والتطور المنشود، وتعد هذه التجمعات والهيئات الاقتصادية كمبادرات لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

الفرع الأول: اتحاد البينلوكس Benelux

عملت الدول الأوروبية الثلاثة بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ على الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية فيما بينها، وتطبيق تعريفة جمركية موحدة إزاء الدول الأوروبية الأخرى وقد تم عقد معاهدة بموجب ذلك في 1944/9/5 والذي أطلق عليه اسم" اتحاد"" البينلوكس" Benelux والذي جاء بعد عدة محاولات جرت بعد الحرب العالمية الأولى والتي من أهمها دعوة الكونت النمساوي "كود ينهوف كاليجي" عام 1923 إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية لكن هاته المحاولات لم يكتب لها النجاح بسبب تنامي النزاعات بين بعض الدول الأوروبية.[1]

ومن أهم ما نشأ عن هذا الإتحاد أنه وضع عملية بناء اتحاد اقتصادي موضوع التجربة العملية ومنها ظهرت الحاجة إلى تجاوز تحرير التجارة، وإلى إزالة الاختلالات سواء في موازين المدفوعات أو سياسات الضرائب والأجور والأسعار، ومكن أيضا من العمل على تدارك الفوارق فيما بين الدول الثلاثة في العديد من المجالات الاقتصادية، وذلك بغية الوصول إلى مستويات متناسبة في مختلف المجالات.

[1] مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية- تخصص: اقتصاد دولي-، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير- قسم العلوم الاقتصادية-، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2013-2014، ص61.

الفرع الثاني: منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي "OECD"

في 5 جوان عام 1947، في جامعة هارفرد ألقى الجنرال مارشال وزير الخارجية الأمريكي، خطابه الشهير الذي فيه خطة كانت تحمل اسمه تهدف لوضع برنامج شامل لإعادة بناء أوروبا، وبناء عليه تم إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست في 16 أفريل 1948 ، وهي عبارة عن إطار متعدد الأطراف بين دول أوروبا، وتستند هذه المنظمة على مبدأ التعاون ويتم اتخاذ القرار بداخلها بالإجماع، وضمت في عضويتها كل من: النمسا، بلجيكا، فرنسا ، الدنمارك، اليونان، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، النرويج هولندا، البرتغال، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، وألمانيا الغربية، في عام 1948، وفي عام 1960 تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي حلت محل المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي، ووسعت بذلك عضويتها لتشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، استراليا، اليابان، نيوزيلندا، المكسيك التي انضمت سنة 1994، جمهورية التشيك سنة 1995 المجر سنة 1996، بولندا وكوريا الجنوبية سنة 1997 سلوفاكيا سنة 2000.استونيا و اسرائيل بالإضافة إلى تشيلي وسلوفينيا الذين انضموا سنة 2010[1].

الفرع الثالث: الجماعة الأوروبية للفحم والصلب "CECA"

تمثل معاهدة باريس التي تم التوقيع عليها في 18 أفريل 1951 بين ست دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا الإتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) اللبنة الأولى في طريق بناء الجماعة الاقتصادية الأوروبية[2]، وذلك تجسيدا للمشروع الذي أقره رئيس مكتب التخطيط الفرنسي" جان مونيه" وأقره "روبرت شومان" وزير الخارجية الفرنسي، وهذا المشروع الذي عرف "بمشروع شومان" 09 ماي 1950 كان يدعوا إلى إقامة منظمة تتجاوز سيادات الدول الأعضاء فيما بينها فيما يتعلق بالفحم والصلب وانتاجهما، مع إقامة سوق مشتركة لهذه المنتجات، بحيث يكون لكل مشترك في هذه السوق علاقات متساوية إزاء منتجات هذه الصناعة في أي مكان توجد فيه داخل السوق، و إلغاء أي تمييز يقع على هذه المنتجات بسبب الجنسية[3].

---

[1] المرجع السابق، ص ص62-63.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية -التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق-**، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص155.

[3] عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة** ، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان، ص ص40-41.

وبالتالي فلقد اتفقت الدول الست المذكورة سابقا على ايجاد حل حاسم للصراعات والخلافات حول مناجم الحديد وما يرتبط بها من صناعات ، والتي كانت أحد العوامل الرئيسية في نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية وارتأت هذه الدول أن التعاون فيما بينها في هذا المجال من شأنه أن يذيب الخلافات ويخفف من حدة الصراعات بينها.[1]

المطلب الثاني: معاهدة روما والطريق إلى إقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

بعد النجاح الذي حققته الجماعة الأوروبية للحديد والصلب، قامت الدول الأوروبية بالتفكير في توسيع التجربة لتشمل المجال الاقتصادي، وقد تم طرح مذكرة تدعو إلى إنشاء مؤسسات تكفل قيام الجماعة الاقتصادية الأوروبية، بحيث شكلت معاهدة روما الحجر الأساس لقيامها.

الفرع الأول: مضمون معاهدة روما

كادت تعقيدات الأمن والسياسة أن توقف مسيرة العملية التكاملية في أوروبا وتصيبها بالشلل الكامل رغم انطلاقتها الواعدة بقيام الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وخشي التيار الوحدوي من أن يؤدي فشل مشروع الجماعة الأوروبية للدفاع إلى إصابة أنصار الوحدة الأوروبية بالإحباط واليأس، ولذلك راحت الجهود لإعادة إحياء حركة التكامل والاندماج الأوروبي، وقد تم بذلك العودة إلى الجانب الاقتصادي لإصلاح ما أفسدته السياسة، وهذا من خلال تبني مشروعين جديدين سارا في اتجاهين متوازيين أحدهما يتعلق بالطاقة النووية والآخر بالسوق المشتركة أو الجماعة الاقتصادية الأوروبية.

وبدأت أولى الخطوات الجادة على هذا الطريق حين وافق مؤتمر وزراء خارجية الدول الست (فرنسا ألمانيا الإتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ) في يونيو 1955 من حيث المبدأ إلى إعادة تنشيط العملية التكاملية وذلك بغية تحقيق ثلاثة أهداف هي: بناء دعائم التكامل الاقتصادي وإقامة سوق مشتركة بالإضافة إلى تحقيق التعاون وتنسيق السياسات في المسائل الاجتماعية.

وشكل المؤتمر لجنة برئاسة البلجيكي "هنري سباك" لدراسة سبل تحقيق تلك الأهداف والتغلب على ما يعترضها من عقبات وإعداد مشروعات الاتفاقات اللازمة، وبعد جهود مضنية وعلى الرغم من الصعوبات والعقبات التي واجهت "لجنة سباك"، توصل المتفاوضون إلى حلول وسط لكافة الأمور الخلافية، فتم الاتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة بإلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء كلية خلال فترة زمنية تتراوح بين

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية –التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق–**، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص 155– 156.

12 و15 عاما تقسم على ثلاثة مراحل تنتهي بإقامة سوق مشتركة ثم سوق موحدة[1]، أما بالنسبة إلى عملية الاندماج في النواحي الاقتصادية والاجتماعية الأخرى أو في الطاقة النووية فقد أمكن الوصول إلى صياغات عامة مرضية ومرنة تسمح لأجهزة الجماعة بتحقيق الغايات المرجوة وفقا للمعدلات التي تتوافق وتطور الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية للجماعة، وبذلك أثمرت هذه المفاوضات بالتوقيع في 24 مارس 1957 على اتفاقية روما التي انبثقت عنها جماعتين أوروبيتين جديدتين وهما: الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) والجماعة الأوروبية للطاقة النووية، وقد دخلت اتفاقية روما حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958 لتبدأ مرحلة جديدة ومهمة في مسيرة حركة التكامل وللاندماج الأوروبي.[2]

الفرع الثاني: أهداف معاهدة روما

استهدفت معاهدة روما إقامة سوق مشتركة وتحقيق مزيد من التقارب بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بالإضافة إلى تشجيع التنمية للنشاطات الاقتصادية وزيادة الاستقرار ورفع مستوى المعيشة[3]، وذلك من أجل تحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيما يلي:[4]

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها؛
- إيجاد تعريفة مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء واتباع سياسة تجارية مشتركة اتجاهها؛
- إزالة العقبات التي تعترض انتقال الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- إيجاد سياسة زراعية مشتركة؛
- وضع نظام يكفل عدم تعرض المنافسة للتشويه داخل السوق المشتركة؛
- اتخاذ إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعات الدول الأعضاء؛
- إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسع الاقتصادي للجماعة؛

---

[1] عمر حسين، **الجات والخصخصة- الكيانات الاقتصادية الكبرى**-، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002، ص 37.

[2] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص ص 33- 34.

[3] عادل بلجبل، **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي – دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد دولي-،غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، بدون سنة، ص 22.

[4] عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 123.

– توحيد أسس التجارة الخارجية والنظم النقدية والعمالية والاجتماعية للدول الأعضاء.

الفرع الثالث: تعديلات معاهدة روما

خضعت معاهدة روما لمعاهدات أخرى معدلة لها، حيث لم تتمكن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية حتى منتصف الثمانينات من تحقيق سوق موحدة بين الدول الموقعة على اتفاقية روما سنة 1957، حيث لم تكتمل الوحدة الجمركية بين الدول الأعضاء ولم يتم تحرير انتقال عنصري العمل ورأس المال بين هذه الدول[1]، الأمر الذي دفع حكومات الدول الأوروبية إلى تعديل اتفاقية روما، إذ تم التوقيع على اتفاقية دمج الهيئات التنفيذية للمنظمات الثلاث (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، جماعة الفحم والصلب، الجماعة الاقتصادية الأوروبية) وذلك في 1965/3/27 بحيث شكلت هاته المنظمات الثلاث ما يسمى "المجموعة الاقتصادية الأوروبية" والتي أصبحت سارية المفعول منذ عام 1969، وفي 1970/1/1 بدأت دول المجموعة الأوروبية الاتجاه نحو التعاون السياسي الأوروبي أي انتهاج سياسة خارجية موحدة، وفي 1970/4/21 صدر قرار بتمويل المجموعة الأوروبية عن طريق موارد مالية خاصة بها بدلا من نظام الحصص المحددة المفروضة على الدول الأعضاء، أما في 1983/1/1 حصلت المجموعة الأوروبية على الصلاحية الكاملة لرسم سياسة تجارية موحدة للدول الأعضاء، وانضمت كل من الدانمارك وبريطانيا وإيرلندا إلى المجموعة لتصبح تسعة أعضاء.[2]

هذا وقد جرى تعديل آخر لاتفاقية روما بما يتلاءم وإنشاء السوق الأوروبية الموحدة وذلك بتاريخ 17 و28 فيفري 1986 في لوكسمبورغ ولاهاي إذ تم التوقيع على وثيقة العقد الأوروبي الموحد والتي أصبحت سارية المفعول اعتبارا من جوان 1987، وأكدت الوثيقة على ضرورة التكامل بين الدول الأعضاء بحيث تكون جميعها سوقا واحدة أطلق عليها "السوق الداخلي" مع التأكيد على حرية حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال.[3]

---

[1] محمد عادل قصري، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي**–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 75.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة– اليورو– والسوق العربية المشتركة– الواقع والطموح**–، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص ص 13– 14.

[3] عبد الرحمان روابح، مرجع سبق ذكره، ص 34.

وتعتبر التعديلات التي تم إدخالها على معاهدة روما من خلال معاهدة ماستريخت من أهم التعديلات بحيث ختمت مرحلة إقامة السوق الموحدة ،ووضعت أهدافا جديدة للاتحاد الأوروبي[1]. وهدا ما سنلاحظه من خلال المطلب الثالث.

الفرع الرابع: توسيع عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بناء تكاملها الاقتصادي بست دول، فأنجزت اتحادها الجمركي تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، كما نجحت في اتباع سياسة زراعية مشتركة من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية، والعمل على استقرار الأسواق الزراعية وضمان مستوى عادل لمعيشة السكان الزراعيين بزيادة دخولهم الفردية ووضع أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين.

الجدير بالذكر أن التكامل الاقتصادي الأوروبي إلى جانب اتخاذه شكل التكامل الرأسي*، فإنه انتهج التكامل الأفقي وذلك بقبول أعضاء جدد داخل الجماعة الأوروبية والذي تم على النحو التالي:[2]

المرحلة الأولى: طلبت كل من بريطانيا والدانمارك وإيرلندا سنة 1961 ثم النرويج سنة 1962، وقد رفض طلبهم بعد مفاوضات دامت سنتين، وكررت الدول الأربعة التقدم بطلب الانضمام في عام 1967 ورفض الطلب للمرة الثانية، واستمر الوضع دون تغيير إلى أن تم التوصل لإنهاء ناجح لمفاوضات الانضمام بموجب اتفاقية بروكسل في 22 جانفي 1973، حيث وقعت كل من بريطانيا وإيرلندا والنرويج والدانمارك معاهدة الإنضمام إلى الجماعة، ولكن النرويج لم تمض قدما في الإنضمام إلى الجماعة، وهذا يعني أن السوق الأوروبية المشتركة ذات الدول الأعضاء التسع أصبحت تستحوذ على 40% من التجارة العالمية، كما زاد عدد السكان في الجماعة من 186 مليون نسمة سنة 1957 إلى 253 مليون نسمة سنة 1972؛

المرحلة الثانية: شهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع في عقد الثمانينات عندما انضمت اليونان في سنة 1981 والتي كانت منتسبة إلى الجماعة منذ أكثر من 20 عاما، وفي سنة 1986 توسعت عضوية الجماعة بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال لتصبح 12 دولة؛

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11سبتمبر**، مرجع سبق ذكره، ص 123.

*التكامل الرأسي: وهو على النحو الذي رسمته نظرية التكامل الاقتصادي والتدرج من منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الجمركي، ...وصولا إلى الإتحاد الاقتصادي التام.

[2] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة–**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التخطيط – ،غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006– 2007، ص ص 43– 44.

المرحلة الثالثة: كانت في عقد التسعينات من القرن الماضي انضمت ثلاث دول وهي النمسا وفنلندا والسويد وذلك في أفريل 1995، ليصل عدد الأعضاء 15 دولة عضو.

وقد تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي استكمالا لمقومات السوق الأوروبية المشتركة، والذي يهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وكذلك صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات ومناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء طبقا لاتفاقية روما.

أما زيادة الدعوة لحرية انتقال رؤوس الأموال والخدمات المالية مع بداية الثمانينات تم تطوير السوق بإنشاء الإتحاد الأوروبي 1985، وفي عام 1986 تم تطوير اتفاقية روما بإصدار الميثاق الأوروبي الموحد وأصبحت التعديلات سارية المفعول ابتداء من 1987، وفي عام 1990 انتهت المرحلة الأولى للوحدة النقدية وفي عام 1992 تم توقيع اتفاقية ماستريخت التي تم بمقتضاها تحويل الجماعة الأوروبية إلى الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: الإتحاد النقدي الأوروبي

استغرقت المحاولات الرامية إلى توحيد السوق الأوروبية فترة زمنية طويلة امتدت عبر مراحل متباينة كانت الجماعة الأوروبية تكتشف في نهاية كل منها أن الوصول إلى نهاية الطريق ما زال طويلا، فما إن اكتملت معالم الإتحاد الجمركي وظهرت ملامح واضحة لسوق أوروبية مشتركة حتى بدأ يتضح أن الإنجازات التي تحققت ما تزال مهددة من ناحية تقلبات سعر الصرف واختلاف سعر الفائدة، التي كانت تحت سيطرة الدول الأعضاء، وبدون تدخل من جانب مؤسسات العمل الأوروبي المشترك، ولكن ما إن وصلت الجهود الرامية إلى توحيد السوق إلى وضع غير قابل للاستمرار حتى بدأ العمل على إنشاء نظام نقدي أوروبي موحد يضمن استقرار أسعار الصرف.

ومن أجل استكمال الخطوات نحو الوحدة عقدت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية مؤتمر قمة في 7 فيفري 1992 بماستريخت (هولندا) لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما والتوقيع على اتفاقية جديدة لإنشاء الإتحاد النقدي الأوروبي والتي سميت باتفاقية ماستريخت.

الفرع الأول: مضمون اتفاقية ماستريخت

تتضمن هذه الاتفاقية النقاط التالية:[1]

– إقامة أوروبا الموحدة على شكل اتحاد فيدرالي يشمل 340 مليون مستهلك هم عدد سكان دول المجموعة الأوروبية؛

– تحقيق السوق الداخلية؛

[1] سمير صارم، **اليورو**، دار دمشق للنشر، سوريا، 1999، ص ص 91– 92.

– تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، وما يرتبط ذلك من مؤسسات كالبنك المركزي الأوروبي الموحد؛

– تحقيق سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة؛

– إعطاء جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

وتشير المادة الثانية من الاتفاقية أن الهدف منها هو إنشاء سوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي وذلك عن طريق توحيد السياسات والأنشطة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي مع توسيع نطاق العمالة والحماية الاجتماعية، وتتضمن الاتفاقية تنظيم كافة نواحي الحياة تشريعيا واجتماعيا.

أما بخصوص السياسة النقدية فتشير المادة 105 من الاتفاقية إلى أن هدف نظام البنوك المركزية الأوروبية هو العمل على استقرار الأسعار وتدعيم السياسة الاقتصادية لدول الجماعة ومنحته الاتفاقية لذلك الاستقلالية الكاملة عن السلطات الوطنية الأوروبية.

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية فقد حرصت الاتفاقية على تأمين التنسيق الجيد بين السياسات المالية لحكومات الدول الأعضاء للمساعدة على إيجاد مزيج مناسب بين سياساتها الاقتصادية وهذا أمر ضروري من وجهة نظر السياسة النقدية ونظرا لوجود مجموعة من الميزانيات الوطنية كان من الضروري ممارسة رقابة دقيقة متبادلة وتنسيقا بين مختلف السياسات المالية في اقتصاديات الدول الأعضاء.[1]

الفرع الثاني: مراحل التحول إلى الوحدة النقدية الأوروبية

تضمنت اتفاقية ماستريخت ثلاث مراحل للتدرج نحو الوحدة النقدية الأوروبية يمكن ذكرها فيما يلي:[2]

أولا: المرحلة الأولى

تبدأ من جويلية 1990 وتمتد حتى نهاية سنة 1993، وتم إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ما بين الدول الأعضاء تمهيدا للوصول إلى سوق أوروبية مشتركة مع نهاية سنة 1993، بالإضافة إلى العمل على تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية وزيادة التعاون بين الهيئات العامة؛

ثانيا: المرحلة الثانية

وتمتد من نهاية سنة 1994 إلى نهاية سنة 1998، وتم خلالها إعداد واعتماد النظام الأوروبي للبنوك المركزية قبل 1 جويلية 1998، بما في ذلك وضع معايير لتقارب السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الأوروبية وتحديد شروط الانضمام إلى العملة الموحدة؛

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الوحدة النقدية الأوروبية – الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية –** ، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998، ص 77.

[2] محسن الخضيري، **اليورو – الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة**–، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002، ص 88.

ثالثا: المرحلة الثالثة

بدأت هذه المرحلة مع اعتماد "اليورو" بشكل فعلي كعملة رسمية في بداية عام 1999، وذلك من طرف إحدى عشرة دولة من أصل خمسة عشرة من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بعد أن احتفظت بريطانيا لنفسها بحق عدم الانضمام، ثم التحق في بداية سنة 2001 اليونان ليصبح العضو الثاني عشر في نظام اليورو باعتبار أنه حقق شروط ومعايير الانضمام للعملة الأوروبية، وفي الفاتح من جانفي 2015 أصبح عدد دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي تسعة عشر دولة بانضمام ليتوانيا، أما الدول غير المنظمة لليورو فهي تنقسم ما بين دول لم تستوفي شروط الانضمام المحددة في معاهدة ماستريخت وبين دول لها أسبابها الخاصة في الاحتفاظ بعملتها في التداول مثل بريطانيا وسويسرا التي تلتزم الحياد دوما في الشؤون العالمية.

الفرع الثالث: معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية طبقا لاتفاقية ماستريخت

حددت معاهدة ماستريخت Maasstrichttreaty الشروط الخاصة لبدء المرحلة الثالثة للوحدة النقدية Monetary union وأطلقت عليها اسم معايير الوفاق Convergence criteria وتشمل ما يلي:[1]

أولا: استقرار الأسعار

يجب ألا يتجاوز متوسط معدل التضخم 1.5% على مدى عام واحد قبل المرحلة النهائية، وذلك من النسبة الخاصة بأفضل ثلاث دول أعضاء من حيث الأداء؛

ثانيا: استقرار التمويل الحكومي

وفي هذا الخصوص تعمل الدول الأعضاء على عدم حدوث وإظهار أي عجز زائد، والعجز الزائد يحدث عندما يمثل العجز في الميزانية أكثر من 3% من الناتج المحلي، أو عندما تتجاوز الديون الحكومية الإجمالية نسبة 60% من الناتج المحلي الإجمالي؛

ثالثا: أسعار الصرف

يجب أن تحترم الدول الأعضاء هوامش التقلب العادية 2.25% في عام 1992) التي حددها النظام النقدي الأوروبي بخصوص سعر الصرف دون إحداث تقلبات شديدة لمدة سنتين على الأقل، أيضا لا يجب

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص ص 153- 154.

أن تقوم أي دولة من الدول الأعضاء بتخفيض قيمة عملتها ضد عملة أي دولة من الدول الأعضاء خلال نفس الفترة؛

رابعا: مراقبة أسعار الفائدة

يجب ألا يتجاوز متوسط أسعار الفائدة الإسمية طويلة الأجل أكثر من 2% من أسعار الدول الأعضاء الثلاثة التي سجلت أفضل نتائج لاستقرار سعر الفائدة وذلك خلال فترة زمنية لا تتعدى عام واحد.

الفرع الرابع: مؤسسات الإتحاد الأوروبي

يتكون الإتحاد الأوروبي من مجموعة مؤسسات تسهر على حسن التنسيق بين الدول وتشريعاتها يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

أولا: المجلس الأوروبي

هو عبارة عن هيئة استشارية تهتم بالأمور السياسية والقضايا المتعلقة بالمجموعة، والسياسة الخارجية، يتكون من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإتحاد، وله حق إصدار وسن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوروبية؛

ثانيا: البرلمان الأوروبي

ويعتبر الهيئة التشريعية بالنسبة لإقرار المسائل المتعلقة بالسوق الداخلية والموازنات، والنظر في مسائل انضمام دول جديدة للمجموعة الأوروبية وقد تم انتخابه مباشرة عام 1979، وتعتبر سلطاته استشارية إلا في حالتين هما:

- إقرار ميزانية الجماعة الأوروبية؛
- حق سحب الثقة من أعضاء الهيئة التنفيذية للجنة الأوروبية.

حيث يمارس في الحالتين سلطات غير مباشرة في صنع القرار في الجماعة الأوروبية؛

ثالثا: اللجنة الأوروبية المشتركة (المفوضية العامة)

مهمتها الإشراف على تطبيق القوانين والاتفاقيات التي تصدر عن المجلس الوزاري، كما تتمتع بسلطة اتخاذ القرارات الخاصة بها تنفيذا للمعاهدة، وتحدد سياسة المجموعة وتعمل على تنفيذها، فهي الجهاز

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 21- 24.

التنفيذي للجماعات الأوروبية، ولها حق تقديم اقتراحات بمشروعات القوانين سواء من تلقاء نفسها أو بتكليف من المجلس الأوروبي؛

رابعا: المجلس الوزاري (القمة الأوروبية)

ويمثل سلطة القرار النهائي، يقوم باتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشترك للمجموعة؛

خامسا: محكمة العدل الأوروبية

هي عبارة عن الجهاز القضائي للاتحاد الأوروبي، تراقب شرعية القرارات والأوامر والتوصيات التي يتخذها كل من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية، وتعد المرجع النهائي الذي يبث بالشكاوي والدعاوي والخلافات بين أعضاء المجموعة، وتعمل على فض النزاعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء أو مؤسساتها وأفرادها؛

سادسا: مجلس المدققين (دائرة أو جهاز المحاسبات)

ويضم عضو واحد من كل دولة، ويختص بعملية المراقبة المالية لهيئات المجموعة الأوروبية، ويتولى مسؤولية مصروفات وإيرادات المجموعة؛

سابعا: بنك الاستثمار الأوروبي: هو عبارة عن الجهاز النقدي والمصرفي للاتحاد، ويتألف من الدول الأعضاء، ويتولى دراسة المشاريع وتمويلها على مستوى دول الإتحاد أو غيرها؛

ثامنا: المجلس الاقتصادي والاجتماعي: ويمثل اتحادا بين اتحادات الصناعة وغرفة التجارة للدول الأعضاء في الإتحاد، وله سلطات استشارية في عملية صنع القرار على مستوى هيئات الإتحاد؛

تاسعا: المصرف المركزي الأوروبي: تأسس المصرف المركزي الأوروبي في مرحلة متأخرة من تطور الجماعة الأوروبية، بعد أن دخلت عملية التكامل والاندماج مرحلة حاسمة بقرار توحيد العملات الأوروبي وإصدار عملة أوروبية موحدة هي اليورو، والهدف الأساسي لهذا البنك هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة، ويشكل البنك المركزي الأوروبي مع البنوك المركزية الأوروبية التي تبنت اليورو منظومة موحدة تسمى منظومة البنوك المركزية الأوروبية، فتقوم البنوك بدورها ولكن بالتنسيق مع البنك المركزي الأوروبي الذي يعتبر هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية.

المطلب الرابع: الوحدة النقدية الأوروبية: (اليورو)

إن اليورو كعملة موحدة لدول الإتحاد الأوروبي، وكعملة دولية جديدة عرفت مراحل عديدة سواء من ناحية الإصدار أو من ناحية وصولها لجيوب الأوروبيين، هاته المراحل أو المحطات حددتها اتفاقية ماستريخت من خلال شروط ومعايير يجب على الدول الأعضاء الإيفاء بها، كما وضعت الاتفاقية إجراءات قانونية خاصة بالانتقال إلى العملة الموحدة «اليورو».

الفرع الأول: الخطوات التنفيذية للتحول إلى الوحدة النقدية الأوروبي (اليورو)

تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على ثلاث مراحل حتى يصل اليورو إلى جيوب الأوروبيين وهي:[1]

أولا: المرحلة الأولى : من ماي 1998 إلى جانفي 1999

تم خلال هذه المرحلة تحديد الدول الأعضاء التي تحقق معايير التقارب لتبني عملة اليويو، كما تم انشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي سنة 1998، وقامت الدول الأعضاء بإجراء بعض التعديلات التشريعية والمصادقة على تشريعات التحول إلى اليورو، كما تم اتخاذ الترتيبات الخاصة بصك الوحدات المعدنية وإصدار أوراق البنكنوت لليورو؛

ثانيا: المرحلة الثانية: من جانفي 1999 إلى جانفي 2002

في بداية هذه المرحلة تم ميلاد اليورو وتحديد أسعار صرف العملات المشاركة بالنسبة لليورو بصفة نهائية، وتم استخدامه كوحدة حسابية فقط دون أن يكون عملة ورقية حقيقية في التداول، واستخدمت في تسوية المعاملات بين المصارف وفي البورصة، وتم إصدار السندات الحكومية خلال هذه المرحلة باليورو، كما تم التحول بصفة جزئية إلى اليورو واختياري، وأطلق عليها مرحلة التعامل المزدوج، إذ كان من الممكن استخدام اليورو أو العملة الوطنية، وتم صك القطع المعدنية في سبتمبر 2001 ثم الأوراق النقدية في ديسمبر 2001 والتي وضعت في البنوك ومكاتب البريد، ووجهت الاستعمال اليومي عن طريق الموزعات الأوتوماتيكية، وتقرر خلالها أن يبدأ البنك الأوروبي بمباشرة مهامه في رسم السياسة النقدية، وأن تقوم البنوك المركزية الأوروبية بتحويل كافة أعمال السوق النقدية إلى عملة اليورو؛

---

[1] مصطفى كامل، **العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية– مع التركيز على حالة مصر** – ،المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السابعة، العدد 23، 2009، العراق، ص ص: 8–9.

ثالثا: المرحلة الثالثة: من جانفي 2002 إلى 30 جوان 2002

وتم خلال هذه المرحلة طرح القطع المعدنية والأوراق النقدية باليورو للتداول في الحياة اليومية للدول الأعضاء بالإتحاد النقدي الأوروبي، على أن تسحب العملات الورقية والقطع المعدنية الوطنية للدول المشاركة في اليورو، وبذلك تقوم الدول الأعضاء بدفع الأجور وتحديد الأسعار وتسديد الضرائب باليورو، وبذلك يصبح اليورو العملة المتداولة في أرجاء الإتحاد الأوروبي عام 2002.

الفرع الثاني: الدول المنظمة للاتحاد النقدي

في سنة 1988 وخلال اجتماع المجلس الأوروبي، تم تحديد الدول التي استوفت شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية حيث اختيرت 11 دولة من أصل 15 لتكوين الإتحاد الأوروبي وتضم كل من: فرنسا، ألمانيا إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، ايرلاندا، فندلندا، هولندا، النمسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، بينما بقيت أربع دول لم تنضم وهي: الدانمارك، السويد، بريطانيا، اليونان ثم بدأت الدول في الانضمام كما يلي: [1]

- إنضمام اليونان في 01 جانفي 2001، لتصبح 12 دولة؛
- إنضمام سلوفينيا في 01 جانفي 2007، لتصبح الدولة الثالثة عشر في منطقة اليورو؛
- إنضمام كل من قبرص وما لطا في 01 جانفي 2008؛
- إنضمام سلوفاكيا في 01 جانفي 2009؛
- إنضمام استونيا في 01 جانفي 2001؛
- إنضمام لاتيفيا في 01 جانفي 2014، ليصبح عدد دول من أصل 28 دولة في الإتحاد الأوروبي.[2]

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] موقع الجزيرة:www.**aljaeera**.net، تاريخ الاطلاع :2016/4/25(10:24)

المبحث الثاني: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على حركة التجارة الدولية

لقد كان لقيام الإتحاد الأوروبي آثار وانعكاسات على المبادلات التجارية ليس بين الدول الأعضاء فقط، وإنما مع بقية دول العالم أيضا.

المطلب الأول: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على تجارته مع دول العالم

الجدول رقم(07): تطور تجارة الإتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال الفترة(1958-2015)

(الوحدة مليار إيكو/ يورو)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1958	15.3	15.7	0.3-
1960	19,2	19,3	0,1-
1970	44,8	45,6	0,8-
1979	191,9	217,3	25,5-
1980	220,7	269,7	49,0-
1981	266,3	303,8	37,5-
1985	386,3	399,5	19,5 -
1986	344,6	336,8	7,8
1987	339,5	340,5	1,0 -
1988	364,5	389,5	24,9 -
1989	415,0	450,0	35,0 -
1990	416,9	463,5	46,6 -
1991	424,9	495,1	70,2 -
1992	438,0	490,3	52,3 -
1993	487,5	487,4	0,1
1994	541,6	538,6	3,0
1995	573,3	545,3	28,0
1996	626,3	581,0	45,3
1997	721,1	672,6	48,6
1998	733,4	710,5	22,9
1999	760,2	779,8	19,6 -
2000	942,0	1.033,4	94,4 -

42,6 -	1.028,4	985,8	2001
8,1	989,1	997,3	2002
13,1 -	992,7	979,6	2003
63,1 -	1.032,4	969,3	2004
112,1 -	1.183,5	1.071,4	2005
172,2 -	1.356,1	1.183,9	2006
194,5 -	1.435,0	1.240,6	2007
255,1 -	1.565,0	1.309,9	2008
109,6 -	1.206,8	1.097,2	2009
159,9 -	1.509,1	1.349,2	2010
172,5 -	1.726,7	1.554,2	2011
110,7 -	1.795,0	1.684,3	2012
44,7	1.687,3	1.736,6	2013
11,1	1.691,9	1.703,0	2014
64,2	1.726,5	1.790,7	2015

Source: *External & intra-Eutrade,statistical yearbook1958-2010,Eurostat2011,p:14,16.

*EUROSTAT External and intra-EU trade

على الموقع: www.**knoema**.com ، تاريخ الاطلاع :2016/4/4(15:24)

الشكل رقم (05): تطور تجارة الإتحاد الأوروبي مع بقية دول العالم خلال الفترة(1958-2015)

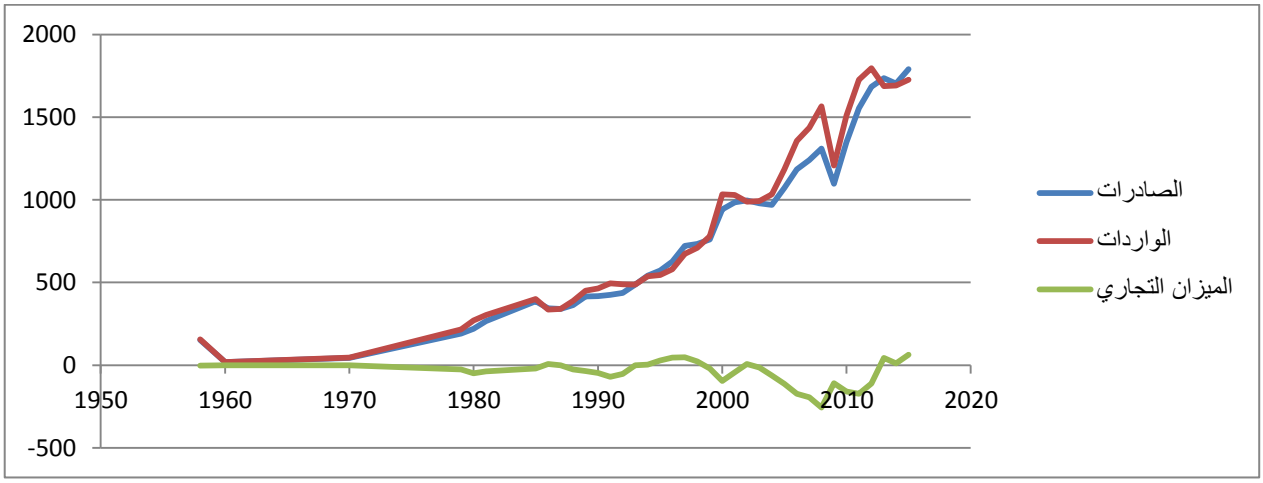

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (04)

من خلال الجدول رقم(07) نلاحظ زيادة في حجم التجارة الدولية للمجموعة الأوروبية مع الدول غير الأعضاء، حيث بلغت قيمة الصادرات سنة 1958(15.3 مليار إيكو) بينما بلغت قيمة الواردات(15.7 مليار إيكو)، واستمر بذلك حجم التجارة الدولية بالتزايد بشكل ملحوظ مع تزايد انضمام الدول الأوروبية للجماعة حيث بلغت قيمة الصادرات سنة 1980 حوالي (220.7مليار إيكو)، بينما بلغت قيمة الواردات في نفس السنة (269.7 مليار إيكو) وذلك مع توسع عضوية الجماعة إلى تسعة أعضاء (مجموعة الستة التي تضم: فرنسا، ألمانيا الإتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، بالإضافة إلى انضمام كل من المملكة المتحدة، إيرلندا، الدنمارك في 22جانفي 1973) ، ومع انضمام اليونان في 23 مارس 1981 وأصبحت المجموعة تضم عشرة أعضاء زاد حجم التجارة الدولية وبلغت قيمة الصادرات سنة1985 (386.3 إيكو) بينما كانت قيمة الواردات في حدود(399.5 مليار إيكو) أما خلال سنة 1994 وزيادة عدد الدول الأعضاء في المجموعة بحيث أصبحت تضم اثني عشرة دولة،

وذلك بانضمام كل من إسبانيا والبرتغال في 01جانفي 1986 زادت صادرات المجموعة حيث بلغت (541.6 مليار إيكو) وبلغت قيمة الواردات(538.6 مليار إيكو)، ومع توسع العضوية إلى خمس عشرة دولة بانضمام كل من النمسا، فلندا، السويد في 1 جانفي 1995 استمر حجم التجارة الدولية في التزايد إلى أن بلغت قيمة الصادرات سنة2003 (979.6 مليار يورو) وقيمة الواردات حوالي(992.7مليار يورو) وبانضمام كل من التشيك، ليتوانيا، إستونيا، المجر، بولندا، لاتفيا، سلوفاكيا، مالطا وقبرص في 01 أفريل 2004 زاد حجم الصادرات إلى أن بلغ سنة 2006 قيمة (1183.9 مليار يورو) بينما كانت قيمة الواردات في حدود (1356.1 مليار يورو)، هذا وقد سجلت صادرات الإتحاد زيادة ملحوظة كذلك بعد انضمام كل من بلغاريا ورومانيا في 1 جافني 2007 بحيث أصبحت تقدر بـ(1349.2 مليار يورو) وقدرت قيمة الواردات بـ(1509.1 مليار يورو) وذلك سنة 2010.

ومع انضمام كرواتيا في 1جويلية 2013 زاد حجم صادرات الإتحاد ليبلغ سنة 2015(1790.7 مليار يورو) بينما بلغت الواردات(1726.5مليار يورو).

وبالتالي يمكن القول بأن التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي مع دول العالم في تزايد مستمر منذ سنة 1958، وتتناسب طرديا مع زيادة عدد الدول الأعضاء في الإتحاد.

أما ما يلاحظ من خلال بيانات رصيد الميزان التجاري للاتحاد أنه ومع زيادة عدد الدول الأعضاء في الإتحاد يزداد العجز في الميزان التجاري ماعدا الفائض الذي حققه خلال الفترة (1993–1998) وكذلك سنة 2002، أي أن صادرات الإتحاد أقل من وارداته من العالم الخارجي في أغلبية السنوات وبالتالي فإنه يمكن القول بأن صادرات الإتحاد إلى دول العالم تعتبر أقل منها بين دول الإتحاد، أي بمعنى تحول صادرات

الإتحاد إلى السوق الأوروبية الداخلية، أما فيما يخص الواردات وبالنظر إلى أنه من الصعب الحصول عليها من دول الإتحاد يتم اللجوء إلى العالم الخارجي لتلبيتها.

الشكل رقم(06): مساهمة دول الإتحاد (28 دولة) في التجارة الداخلية والدولية للاتحاد الأوروبي سنة 2015. (مجموع الصادرات والواردات بالنسبة لمجموع التجارة(%))

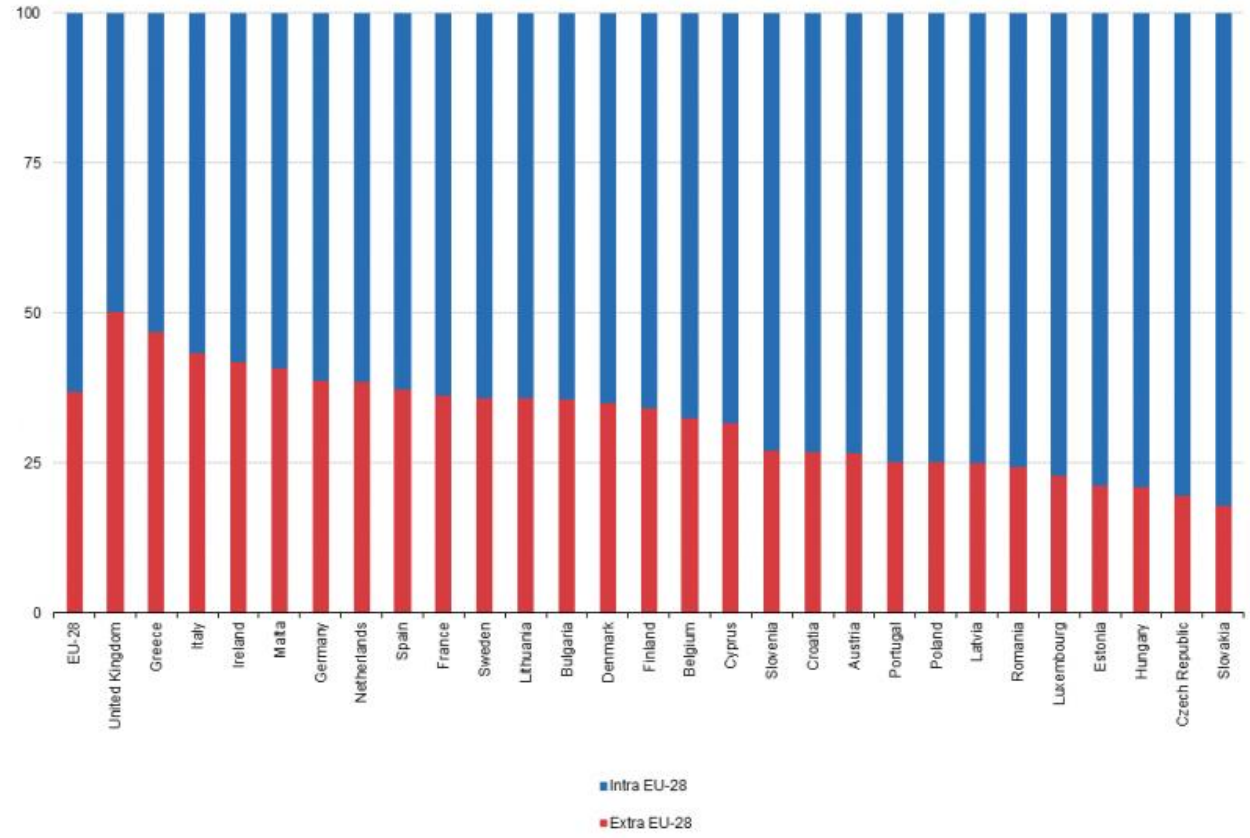

Source: Eurostat (online data code: ext_lt_intratrd)

Source : www.**europa**.eu, .(11:24)2016/4/30 تاريخ الاطلاع:

من خلال الشكل رقم (06) نلاحظ بأن نسبة مجموع الصادرات والواردات الأوروبية مع بقية العالم أقل منها بين دول الإتحاد(التجارة البينية) ، مما يعني بأن التجارة البينية للاتحاد الأوروبي تحتل النسبة الأكبر من مجموع التجارة الدولية، هذا وتحتل بريطانيا النسبة الأكبر من حيث التجارة الدولية مع بقية دول العالم حيث تقدر بـ 50%، أما سلوفاكيا فتحتل النسبة الأقل من حيث التجارة الدولية مقارنة ببقية دول الإتحاد، حيث سجلت أقل من 25%.

المطلب الثاني: انعكاس قيام الإتحاد الأوروبي على التبادل التجاري ما بين الدول الأعضاء

يقاس نطاق الإقليمية the extent of Regionalisme بمساهمة التجارة البينيةIntra trade للدول أعضاء المنطقة التكاملية في إجمالي تجارته الدولية سواء في جانب الصادرات أو جانب الواردات، ويؤخذ مؤشر زيادة مساهمة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة الدولية للدول الأعضاء كدليل على إنعكاس الإقليمية على تدفقات التجارة.[1]

وسيتم من خلال هذا المطلب تبيان الإنعكاس الذي تركه قيام الإتحاد الأوروبي على حركة التجارة بين الدول الأعضاء فيه.

الجدول رقم(08): تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1958-2015)

(الوحدة:%)

السنة	الصادرات	الواردات
1958	38.2	36.6
1960	42.9	41.0
1965	50.7	48.5
1970	54.9	53.9
1973	56.3	57.2
1974	52.7	51.7
1975	49.4	48.3
1978	52.4	51.6
1980	49.9	47.8
1981	50.6	47.6
1984	51.7	49.7
1985	56.0	59.5
1986	56.7	57.0
1989	54.7	57.2
1992	61.4	58.2
1994	56.4	55.2
1995	62.4	61.0
1998	60.3	58.6
2001	67.9	64.4
2002	68.3	65.9
2003	69.1	66.2

[1] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص169.

66.2	68.8	2004
64.6	68.0	2005
64.0	68.6	2006
64.3	68.5	2007
62.7	67.7	2008
63.5	66.9	2009
61.9	65.4	2010
61.5	64.5	2011
60.7	62.7	2012
62.1	62.0	2013
62.8	63.3	2014
63.3	63.2	2015

Source:* External & intra-EU trade,statical yearbook 1958-2010,Eurostat 2011,p:14,16

*EUROSTAT External and intra-EU trade,

على الموقع: www.**knoema**.com ، تاريخ الاطلاع :2016/4/30(11:24).

الشكل رقم (07): تطور نسبة التجارة البينية إلى التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2015-1958)

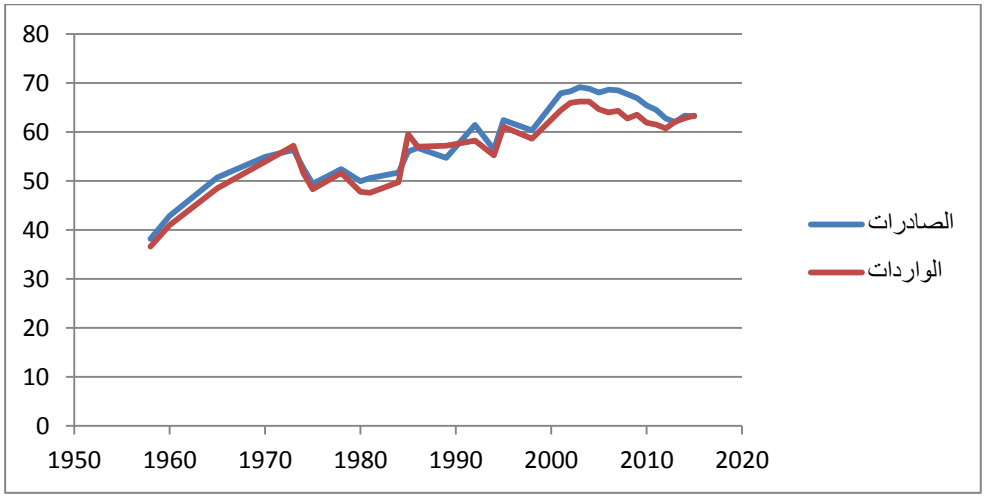

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ بأن صادرات دول الإتحاد الأوروبي فيما بينها في ارتفاع مستمر منذ سنة 1958، وكذلك الأمر بالنسبة للواردات حيث وصلت كل من نسبة الصادرات ونسبة الواردات على التوالي سنة197452.7 % و51.7 % من إجمالي التجارة الدولية لتشهد بعد ذلك بعضا من التراجع سنوات(1974-1977) وذلك راجع إلى اختلال في هيكل الأسعار لاسيما أسعار المواد الأولية والطاقة

وأسعار السلع المصنعة، نتيجة الحرب بين العرب وإسرائيل سنة 1973، وتحول السياسة الإقليمية للاتحاد في تحويل مبالغ ضخمة لخلق وظائف وإنشاء البنية التحتية في المناطق الأكثر فقرا .

هذا وقد استعادت نسبة الصادرات وكذلك الواردات سابق مستواها سنة 1978 لتشهد بعد ذلك نوعا من الاستقرار حتى سنة 1989، ثم عاودت الارتفاع سنة 1992حيث بلغت نسبة الصادرات 61.4%والواردات بنسبة 58.2%ثم انخفضت بعض الشيء سنة 1994 وعاودت بعدها الارتفاع من جديد واستمر ذلك مع استمرار انضمام الدول للمجموعة، إلا أن نسبة كل من الصادرات والواردات ظلت تتراجع منذ سنة 2008إلى غاية سنة 2015، حيث انخفضت الصادرات من 68.5%سنة2007إلى 63.2 % سنة 2015، وانخفضت من جهتها نسبة الواردات من 64.3%سنة 2007إلى63.3 % سنة 2015، وذلك راجع للتداعيات السلبية التي صاحبت الأزمة المالية العالمية لسنة2008.

وعلى العموم فقد شهدت الفترة 1958-2015زيادة في حجم التجارة البينية للاتحاد الأوروبي، بحيث ساهم في ذلك إلغاء القيود بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى نوعية اقتصاديات هاته البلدان التي تتسم بالتماثل والتكامل مع بعضها البعض وهذا ما ساهم في تعزيز التبادل التجاري بين هاته الدول، هذا بالإضافة إلى ظهور العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) كعملة للمبادلات التجارية، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال المطلب الثالث.

الشكل رقم(08): مساهمة بعض دول الإتحاد الأوروبي في التجارة البينية للاتحاد سنة(2015)

(الوحدة %).

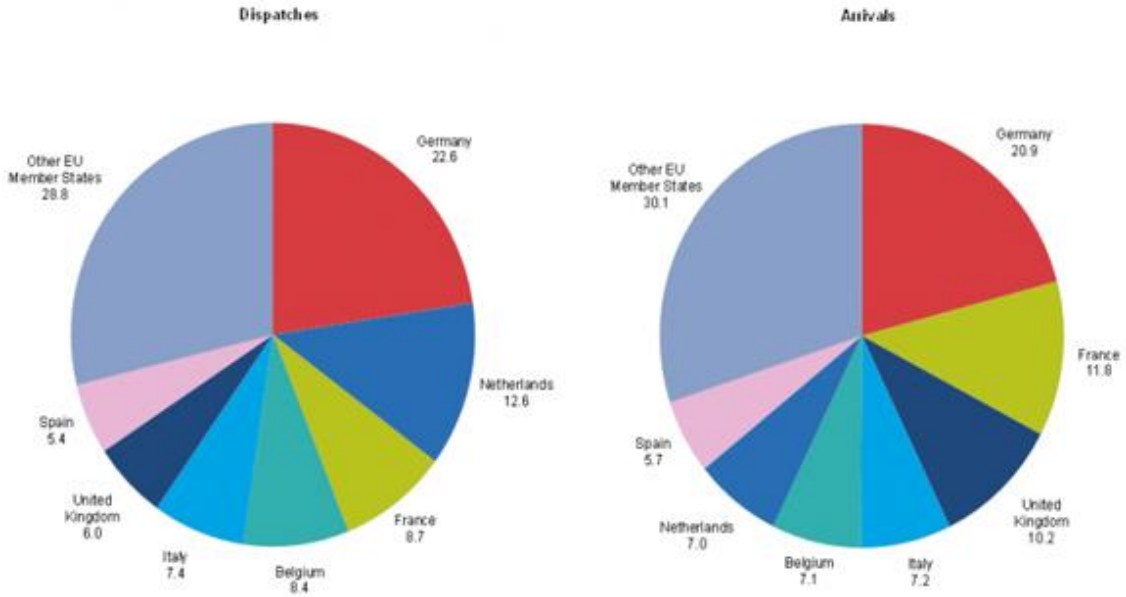

source : www.**europa**.eu , (11:24)2016/4/30: تاريخ الاطلاع.

المطلب الثالث: تطور التجارة الدولية للاتحاد الأوروبي بعد إنشاء اليورو

يعتبر ظهور العملة الأوروبية الموحدة(اليورو) مرحلة حاسمة في تاريخ الإتحاد الأوروبي، حيث خلف ظهور هاته العملة آثار إيجابية على المبادلات التجارية الدولية لدول التكتل وهذا ما سنلاحظه من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم(09): تطور التجارة الدولية لدول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة(1994-2007)

(الوحدة: مليار دولار).

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
1994	1707.077	1611.386	95.691
1995	2105.622	1989.294	116.328
1996	2157.213	2016.018	141.195
1997	2133.948	1985.653	148.295
1998	2245.448	2108.243	137.205
1999	2260.979	2162.777	98.202
2000	2302.048	2267.253	33.795
2001	2342.125	2253.441	88.684
2002	2483.934	2326.648	157.286
2003	2990.474	2815.068	175.406
2004	3563.442	3358.061	205.381
2005	3844.875	3688.108	156.767
2006	4319.018	4178.535	140.483
2007	5114.312	4915.990	498.322

Source :eurostat latest actual data2015

www.ec.**europa**.eu , (11:24)2016/4/30: تاريخ الاطلاع.

الشكل رقم (09): تطور التجارة الدولية لدول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (1994-2007)

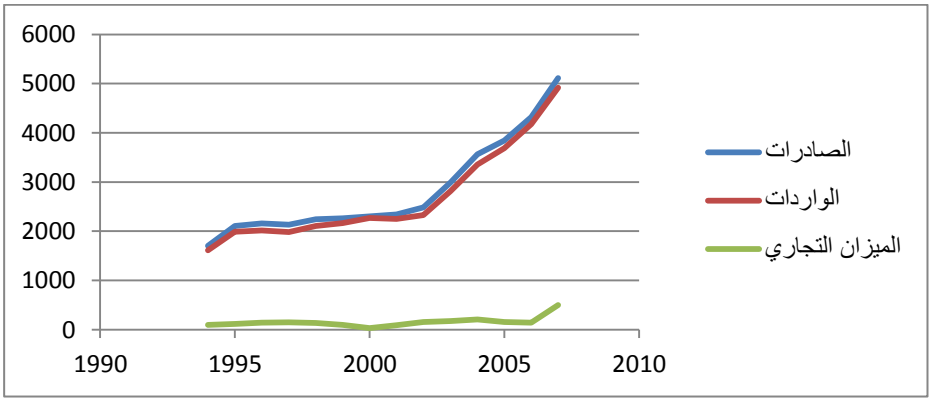

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (08)

من خلال الجدول رقم (09): نلاحظ بأن صادرت دول الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر خلال الفترة(1994-2000) حيث بلغت قيمتها سنة 2000(2302.048مليار دولار)بعد أن كانت(1.707.077مليار دولار)سنة 1994

نفس الأمر ينطبق على الواردات حيث استمرت في الارتفاع منذ سنة 1994 حتى سنة 1996 لتسجل انخفاضا سنة 1997 لتصل قيمتها إلى (1985.653مليار دولار) بعد أن كانت (2016.018 مليار دولار)سنة 1996 وهو ما أسفر على ميزان تجاري مرتفع مقارنة بباقي السنوات الأخرى حيث قدر بـ(148.295 مليار دولار).

أما خلال الفترة من 2001إلى غاية 2007والتي تعتبر فترة الانطلاق في استخدام اليورو في المبادلات التجارية، نلاحظ ارتفاع كبير في حجم الصادرات وذلك من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت هاته الأخيرة من (2342.125مليار دولار) سنة 2001 إلى (2483.934مليار دولار) سنة 2002 واستمرت في الارتفاع حتى وصلت إلى ما قيمته (5114.312ملياردولار) سنة 2007هذا الأمر لم يقتصر فقط على حجم الصادرات بل شمل أيضا حجم الواردات، إذا استمر هذا الأخير في الارتفاع بشكل كبير خلال هاته الفترة ليبلغ أعلى قيمة سنة2007 بحيث قدرت بـ (4915.99مليار دولار) ومن جهته سجل الميزان التجاري فائض قدره (498.322مليار دولار).

وبالتالي يمكن القول بأن استخدام عملة اليورو في المبادلات التجارية كان له أثر إيجابي على حجم المبادلات التجارية الدولية للاتحاد الأوروبي لأنه ساهم وبشكل كبير في تسهيل عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ووضع حدا للفوارق بين أسعار السلع بين مختلف الدول.

المبحث الثالث: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع أهم الشركاء التجاريين

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أنجح التكتلات الاقتصادية على المستوى العالمي ويتضح ذلك من خلال العلاقات التي تربطه مع مختلف دول العالم، وتلعب العلاقات التجارية البينية دورا هاما في التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء في الإتحاد، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين واليابان وحتى إيرلندا وروسيا وتركيا والنرويج وكوريا والهند والبرازيل من أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المبادلات التجارية بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي ويشكلان فيما بينهما ما قيمة 40% من التجارة الدولية، والجدول رقم(10) يوضح تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية من سنة 2001 إلى غاية 2014.

الجدول رقم(10): تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2001-2014).

(الوحدة مليون يورو)

السنوات	صادرات الإتحاد إلى الولايات المتحدة الأمريكية	واردات الإتحاد من الولايات المتحدة الأمريكية	الميزان التجاري البيني
2001	239.9	195.8	44.1
2002	242.1	175.6	66.5
2003	221.0	151.4	69.6
2004	234.6	158.4	76.2
2005	251.5	162.3	89.2
2006	268.1	174.2	94
2007	259.2	174.1	85.1
2008	250.1	186.8	63.3
2009	205.5	159.3	46.2
2010	242.3	170.4	71.9
2011	264.0	191.9	72.1

86.7	206.5	293.2	2012
93.3	196.1	289.4	2013
105.9	204.8	310.7	2014

Source :* External & intra- EU trade , statistical yearbook 1958-2010,eurostat 2011,p:20,22.

*European commission, european union, trade with usa, april 10,2015, p:04.

www. **Europa**.eu, , (11:24)2016/4/30: تاريخ الاطلاع.

الشكل رقم (10): تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2001-2014).

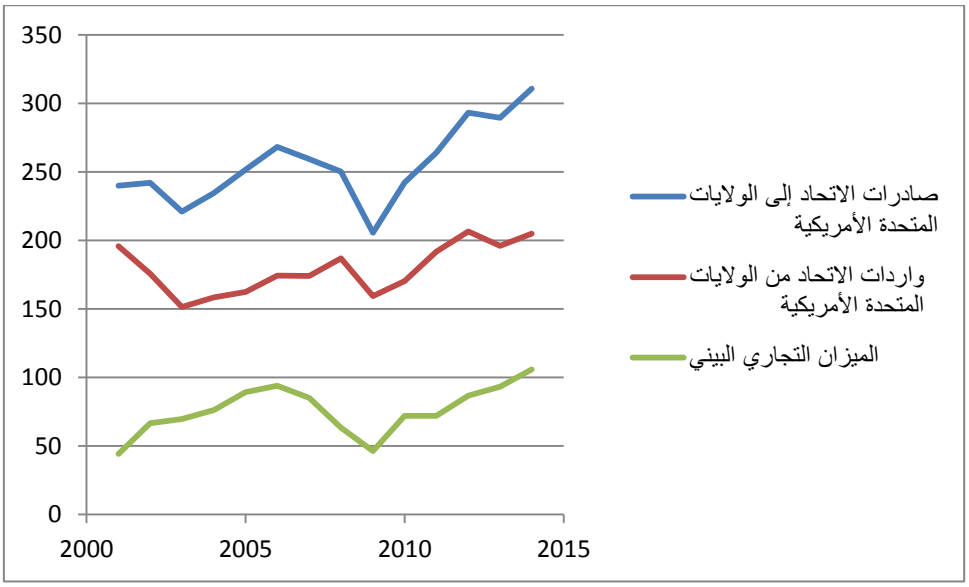

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (09)

من خلال بيانات الجدول رقم(10) نلاحظ أن صادرات الإتحاد الأوروبي نحو الولايات المتحدة الأمريكية سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2001-2002) ، حيث بلغت سنة 2002 (242.1مليون يورو) ثم رجعت للانخفاض سنة 2003 لتبلغ (221 مليون يورو) نفس الشيء ينطبق على الواردات حيث ومنذ سنة 2001 وواردات الإتحاد من الولايات المتحدة الأمريكية في انخفاض مستمر لتبلغ سنة 2003(151.4 مليون يورو) بعدما كانت (195.8 مليون يورو) سنة 2001 وذلك راجع إلى التوتر في العلاقات الأوروبية الأمريكية بعد التصريحات التي صدرت عن المسؤولين الأمريكيين بشأن الانفراد المحتمل من جانب الولايات المتحدة بإدارة عراق ما بعد صدام حسين وإعادة الإعمار وإدارة الثورة النفطية لكن سرعان ما استعادت كل من الصادرات والواردات سابق مستواها سنة 2005 واستمرت في الارتفاع منذ تلك السنة لتصل قيمة الصادرات سنة 2007(259.2 مليون يورو) وكذلك الأمر بالنسبة لقيمة الواردات حيث وصلت

سنة 2008(186.8 مليون يورو)، لكن قيمة الصادرات عاودت الانخفاض منذ سنة 2008 إلى غاية سنة 2010 حيث سجلت أدنى مستوياتها سنة 2009 وذلك بقيمة (205.5 مليون يورو) وكذلك الحال بالنسبة للواردات حيث انخفضت سنة 2009 (159.3 مليون يورو) وهذا الانخفاض راجع بالأساس إلى التداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ثم عاودت نسبة كل من الصادرات ونسبة الواردات في الارتفاع منذ سنة 2011 لتبلغ نسبة الصادرات(310.7 مليون يورو)ونسبة الواردات (204.8 مليون يورو).

ومن خلال بيانات الميزان التجاري البيني نلاحظ أنه سجل فائضا خلال الفترة (2001-2014) إلا أنه كان في تذبذب خلال تلك الفترة.

المطلب الثاني: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين

تعد الصين الشريك الثاني للاتحاد الأوروبي من حيث المبادلات التجارية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكل الواردات الأوروبية من الصين أكبر من صادراتها لهاته الأخيرة حيث وصلت سنة 2014 إلى أكثر من (300مليون يورو)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم(11).

الجدول رقم(11): تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة (2001-2014) (الوحدة: مليون يورو)

السنوات	صادرات الإتحاد إلى الصين	واردات الإتحاد من الصين	الميزان التجاري البيني
2001	30.0	75.9	45.9-
2002	34.2	81.8	47.6-
2003	40.4	95.8	55.4-
2004	48.2	127.5	79.3-
2005	51.6	158.4	106.8-
2006	63.6	192.4	169-
2007	71.8	232.6	160.8-
2008	78.4	247.9	169.5-
2009	82.4	214.1	131.7-
2010	113.3	282.5	169.2-
2011	136.4	295.0	158.6-
2012	144.2	292.0	147.8-

131.8-	280.0	148.2	2013
137.9-	302.6	164.7	2014

Source : *External & intra- EU trade, statistical yearbook 1958-2010,eurostat 2011,p:20,22.

*European commission , european union, trade with china ,april 10,2015, p:04.

www. Crs.gov

الشكل رقم (11): تطور حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي والصين خلال الفترة (2001-2014)

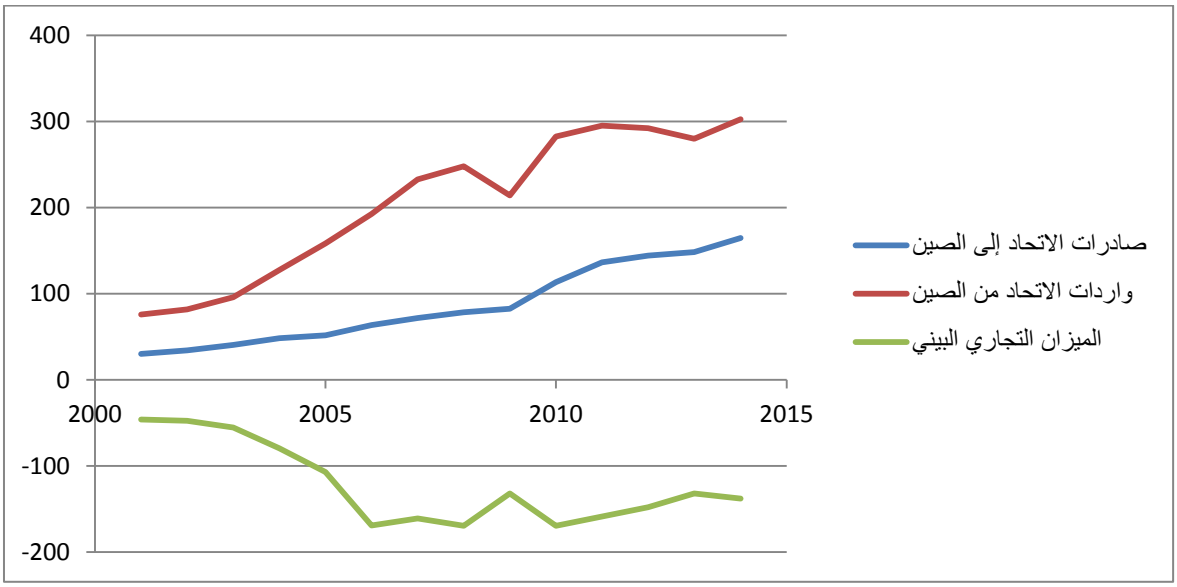

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (10)

من خلال الجدول رقم(11) نلاحظ بأن كل من صادرات وواردات الإتحاد الأوروبي من الصين في تزايد مستمر خلال الفترة (2001-2014) حيث بلغت أعلى قيمة للصادرات سنة 2014 بقيمة (164.7 مليون يورو) وبلغت أدنى قيمة لها سنة 2001 بقيمة (30 مليون يورو)، أما الواردات فقد بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بقيمة(302.6 مليون يورو) وأدنى قيمة لها كانت سنة 2001 بقيمة (75.9 مليون يورو)، هذا وقد ظلت الصين تحقق فائض في ميزانها التجاري البيني مع الإتحاد الأوروبي مما يعني أن هذا الأخير ظل يحقق عجز في ميزانه التجاري مع الصين حيث سجل الميزان التجاري البيني أعلى قيمة له سنة 2008بقيمة 169.5 مليون يورو لصالح الصين، هذه القيمة عادت للتراجع سنة 2009 حيث قدرت ب(131.7 مليون يورو) لصالح الصين بسبب السياسات التقشفية لبعض دول منطقة اليورو جراء أزمة الديون السيادية، لكن في سنة 2010 عاد الميزان التجاري البيني للارتفاع من جديد ليعاود الانخفاض بعد

ذلك سنة 2011 حيث بلغ خلال هاته السنة (158.6 مليون يورو) لصالح الصين واستمر في الانخفاض حتى سنة 2013 ليشهد بعد ذلك بعض التعافي سنة 2014.

وبالتالي فإن واردات الإتحاد الأوروبي من الصين تعد أكبر من صادراته لهاته الأخيرة .

المطلب الثالث: المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي واليابان

تعد اليابان أيضا من بين الشركاء الرئيسيين للاتحاد الأوروبي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين وغيرهم، ويتضح ذلك من خلال حجم صادراته نحو اليابان وكذلك حجم وارداته وذلك كما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم(12): المبادلات التجارية بين كل من الإتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة (2001-2010)

(الوحدة: مليون يورو)

السنوات	صادرات الإتحاد الأوروبي نحو اليابان	واردات الإتحاد الأوروبي من اليابان	الميزان التجاري البيني
2001	44.9	76.2	31.3-
2002	42.6	68.5	25.9-
2003	40.2	66.8	26.6-
2004	43.3	74.1	30.8-
2005	43.6	73.4	29.8-
2006	44.6	76.7	32.1 -
2007	43.6	78.3	34.7-
2008	42.2	75.0	32.8 -
2009	36.0	56.7	20.7-
2010	43.8	65.7	21.9-

Source : External & intra- EU trade, statistical yearbook 1958-2010,eurostat 2011,p :20,22.

الشكل رقم (12): المبادلات التجارية بين كل من الإتحاد الأوروبي واليابان خلال الفترة (2001-2010)

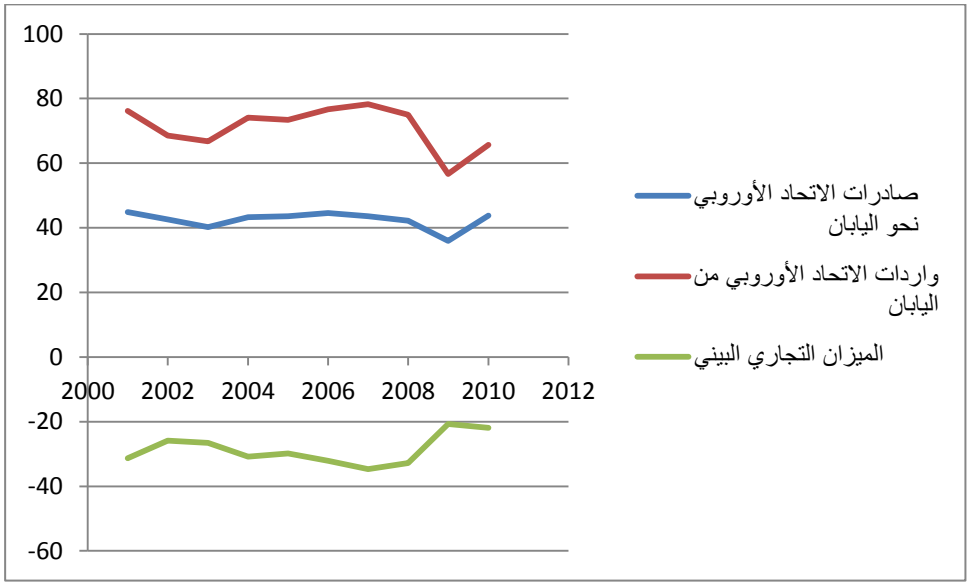

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (12)

إن ما يمكن ملاحظته من خلال بيانات الجدول رقم (12) أن صادرات الإتحاد الأوروبي نحو اليابان كانت في تذبذب مستمر منذ سنة 2001 إلى غاية سنة 2010، حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2001 بقيمة (44.9 مليون يورو) بينما كانت أدنى قيمة لها سنة 2009 بقيمة (36 مليون يورو)، نفس الشيء ينطبق على الواردات بحيث تميزت بالتذبذب هي الأخرى لكن يلاحظ من خلال الجدول رقم(12) أن واردات الإتحاد من اليابان كانت مرتفعة مقارنة بالصادرات مما أسفر على ميزان تجاري بيني سالب على طول الفترة (2001-2010) وتعتبر السلع المصنعة ممثلة في المواد الكيميائية ومعدات النقل والمواد الغذائية والتبغ بالإضافة إلى الوقود المعدني وبعض المواد الأولية من أهم صادرات الإتحاد الأوروبي سواء داخل الإتحاد أو خارجه، أما وارداته فتمثلت أساسا في جزء من المواد المصنعة الأخرى وجزء آخر في المواد الأولية والطاقوية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (13): الصادرات والواردات الخارجية الرئيسية للإتحاد الأوروبي (28 دولة) سنة 2010 و2015 (الوحدة: %).

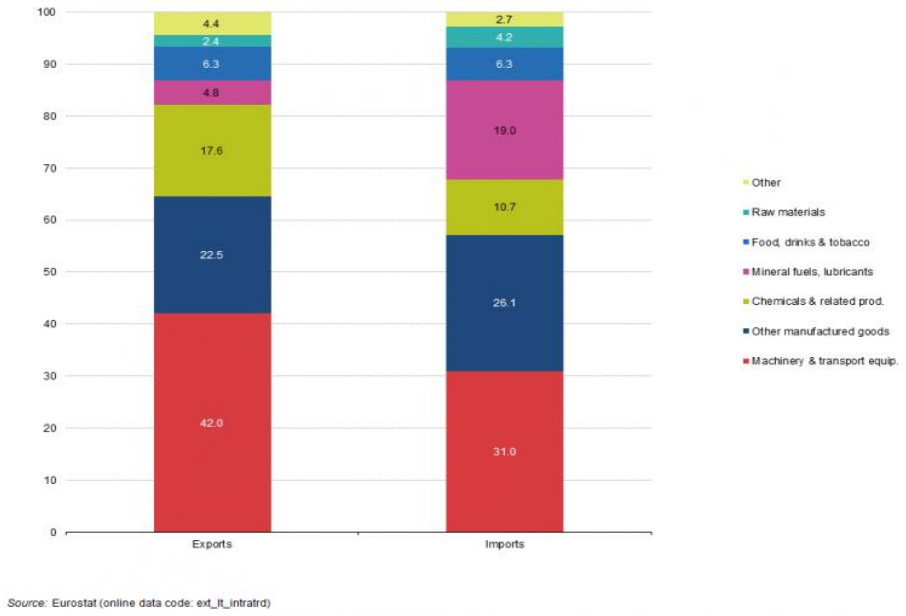

Source : www. Europa.eu , (11:24)2016/4/30: تاريخ الاطلاع.

خلاصة الفصل:

يمكن القول أن تجربة التكامل والتعاون الاقتصادي الأوروبي لم تكن وليدة الصدفة، بل هي نتاج سنوات من العمل المتواصل والدؤوب، هاته المبادرة التي ظلت تنمو بخطى بطيئة كانت نهايتها مثمرة بحيث استطاعت الوصول إلى أقصى مراحل التكامل الاقتصادي المعروفة، فهي لم تكتف بإقامة اتحاد جمركي بل تعدته إلى إقامة سوق مشتركة وموحدة خالية من العوائق الجمركية، وانتهت بإصدار اليورو وإحلاله محل 19 عملة وطنية أوروبية، هاته الخطوة اعتبرت بمثابة خطوة حاسمة في مسيرة أوروبا التكاملية استطاعت من خلالها صهر سياساتها النقدية في سياسة واحدة تديرها البنوك المركزية بقيادة البنك المركزي الأوروبي.

وقد كان لقيام الإتحاد الأوروبي انعكاس كبير على حجم المبادلات التجارية سواء بين الدول الأعضاء أو مع بقية دول العالم، بحيث أصبح يسيطر على الحصة الأكبر من حيث المبادلات التجارية على مستوى العالم واستطاع أن يحصد شركاء تجاريين يعتبرون من أهم القوى الاقتصادية في العالم.

الخـــاتمـــــة

الخـــــــاتـمـــة:

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية لأي اقتصاد، لذلك فقد تعددت النظريات المفسّر لها انطلاقا من النظرية الكلاسيكية مرورا إلى الأفكار والنظريات الحديثة التي تناولت الموضوع من مختلف جوانبه تماشيا مع تطورات العصر، وبهذا فقد تعاقبت السياسة التجارية بين الحماية والحرية التجارية، وتعددت الأساليب التي تستعملها الدول لتقييد تجارتها الخارجية أو التحكم فيها، فنجد أساليب مباشرة وغير مباشرة هدفها في النهاية هو تحقيق مصالح تجارية واقتصادية مشتركة.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يحتلها القطاع التجاري في العلاقات الاقتصادية الدولية، جعلته حجر الأساس لأي علاقة بين الدول والقاعدة التي تبنى عليها أكبر الكيانات الاقتصادية والتي أصبحت أحد سمات هذا العصر. فقد أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية إحدى معالم النظام الاقتصادي العالمي الراهن، لذا نجد أن مختلف الدول أصبحت تسعى جاهدة لتكوين تكتلات اقتصادية أو تفعيل القائم منها بما يحقق لها أكبر المنافع. وبذلك قد عرفت الساحة العالمية عدة تكتلات منها ناطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ورابطة جنوب شرق آسيا (ASEAN)، بالإضافة إلى السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (MERCOSOUR) وغيرها الكثير.

وتعتبر التجربة الأوروبية في ميدان التكامل الاقتصادي من ضمن التجارب التي أعطت أملا كبيرا في إنجاح التجارب التكاملية الإقليمية الأخرى. وذلك لأنه تمكن من الوصول إلى أقصى مراحل التكامل الاقتصادي واستطاع أن ينشأ عملة خاصة به يتم تداولها بين العديد من الدول ويتم استعمالها كأداة لتسوية المعاملات على مستوى العالم وبالتالي استطاع الإتحاد الأوروبي أن يؤثر على حركة المبادلات التجارية واتجاهها سواء بين الدول الأعضاء فيه أو بينه وبين بقية دول العالم. لذلك ظهرت الحاجة لضرورة معرفة الإنعكاس الذي تتركه التكتلات الإقليمية على حركة التجارة الدولية.

أولا: نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

بعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية مع تقديم بعض التوصيات.

1- نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن صياغتها فيما يلي:

- التكتلات الاقتصادية أصبحت ضرورة ملحة نتيجة للتداعيات التي فرضتها العولمة على النظام الاقتصادي الدولي؛
- تضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية حسن استغلال المزايا النسبية للدول المنظمة إليها، وتسعى الدول من خلالها إلى رفع قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي من خلال استغلال وفورات الحجم الكبير، وتوزيع التكاليف على أسواق إقليمية أكبر وأوسع، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف التي تتحملها الدولة لو كانت منفردة والذي يؤدي بدوره إلى تحفيز النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الإعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والإستثمارات وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى السواق وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- تمر العملية التكاملية بعدة مراحل لوصول إلى اتحاد اقتصادي تام، أولها عقد اتفاقيات التجارة التفضيلية ثم منطقة التجارة الحرة، فالإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، والوحدة الاقتصادية وصولا إلى الإتحاد الاقتصادي التام كمرحلة أخيرة يتم من خلاله توحيد السياسات الاقتصادية وانشاء سلطة تراقب تلك السياسات الموحدة؛
- إن التكامل الاقتصادي الإقليمي أصبح اليوم وسيلة متفقا عليها من قبل المهتمين بموضوع التنمية، باعتبارها الوسيلة الأكثر ضمانا للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب؛
- أغلبية التكتلات الاقتصادية التي حققت نجاحا باهرا، هي تلك المتعلقة أو التي تضم الدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة؛
- تعمل التكتلات الاقتصادية الإقليمية على زيادة حجم وحركة التجارة الدولية سواء بين الدول الأعضاء فيما بينها أو بين الدول الأعضاء ومختلف دول العالم؛
- يعتبر الإتحاد الأوروبي من أنجح التكتلات الاقتصادية الإقليمية على مستوى العالم. واستطاع أن يبرز كأكبر قوة تجارية لها روابط مع أهم الشركاء التجاريين العالميين؛
- إن العالم اليوم يشهد بروز العديد من التكتلات الإقليمية شملت حتى العالم النامي كـ"الآسيان" و"مركسور" واستطاعت أن تحقق نجاحات باهرة أصبحت تضاهي التكتلات الكبرى؛

- تحتل التجارة البينية للاتحاد الأوروبي أكبر نسبة من التجارة الدولية؛
- خلفت الأزمة العالمية آثار جد وخيمة على حركة التجارة الدولية ويظهر ذلك من خلال تراجع حركة وحجم الصادرات والواردات شملت بذلك مختلف الاقتصاديات العالمية واستطاعت أن تخترق دفاعات مختلف الاقتصاديات المتكاملة.

2- اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: قامت العديد من الدول بالدخول في تكتلات اقتصادية وذلك من أجل الحصول على مزايا اقتصادية أكبر مقارنة بما كانت تحصل عليه خارج التكامل الاقتصادي، وبالفعل فقد استطاعت هذه التكتلات أن تؤثر على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، وزاد حجم التبادل التجاري فيما بينها نتيجة إلغاء الحواجز التي تعرقل مسار هذا الأخير، ويظهر ذلك من خلال زيادة حجم الصادرات والواردات البينية خلال الفترة التي تلت إنشاء مثل هذه التكتلات. وهذا ما يدل على صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: يعتبر الإتحاد الأوروبي مثالا يحتدى به في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي وذلك بسبب ما حققه من إنجازات عظيمة، إذ استطاع الوصول إلى أقصى مراحل التكامل الاقتصادي وضم في عضويته مجموعة دول لطالما اتسمت بقوة اقتصادياتها، واستطاع أن يجمع بينها ليشكل قوة جبارة استمدت وقودها من مختلف المزايا التي تتسم بها تلك الدول في مختلف المجالات. هاته الدول التي خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة، واجتمعت الآن حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة، ويتحول الإتحاد الأوروبي بهذا المنظور إلى مجموعة دولية إقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات.

وبالتالي يمكن القول بأن الإتحاد الأوروبي استطاع أن يستفيد من المزايا النسبية للدول الأعضاء ليصل إلى المكانة التي هو عليها الآن. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: إن ارتفاع حجم التجارة البينية للاتحاد الأوروبي مقارنة بحجم التجارة بين بقية دول العالم يجعل الإتحاد الأوروبي ذو توجه إقليمي أكثر منه توجها دوليا. وبالتالي يمكن القول بأن الفرضية الثالثة صحيحة نسبيا.

ثانيا: اقتراحات الدراسة

بعد استعراضنا جملة نتائج الدراسة يمكن إعطاء جملة من الاقتراحات:

- يجب على الدول الراغبة في الدخول في تكتل اقتصادي أن تقوم بالتعجيل أولا بحل الخلافات السياسية العالقة والتي يمكن أن تكون سببا في توقف مسيرة التكامل؛
- يجب على دول الإتحاد الأوروبي العمل جاهدة من أجل الحفاظ على المسار الذي اتخذته في ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي وتوحيد سياساتها الاقتصادية والنقدية، وأن تحاول التخلص من الإحتلالات الداخلية الكامنة فيه، لضمن تحقيق أهدافها المنشودة.
- من خلال دراستنا للتكامل الاقتصادي يمكن الإشارة إلى أنه يجب على الدول النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص الإسراع في انشاء تكتلات اقتصادية تجمعها وذلك للتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية ودفع عجلة التنمية.

قائمة المراجع

قائمـة المـــــراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربيـــة

1/ الكتب:

1- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، ط1، رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.

2- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي- العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**،ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،2002.

3- إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2007.

4- حسام علي داود وآخرون: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص54.

5- حسين عمر، **الاقتصاد والعولمة** ، دار الكتاب الحديث، الجزائر.

6- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين التنظير والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر،2007.

7- ريمون حداد ، **العلاقات الدولية**، دار الحقيقة، بيروت، ط 1 ، 2000 .

8- سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.

9- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية- التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**-،الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

10- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والنظيم**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1994.

11- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1991.

12- سامي عفيفي حاتم، **مبادئ اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005 .

13- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001.

14- شريف علي الصوص، ***التجارة الدولية -الأسس والتطبيقات***-، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

15- صلاح الدين حسن السيسي، **الإتحاد الأوروبي والعملة الأوروبية الموحدة- اليورو- والسوق العربية المشتركة- الواقع والطموح**-، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

16- طارق فاروق الحصري، **الاقتصاد الدولي**، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010 .

17- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.

18- عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة- الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة –** مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2003.

19- عبد الحميد عبد المطلب، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وأفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

20- عبد الحميد عيد المطلب، **اقتصاديات المشاركة الدولية- من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

21- عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

22- عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

23- عبد المنعم سعيد، **الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة** ، سلسلة الثقافة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان.

24- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات-** ،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

25- عمر حسين، **الجات والخصخصة- الكيانات الاقتصادية الكبرى-**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2002.

26- فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر 2004.

27- مجدى محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.

28- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.

29- مجدي محمود شهاب، **الوحدة النقدية الأوروبية – الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية –** ، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998.

30- محسن الخضيري، **اليورو – الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الموحدة-**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2002.

31- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، ط1، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، بيروت، لبنان، 2010.

32- محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.

33- نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة- مع رؤية اسلامية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2007.

34- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

2/ مذكرات وأطروحات جامعية:

35- آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة 2006- 2007.

36- أمينة إيدري، **دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية- دراسة حالة في بنك المؤسسة العربية المصرفية وكالة حاسي مسعود خلال فترة (2008- 2011)**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية- تخصص مالية وبنوك-، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2011- 2012.

37- براهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008- 2009.

38- حكيم شيلالي، منور منان، **صيغ تمويل عمليات التجارة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي وكالة البويرة 37**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة، غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، 2014، 2015.

39- السعيد بوشول، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير -تخصص تجارة دولية - ، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- قسم علوم التسيير- ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2008-2009.

40- سلمى سلطاني، **دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية - حالة الجزائر**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية -فرع التخطيط والتنمية-، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002- 2003.

41- شيخ فتيحة، **الاندماج الإقتصاد المغاربي بين الإقليمية والعولمة** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية- تخصص علاقات دولية ، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006، 2007.

42- صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية -فرع اقتصاد قياسي -، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005-2006.

43- عادل بلجبل، **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي – دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، بدون سنة.

44- عبد الرحمان روابح، **حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة – دراسة تحليلية للتجارة الدولية للدول مجلس التعاون الخليجي (2000- 2010)**، مدكرة مقدمة باستكمال متطلبات نيل الماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد دولي، غير المنشورة جامعة محمد خيضر – بسكرة 2012- 2013.

45- عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية – دراسة تجارب مختلفة**-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية – فرع التخطيط – ، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006- 2007.

46- فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية -دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورو متوسطية**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاد دولي-، غير منشورة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

47- كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي- دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 2013- 2014.

48- محمد عادل قصري، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة مقارنة بين اتحاد المغرب العربي والإتحاد الأوروبي**-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

49- مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية- تخصص: اقتصاد دولي-، غير

منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– قسم العلوم الاقتصادية–، جامعة محمد خيضر– بسكرة–، 2013–2014.

50– الويزة قطان، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وآثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000 – 2013**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية – تخصص اقتصاديات المالية والبنوك–، غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج – البويرة–، 2013–2014.

51– يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة– من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي—** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية– تخصص اقتصاد دولي– ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012– 2013.

3/ المجلات:

52– مصطفى كامل، **العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية– مع التركيز على حالة مصر**– ،المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، السابعة، العدد 23، 2009، العراق.

53– علي خالفي، عبد الوهاب رميدي، **الآسيان: نموذج الدول النامية الاقليمية المنتجة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

54- Chris dixon, south east asia in the world economy , Cambridge, university press, new york, 1991.
55- The office of industries. Asean, regional trends in economic integration, export competitiveness, and inbound investment for selected industries; investigation no332-511,august2010.
56- EUROSTAT External and intra-EU trade
57- External & intra-Eutrade,statistical yearbook1958-2010,Eurostat2011.
58- eurostat latest actual data2015
59- European commission, european union, trade with usa, april 10,2015.
60- European commission , european union, trade with china ,april 10,2015.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

61- www.gonsin.com.
62- www.tomohna.net/vb/showthvead.php?2441
63- https://wikipedia.Org/wiki/آسيان
64- www.aljazeera.net
65- http ://databankalbankaldawli.org
66- www.europa.eu,.
67- www. Crs.gov

الملاحـــــــــق

الملحق رقم(1): صادرات سلع وخدمات دول النافتا إلى دول العالم (2014/1987)

(الوحدة% من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات البلدان	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
كندا	26	26	25	26	25	27	30	34	37	38	39	41	43	46	44	42	38	38	38	36	35	35	29	29	31	30	30	32
المكسيك	20	20	19	19	16	15	12	13	25	26	25	25	25	26	23	23	25	26	26	28	28	28	27	30	32	33	32	32
الو.م.أ	8	9	9	9	10	10	10	10	11	11	11	10	10	11	10	9	9	10	10	11	12	13	11	12	14	14	14	

المصدر: بيانات البنك الدولي2016 على الموقع التالي:

http:databank.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

الملحق رقم(2): واردات سلع وخدمات دول النافتا من العالم خلال الفترة (2014/1987) (الوحدة% من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات البلدان	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
كندا	25	25	25	26	26	27	30	33	34	34	38	39	40	40	38	37	34	34	34	34	33	34	30	31	32	32	32	33
المكسيك	13	19	19	20	19	20	14	16	21	24	24	26	25	27	25	25	26	28	28	29	29	30	29	31	31	34	33	34
الو.م.أ	10	11	10	11	10	10	10	11	12	12	12	12	13	14	13	13	13	15	15	16	16	17	14	16	17	17	17	

المصدر: بيانات البنك الدولي 2016على الموقع التالي:

http:databank.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS

الملحق رقم (03): صادرات سلع وخدمات دول جنوب شرق آسيا إلى العالم خلال الفترة (1964– 1990)

السنوات البلدان	1964	1965	1966	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90
اندونسيا	13.7	5.5	13.4	9.2	11.4	9.5	13.5	15	17.5	21	29.8	24	24.5	24.8	22.9	30.6	34.2	29	25.3	26.3	25.6	22.2	19.5	23.9	23.8	24.3	25.3
ماليزيا	44.3	45.1	43.4	41.2	43.4	47.4	45.8	40.7	36.2	41.7	48.5	45.8	52.1	50.4	49.2	56.2	57.7	52.5	51	51	54.4	55.1	56.5	62.9	66.4	71.4	74.5
الفلبين	18.2	19.4	20.4	20	16.9	14.7	21.6	20.5	19.7	24.8	25	21	19.3	21.1	20.7	21.6	23.6	23.8	20.3	21.3	24	24	26.3	26.6	28.4	28.1	27.5
سنغافورة	122.1	123.3	123.3	114.4	125.7	132.2	126.1	119.5	106.8	118.4	149.6	137.1	149.5	162.8	165.5	184.7	202.1	198.2	185.4	166.9	156.6	152.4	148.9	164.2	185	179.5	177.2
تايلند	17.4	16.9	17.6	18.2	16.9	16.1	15	16	18.2	18.6	21.6	18.4	20.2	20	19.9	22.6	24.1	23.8	22.9	20.1	21.9	23.2	25.6	28.9	33	34.9	34.1
بروناي	–															95.1	93.4	93.1	89.3	88.3						61.8	61.8

السنوات البلدان	91	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اندونسيا	25.8	27.9	26.8	26.5	26.3	25.8	27.9	53	35.5	41	39	32.7	30.5	32.2	34.1	31	29.4	29.8	24.2	24.3	26.3	24.6	24	23.7
ماليزيا	77.8	76	78.9	89.2	94.1	91.6	93.3	115.7	121.3	119.8	110.4	108.3	106.9	115.4	112.9	112.2	106.2	99.5	91.4	86.9	85.3	79.3	75.6	73.8
الفلبين	29.6	29.1	31.4	33.8	36.4	40.5	49	44.8	45.5	51.4	46	46.7	47.2	48.6	46.1	46.6	43.3	36.9	32.2	34.8	32	30.8	28	28.7
سنغافورة	168.5	161.6	161.5	166	181.2	176.1	169.9	167.6	177.2	189.2	184.5	186	205.2	216.3	226.1	230.1	214.7	230.3	191.9	199.3	201.3	195.4	191.6	187.6
تايلند	36	37	36.8	38.2	41.5	39	48.2	57.9	56.4	64.8	63.3	60.6	61.5	66	68.4	68.7	68.9	71.4	64.1	66.1	70.3	69.3	67.7	69.2
فيتنام	30.9	34.7	28.7	34	32.8	40.9	43.1	44.8	50	50	51	50.6	52.5	54.9	63.7	67.7	70.5	70.3	63	72	79.4	80	83.6	86.4
جمهورية لاو الديمقراطية (لاوس)	13	17	21.5	25	23.3	22.7	23.9	36.5	35.9	30.1	28.5	29.4	29.7	30.6	34.2	40.4	34.5	32	30.9	35.5	37.2	38.8	37.3	40.5
كمبوديا	-	-	16.1	25.8	31.2	25.4	33.6	31.2	40.5	49.8	52.6	55.4	56.5	63.6	64.1	68.6	65.3	65.5	49.2	54.1	54.1	58	61.5	62.3
ميانمار (بورما)	1.6	1.4	1.2	1.1	0.8	0.7	0.6	0.4	0.3	0.5	0.5	0.4	0.2	0.2	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بروناي	66.7	57.9	54.8	51.1	59.7	59.9	57.2	50.5	55.8	67.4	69.5	67.1	69.3	68.8	70.2	71.7	67.9	78.3	72.8	81.4	79.7	81.4	76.2	71

المصدر: بيانات البنك الدولي2016 على الموقع التالي:

http:databank.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

الملحق رقم (04): واردات سلع وخدمات دول اتحاد جنوب شرق آسيا من العالم خلال الفترة (1964– 1990) (الوحدة % من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات / البلدان	1964	1965	1966	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90
اندونسيا	12.4	5.4	20.9	15.9	14.7	14	15	16.1	16.1	18.6	20.5	21	21.5	19.2	19.7	22.6	20.2	24	24.1	27.9	22.1	20.4	20.5	22.4	21.1	21.4	23.7
ماليزيا	42.5	40.8	39.2	38.6	39.9	37.2	41.3	39.2	37.5	36	48.2	45.2	41.5	42.8	43.7	47.3	55.3	58.8	59.8	56.7	52.6	50	50.4	49	56.2	65.3	72.4
الفلبين	18.5	19	18.3	20.6	19.5	17.8	21	20.4	19.5	19.9	27.4	27.1	25.2	24.1	24.9	26.6	28.5	27.2	26.1	28.1	25.1	21.9	22.4	26.2	26.9	30.3	33.3
سنغافورة	133	134.4	130.6	121.7	131.2	141.6	145.1	139.9	122.4	127.5	164.6	146.5	156.4	164.3	169.2	190.4	209	201.6	187.2	166.4	156.8	152.1	146.2	161.2	175.4	168.5	167.1
تايلند	18.8	18	17.9	20.2	20.7	20.1	19.4	18.8	19.2	20	24	23	22.7	25.4	24.1	29.3	30.4	30.1	24.6	27.3	26.2	25.9	23.6	28.3	34.4	37.5	41.7
بروناي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

السنوات / البلدان	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	5006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اندونسيا	24.1	25	23.8	25.4	27.6	26.4	28.1	43.2	27.4	30.5	30.8	26.4	23.1	27.5	29.9	25.6	25.4	28.8	21.4	22.4	23.9	25	24.8	24.8
ماليزيا	81.5	74.6	79	90.8	98	90.2	92.4	93.7	96.3	100.6	93	91.1	87.3	95	91	90.4	86.3	77.2	71.1	71	69.7	68.5	67.1	64.6
الفلبين	32.6	34	39.8	40.1	44.2	49.3	59.3	53.9	49.4	53.4	52.9	55.7	54.7	54.1	51.7	48.4	43.4	39.4	33.4	36.6	35.7	34.1	32.2	32.4
سنغافورة	155.3	149.5	151.7	149.8	164.7	159.9	155.5	146.3	160.4	176.9	168.3	168.3	177.6	190	196.3	200.3	183.9	209.4	168.4	172.8	174.9	172.8	168.3	163.2
تايلند	42.5	41	40.9	43	48.2	45.3	46.8	42.3	44.3	56.5	57	54.3	55.2	61.4	69.5	65.4	61	69	54.8	60.6	68.6	68.6	65.1	62.6
فيتنام	36	38.8	37.5	43.5	41.9	51.8	51.2	52.2	52.8	53.3	52.7	57.2	62.6	67.4	67	70.6	84.1	84	73.3	80.2	83.5	76.5	81.5	83.1
جمهورية لاو الديمقراطية	25.2	27.1	31.2	39.8	37.3	41.1	41.3	47.8	44.2	44.2	37.8	36.9	37	47	46.5	45.9	48	44.2	40.1	37.9	43.1	48.7	46.1	49.7
كمبوديا			32.7	38.7	46.6	43.8	45.3	44.4	53.6	61.8	61.3	64.3	66.6	70.9	72.7	76	72.9	67.8	55.9	59.5	59.5	62.8	66.7	66.7
ميانمار(بورما)	2.9	2.2	2.2	1.8	1.7	1.5	1.3	1	0.7	0.6	0.5	0.3	0.2	0.1										
بروناي	40.2	47.9	51.8	48.4	55.8	60.6	58.5	57.4	48.4	35.8	39.2	41.6	36	31.8	27.3	25.2	27.9	27.6	35.8	32.9	28.6	31.2	32.5	35.7

المصدر: بيانات البنك الدولي2016 على الموقع التالي:

http:databank.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS

الملحق رقم(05): صادرات سلع وخدمات دول إتحاد جنوب أمريكا خلال الفترة(2014/1987) (الوحدة% من الناتج المحلي الإجمالي)

السنوات البلدان	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأرجنتين	7.9	9.5	13.1	10.4	7.7	6.6	6.9	7.5	9.7	10.4	10.6	10.4	9.8	11	11.6	28.4	25.9	21.5	20.9	20.3	19.8	19.7	17.3	17.4	17.6	15.5	14.3	14.8
البرازيل	9.5	10.9	8.9	8.2	8.7	10.9	10.5	9.7	7.4	6.7	7	7	9.6	10.2	12.4	14.2	15.2	16.5	15.2	14.4	13.3	13.5	10.9	10.7	11.5	11.7	11.7	11.2
البارجواي					50.8	49.8	59.5	60.8	61.8	52.7	48.5	56.3	45.3	46.8	45.1	53.8	55	54.4	58.2	58.7	56.7	54.	51.5	55.1	52.5	49.9	49.3	46.8
الأوروجواي	21.6	22.1	23.5	23.5	20.7	20.4	19.1	19.8	19	19.7	17.5	16.4	15.1	16.7	17.8	20.6	27.4	32.1	30.4	30.3	29.1	30.2	27.1	26.3	26.4	25.9	23.5	23.4
بولفيا					21.5	20	19.1	21.7	22.6	22.6	21.1	19.7	16.9	18.3	20	21.6	25.6	31.1	35.5	41.8	41.8	44.9	35.9	41.2	44.1	47.2	44.1	43.3
شيلي					32.4	29.8	26.6	28.2	29.3	27.3	27.1	26.3	29.6	29.3	30.9	31.5	33.9	37.9	38.4	42.4	43.8	41.5	37.2	38.1	38.1	34.3	32.4	33.8
بيرو					12.4	12.8	12.7	13.1	12.9	13.6	14.7	13.8	15.5	16.8	16.5	17.1	18.5	22.4	26.6	30	30.5	28.4	25.2	26.6	29.7	27.1	24.1	24.4

المصدر:

http:databank.albankaldawli.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS

الملحق رقم(06): واردات سلع وخدمات دول إتحاد جنوب أمريكا خلال الفترة(2014/1987) (الوحدة % من إجمالي الناتج المحلي)

السنوات الدول	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأرجنتين	7.6	6.2	6.6	4.6	6.1	8.1	9.3	10.6	10.1	11.1	12.8	12.9	11.6	11.6	10.3	13.4	14.7	15.5	15.9	15.6	15.1	16.5	12.5	14.8	16	13.7	14.4	14.5
البرازيل	6.2	5.7	5.5	7	7.9	8.4	9.1	9.7	9.3	8.9	9.6	9.4	11.4	12.5	14.6	13.4	13	13.1	11.8	11.7	12	13.7	11.3	11.8	12.2	13.1	14	13.9
البارجواي					38.3	39.7	53.7	62.3	56.3	50.3	47.5	48.4	36.8	38.2	35.6	36.3	39.8	41.2	46	49	46.8	49.5	44.8	51.5	50.3	48.7	44.6	43
الأوروجواي	19.2	17.7	17.7	18.1	17.9	19.6	19.6	20.4	19.1	19.9	20.2	19.2	18.3	20	19.5	19.4	24.3	29.4	28.5	31.3	30.1	35	26.3	25.3	26.9	29.1	26.2	25.5
بولفيا					27	29.1	28.4	27.2	27.2	27.3	29.4	32.6	27.3	27.3	25.3	27.7	26.4	26.3	32.1	32.8	34.3	38	32.9	34.3	38.4	37.8	37.1	42
شيلي					27.8	28.2	28.6	26.6	27.1	29	29.2	29.6	27.3	28.6	30.5	30.4	31.2	30.4	31.6	29.5	32	39.5	29.6	31.7	34.9	34.5	33.1	32.3
بيرو					14.7	15.8	16.6	16.6	18.8	18.7	19.3	19.4	17.9	18.8	18.3	17.8	18.1	18.6	20.3	20.9	23.4	28.1	21.2	23.5	25.6	25.1	24.7	23.9

المصدر: بيانات البنك الدولي 2016 على الموقع التالي:

http:databank.albankaldawli.org/indicator/NE.IMP.GNFS.ZS